الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة-
كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة و الحياة
قسم علوم الأرض و الكون

مذكـــرة ماستـــر

ميدان : علوم الأرض و الكون
الشعبة: جغرافيا و تهيئة الإقليم
تخصص: تهيئة حضرية

العنـــــوان

التوسع العمراني بمدينة الشريعة

– الواقع و الآفاق –

من تقديم :
ياسين عبيد
أسامة محي الدين

أمام لجنة المناقشة

- تقي الدين حساينية	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا	جامعة العربي التبسي
- مصطفى مخطاري	أستاذ مساعد "أ"	ممتحنا	جامعة العربي التبسي
- عبد الهادي ساردو	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا و مقررا	جامعة العربي التبسي

تاريخ المناقشة : 22 جوان 2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة-
كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة و الحياة
قسم علوم الأرض و الكون

مذكـــرة ماستـــر

ميدان : علوم الأرض و الكون
الشعبة: جغرافيا و تهيئة الإقليم
تخصص: تهيئة حضرية

العنـــــوان

التوسع العمراني بمدينة الشريعة

– الواقع و الآفاق –

من تقديم :
ياسين عبيد
أسامة محي الدين

أمام لجنة المناقشة

- تقي الدين حساينية	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا	جامعة العربي التبسي
- مصطفى مخطاري	أستاذ مساعد "أ"	ممتحنا	جامعة العربي التبسي
- عبد الهادي ساردو	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا و مقررا	جامعة العربي التبسي

تاريخ المناقشة : 22 جوان 2019

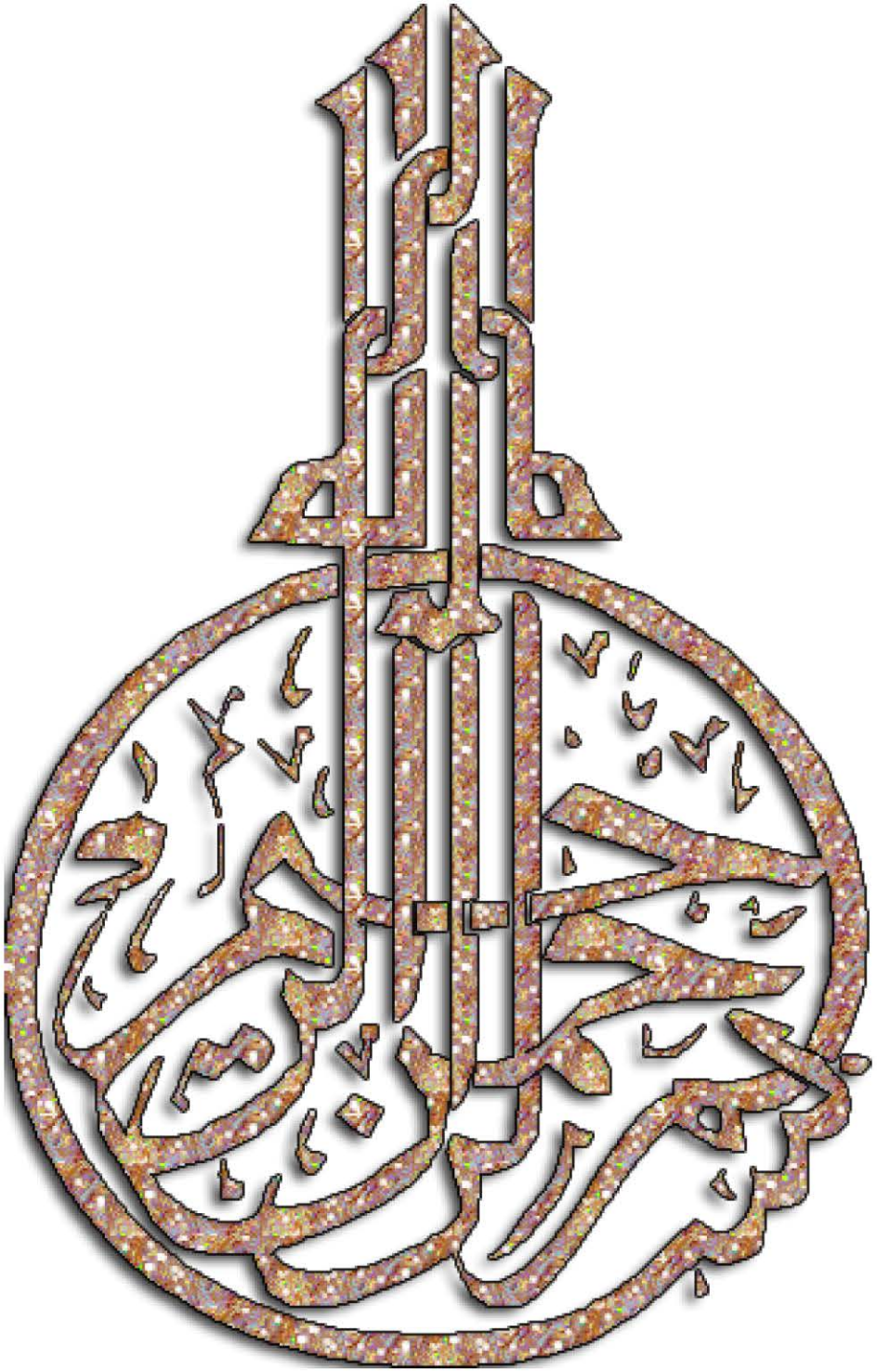

تشكرات

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم

((ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل

صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين))

سورة النمل، الآية 19

الحمد لله على فضله والشكر له على توفيقه وإمتنانه

نتقدّم بكل الشكر والإجلال إلى من أنار قلبي وعقلي بنور العلم إلى من منحنا كل الإرادة والعزيمة على تخطي المصاعب إلى من لا إله إلا هو ذو الجلال و الإكرام .

نتقدم بالشكر الخاص إلى الأستاذ الفاضل عبد الهادي ساردو الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل وعلى كل ما قدمه من جهودات لإتمام هذا البحث.

كل التقدير والاحترام للجنة المناقشة: الذين بتصويباتهم وإقتراحاتهم سيتم عملنا.

الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب العلم إلى : كل أساتذة قسم علوم الأرض والكون خاصة الباحث السيد "ذياب رضا".

دون نسيان كل عمال جامعة العربي التبسي - تبسة – دون نسيان

كما لا أنسى أن أشكر كل من ساعدنا و ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد. وخاصة الأصدقاء . كما نشكر كل من قدم لنا يد العون ولو بكلمة طيبة إلى كل هؤلاء ... **نقول شكرا جزيلا...**

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم

بسم الذي فتح عيوننا بنور العلم، بسم الذي أضاء قلوبنا بهدى اليقين، بسم من أنطق اللسان و أسمع الأذان. وبسم من علم الإنسان، و أبدع الجمال ، بسمك اللهم نحيى وبسمك اللهم نستعين .

أهدي ثمرة جهدي إلى من أوصى الله ببرهما، وإلى من قرن رضاه برضائهما إلى من أنزل آياته في حقهما، إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما .

إلى من جمعني بهم قلب و دم واحد ، إخوتي **يوسف صابر عقبة** و أخواتي الأعزاء **و المرحومة أختي الغالية عواطف و كافة الأقارب .**

إلى أعز أصدقائي **بهاء الدين - هاني - محمد الصالح - عمر - علاء الدين - بلخير - صالح - رياض - رفيق - أيوب توفيق** إلى كل الأصدقاء الذين ساندوني في هذه الحياة و أمدوا لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد وإلى كل من لم يذكرهم القلب ونسي أن يخط إسمهم القلم.

ياسين

إهداء

الحمد و الشكر لله الذي من علينا بإتمام هذا العمل المتواضع

إلى التي زرعتني بذرة في الوجود و أغدقت عليا بعطفها و سهرت من أجلي الليالي الطوال حتى صرت نبتة تعرف معنى الوجود إلى التي زرعت في نفسي أسمى معاني الحب إليك أنت يا من تحملين في قلبك أنقى مشاعر العطف و الحنان... **أمي ، أمي ، أمي الحبيبة.**

إلى الذي علمني الكفاح في الحياة ، إلى من حرم نفسه من أجل أن يرعاني ، أقول لك اليوم شكرا يا من حرم نفسه ليرعاني و تعب من أجل أن أرتاح ...**أبي.**

إلى من جمعني بهم قلب و دم واحد ، إلى من عرفت معهم معنى الأخوة **فريد – ساعي - عبد الستار و أخواتي العزيزات و كافة الأقارب** خاصة **فتحي** و **المرحوم رضا** .

إلى أعز أصدقائي **عنتر رزايقية – أحمد عيدودي - بومدين ساري** إلى كل الأصدقاء الذين ساندوني في هذه الحياة و أمدوا لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد وإلى أسرة كلية علوم الأرض والكون (تخصص تهيئة حضرية)

وإلى كل من لم يذكرهم القلب ونسي أن يخط اسمهم القلم.

أسامة

الفهرس العام

الفهرس العام

العناوين	الصفحة
فهرس المواضيع	II
فهرس الخرائط	V
فهرس الصور	V
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	VIII
المقدمة العامة	
الإشكالية	02
فرضيات البحث	03
مبررات اختيار الموضوع	03
أهداف الدراسة و أهميتها	03
منهجية و مراحل البحث	04
صعوبات البحث	04
خطة البحث	06
الفصل الأول: الدراسة الطبيعية والسوسيو إقتصادية لمدينة الشريعة	
تمهيد	08
أولا: الدراسة الطبيعية	09
1- لمحة تاريخية عن مدينة الشريعة	09
2- موقع مدينة الشريعة	09
3- الخصائص الطبيعية	11
4- دراسة الموضع	17
5 - الدراسة الجيوتقنية لمدينة الشريعة	19
6- الشبكة الهيدروغرافية	19
7-الغطاء النباتي	19
8 -العوائق الطبيعية والاصطناعية (الإرتفاقات)	20
ثانيا : الدراسة السوسيو إقتصادية	22
1-الدراسة السكانية	22
1-1-التطور السكاني	22
1-2-تركيب السكان	24
1-3-الكثافة السكانية	26
خلاصة الفصل	31

الفصل الثاني: الدراسة العمرانية لمدينة الشريعة	
تمهيد	33
أولا : دراسة إستخدامات الأرض في مدينة الشريعة	34
1- الاستخدامات السكنية	34
2- دراسة التجهيزات	37
3 - الشبكات التقنية	42
4- المساحات الخضراء	45
ثانيا:التطور العمراني لمدينة الشريعة	46
الفترة الأولى : فترة ماقبل 1922م	46
- الفترة الثانية : و هي الفترة الممتدة من 1922م الى 1972 م	46
- الفترة الثالثة : تمتد من 1972 م الى 1981م :	46
- الفترة الرابعة : الممتدة من سنة 1981م- 2000م	47
- الفترة الخامسة تمتد من سنة 2000م الى 2010 م	47
- الفترة السادسة تمتد من سنة 2010م الى سنة 2015م	47
- الفترة السابعة تمتد من سنة 2015 الى اليوم	48
خلاصة الفصل	50
الفصل الثالث : واقع التوسع العمراني في مدينة الشريعة	
تمهيد	52
أولا : أنماط و محاور التوسع في مدينة الشريعة	53
1- أنماط التوسع في مدينة الشريعة	53
1-1 التوسع الأفقي	53
1-2 التوسع العمودي	55
2- محاور التوسع	55
ثانيا : الدراسة الحضرية لأحياء التوسع العمراني الحديثة لمدينة الشريعة	57
1- تعريف وموقع أحياء التوسع العمراني الحديثة بالمدينة	57
1-1 حي محمود الشريف + حي البراهمية	57
1-2 حي النور RHP + 03	58
1-3 القطب الجديد	58
1-4 حي المباركية	58
2- عدد السكان و المساكن الموجودة داخل أحياء التوسع الحديثة	60
ثالثا : الجزء التطبيقي	62
1- مجتمع الدراسة	62
2- عينة الدراسة	63
3- أداة الدراسة	63
4- دراسة تحليلية للاستمارة الإستبيانية حول أحياء التوسع الحديثة	64
4-1- المستوى التعليمي	64
4-2- مكان الإقامة السابقة	65
4-3- عدد الغرف الموجودة بالمسكن	66

4-4- الطبيعة القانونية للمسكن	67
4-5- نمط المسكن	68
4-6- الحالة الانشائية للمسكن	70
4-7- أهم النقائص التي تعاني منها البناية	71
4-8- مشاكل الفضاءات الخارجية المجاورة للمسكن	73
4-9- الشبكات المغطية للحي	74
4-10 التأثيث الحضري	77
4-11أماكن رمي النفايات	77
12-4 أماكن إقتناء السكان لحاجياتهم	77
رابعا : عراقيل و مشاكل التوسع	79
1- عراقيل التوسع العمراني في مدينة الشريعة	79
2- مشاكل التوسع العمراني بمدينة الشريعة	79
خلاصة الفصل	81
الفصل الرابع : آفاق التوسع العمراني في مدينة الشريعة	
تمهيد	83
أولا : إمكانيات التوسع لمدينة الشريعة	84
التوسع نحو الجنوب الشرقي	84
التوسع نحو الشرق	84
ثانيا : التهيئة الحضرية و عمليات التدخل: وتتمثل فيما يلي	86
أ- إقتراحات التهيئة و عمليات التدخل الخاصة بمناطق التوسع العمراني الحالي	86
أ-1- التدخل على الإطار المبني	86
أ-2- التدخل على الإطار غير المبني (الفضاءات المجاورة للسكن)	86
أ-2-1- شبكات الطرق	86
أ-2-2- مفترقات الطرق والتقاطعات	87
أ-2-3- الأرصفة	87
أ-2-4- مواقف السيارات	88
أ-2-5- الشبكات القاعدية	88
شبكة الصرف الصحي :	88
شبكة مياه الصالحة للشرب:	88
شبكة الكهرباء والغاز	88
أ-2-6- المساحات الخضراء	88
أ-2-7- مساحات اللعب	89
أ-3- التأثيث الحضري	89
أ-3-1- مقاعد الجلوس:	90
أ-3-2- الإنارة العمومية	90
أ-3-3- النظافة وتسير النفايات داخل الحي	90
ب : إقتراحات عامة للتهيئة وعمليات التدخل بمدينة الشريعة حسبما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU)	91
ج- إقتراحاتنا من خلال واقع التوسع العمراني في مدينة الشريعة	92
ثالثا : تقدير الإحتياجات المستقبلية حسب ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير	93

التقديرات السكانية	93
2- تقدير الإحتياجات السكنية وكذا التجهيزات	93
خلاصة الفصل	97
الخاتمة العامة	99
قائمة المراجع	101
الملاحق	106

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الموقع الجغرافي لمدينة الشريعة	10
02	الموقع الإداري لمدينة الشريعة	11
03	الارتفاعات ببلدية الشريعة	14
04	توزيع الانحدارات ببلدية الشريعة	16
05	توزيع الانحدارات ببلدية الشريعة	18
06	توزيع السكان عبر القطاعات العمرانية في مدينة الشريعة 2019	28
07	توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات العمرانية في مدينة الشريعة 2019	29
08	توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات العمرانية في مدينة الشريعة 2019	36
09	أنماط التوسع بمدينة الشريعة	56
10	أحياء التوسع المعنية بالدراسة في مدينة الشريعة	59

فهرس الصور

الرقم	العنوان	الصفحة
01	وسط مدينة الشريعة	09
02	للحديقة العمومية بمدينة الشريعة	09
03	موضع مدينة الشريعة	17
04	تقسيم المدينة إلى قطاعات	27
05	التجهيزات	41
06	توزيع مختلف الشبكات في مدينة الشريعة	44
07	مراحل التطور العمراني لمدينة الشريعة	49

08	سكن وسط مدينة الشريعة	53
09	سكن وسط مدينة الشريعة	53
10	حي مخلوفي (حي فوضوي)	53
11	حي 250 سكن	54
12	حي التطوري	54
13	سكنات جماعية بحي البابور	55
14	التوسع العمودي في مدينة الشريعة	56
15	التوسع الأفقي العشوائي في مدينة الشريعة	56
16	التوسع الأفقي المنظم في مدينة الشريعة	56
17	حي البراهمية (حي فوضوي)	57
18	جانب من حي القطب الجديد	58
19	حي المباركية	58
20	سكن جماعي بالقطب الجديد	69
21	سكن فردي حديث بحي البراهمية	69
22	سكن فردي تقليدي بحي محمود الشريف	69
23	سكن بحالة سيئة بحي المباركية	70
24	سكن بحالة متوسطة بحي محمود الشرف	70
25	سكن بحالة سيئة بالقطب الجديد	70
26	حالة شرفة بحي القطب الجديد	72
27	سكن مدخل بحي المباركية	72
28	حالة المساحات الخضراء بالقطب الجديد	73
29	حالة الطرق بحي المباركية	73
30	ملاحظة غياب أعمدة الإنارة في حي النور 03	76
31	الرمي العشوائي للنفايات القطب الجديد	76
32	أراضي زراعية غرب مدينة الشريعة	79
33	واد الشريعة الكبير غرب المدينة	79
34	تبيين حالة طريق شرق مدينة الشريعة يؤدي إلى أحياء البراهمية	80
35	المشاريع المقترحة بين الأمدين القريب و المتوسط لمدينة الشريعة	85
36	نموذج طريق متكامل	86
37	نموذج ممر راجلين	87

38	نموذج تشجير خطي	87
39	نموذج إنارة	87
41-40	نموذج مساحات خضراء و حدائق	89
42-41	نموذج مقاعد جلوس	90
43	نموذج حاويات قمامة	90

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يمثل توزيع متوسطات درجة الحرارة والتساقط على أشهر السنة لمدينة الشريعة(1998-2001)	11
02	التطور السكاني لمدينة الشريعة(1977-2016)	22
03	التركيب العمري والنوعي لبلدية الشريعة حسب تقديرات 2012	25
04	توزيع الكثافة السكانية و السكنية عبر القطاعات العمرانية لسنة	35
05	عدد السكان و المساكن الموجودة داخل أحياء التوسع الحديثة	60
06	المستوى التعليمي لأرباب الأسر بالأحياء المدروسة	64
07	مكان الإقامة السابقة لأرباب الأسر بالأحياء المدروسة	65
08	عدد الغرف الموجودة بالمسكن بالأحياء المدروسة	66
09	الطبيعة القانونية للمسكن داخل الأحياء المعنية بالدراسة	67
10	نمط المسكن بالأحياء المدروسة	68
11	الحالة الإنشائية للمسكن بالأحياء المدروسة	70
12	النقائص التي يعاني منها المسكن بالأحياء المدروسة	71
13	مشاكل الفضاءات الخارجية المجاورة بالأحياء المدروسة	73
14	الشبكات المغطية للحي داخل أحياء التوسع المعنية بالدراسة	74
15	التأثيث الحضري داخل أحياء التوسع المعنية بالدراسة	76
16	أماكن رمي النفايات داخل أحياء التوسع المعنية بالدراسة	77
17	أماكن إقتناء السكان لحاجياتهم داخل أحياء التوسع المعنية بالدراسة	77
18	التقديرات السكانية لمدينة الشريعة حسب م-ت-ت-ت	93
19	تقديرات المساكن لمدينة الشريعة حسب م-ت-ت-ت	93
20	تقدير التجهيزات لمدينة الشريعة حسب م-ت-ت-ت	94

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	وضعية مدينة الشريعة في المخطط الحراري المطري لأمبرجي	12
02	منحنى غوسن الحراري المطري لمدينة الشريعة	12
03	يمثل التطور السكاني لمدينة الشريعة 1977-2019	24
04	يمثل معدلات النمو بالنسبة لتطور سكان مدينة الشريعة	25
05	التركيب العمري و النوعي لبلدية الشريعة حسب تقديرات 2012	26
06	نسبة أنماط التوسع العمراني في مدينة الشريعة	56
07	المستوى التعليمي لأرباب الأسر في الأحياء المدروسة	65
08	مكان الإقامة السابقة لأرباب الأسر بالأحياء المدروسة	66
09	عدد الغرف الموجودة بالمسكن بالأحياء المدروسة	67
10	الطبيعة القانونية للمسكن بالأحياء المدروسة	68
11	نمط المسكن بالأحياء المدروسة	69
12	الحالة الإنشائية للمسكن بالأحياء المدروسة	71
13	النقائص التي يعاني منها المسكن بالأحياء المدروسة	72
14	مشاكل الفضاءات الخارجية المجاورة بالأحياء المدروسة	74
15	الشبكات المغطية للحي داخل أحياء التوسع المعنية	75
16	أماكن إقتناء السكان لحاجياتهم داخل أحياء التوسع المدروسة	78

المقدمة العامة

المقدمة العامة

المدينة مرآة الحضارات الإنسانية فهي إسقاط للظروف الطبيعية و البشرية يتعين تنظيمها و تسييرها لتحقيق الانسجام، فالمدينة هي ذلك الكائن الحي الدي ينمو و يكبر و يتوسع و يضمحل، كما أن نموها و زيادة حجم سكانها أثر كبير في تعقيد الوظيفة العمرانية، لذا يجب على كل باحث أن يدرك حقيقة هذا الكيان و الاحاطة بكل جوانبه، فالتوسع العمراني و التمدن ظهر بدون توجيه ولا تخطيط ولا تنظيم في كثير من الدول النامية رغم المراقبة [1] .

لذا أصبحت عملية تنظيم استهلاك المجال الحضري و إيجاد توافق بين العناصر الطبيعية و البشرية للمجال من أهم القضايا التي تواجه المختصين في التهيئة الحضرية، وذلك لتسارع وتيرة النمو السكاني و تحسن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية، ما يترتب على ذلك توسع المحيط العمراني و الذي يكون غالبا توسعا عشوائيا أو على حساب الاراضي الزراعية و بطريقة فوضوية و غير منظمة .

والمدن الجزائرية لاتختلف عن الحالة التي آلت إليها المجالات الحضـرية في العالم، حيث عرفت نموا مجاليا متسـارعا عجزت أمامه مختلف إتجاهات التخطيط التي تبنتها الجزائر منذ إسـتقلالها، ونخص بالذكر المدن المتوسـطة والتي أصـبحت تتمتع بمزايا حضـرية وإدارية مميزة، ولها نوع من النفوذ المباشـر على أوسـاطها المحلية، وقد توسـعت هذه المدن أكثر من المدن الأخرى، نتيجة هذا النمو المفرط كان من جرّاء الزيادة الطبيعية للسكان من الدرجة الأولى والهجرة الريفية بالدرجة الثانية .

و مدينة الشريعة التي نحن بصدد دراستها لاتخرج عن نطاق المدن الجزائرية التي تعاني من مشكلات التوسع العمراني، والتي أردنا من خلال هذا البحث أن نسلط الضوء عليها محاولين إيجاد حلول للإشكال الناجم عن إلزامية التوسع العمراني .

[1] عبد الهادي ساردو ، عبد القادر مشري ، إشكالية نمو مجمعة حضرية صغيرة و عوائق توسعها حالة مدينة لرجام تيسيمسيلت ، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في الجغرافية و التهيئة العمرانية ، تخصص وسط حضري ، جامعة وهران–السانيا– 2005–2006، صفحة 01 .

1- الإشكالية:

لقد شغل النمو الحضري إهتمام كثير من الباحثين و السياسيين و ذلك بارتباطه بالعديد من المشكلات الاجتماعية و السكانية و الاقتصادية و الايكولوجية. ويبدو أن هناك إتفاق بين هؤلاء الباحثين على ان النمو الحضري أدى الى ظهور بعض المشكلات المعقدة بالمدن رغم جهودات بذلت ومازالت تبذل في مختلف البلدان لمواجهة النمو الديمغرافي و تزايد السكان على وجه الخصوص . و لعل ابرز المشكلات التي تساهم في تشويه صورة المدينة الحقيقية هي ظاهرة التوسع العمراني فهي اكثر المناطق العمرانية حساسية في المدينة .

عرفت مدينة الشريعة لولاية تبسة كغيرها من المدن الجزائرية نموا حضريا متسارعا نتيجة للتحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها البلاد مما أدى الى بروز فوارق بين المستويات المختلفة للشبكة الحضرية و الذي اتخذ أشكالا مختلفة ساهمت في تطوير و تغيير نسيج المدينة بالإضافة الى الضغط على المركز الحضري بفعل النمو الديمغرافي السريع و البطالة و أزمة السكن ، حيث تعتبر مدينة الشريعة من أكبر التجمعات الحضرية بتعداد سكان قدره 66160 نسمة حسب الاحصائيات العامة للسكن والسكان لسنة 2008 و هي تصنف كمدينة متوسطة [2]حسب المادة 04 من القانون 06-06 المؤرخ في 20-02-2006 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة ، و في خلال السنوات الأخيرة ظهرت العديد من الأزمات بسبب الهجرة من الريف الى المدينة وهذا طبعا بحثا عن العمل و الاستقرار الأمني وتحسين الوضع الاجتماعي و الاقتصادي اللائق للأسرة ، وعليه يحق لنا أن نتساءل :

ماهو واقع التوسع العمراني لمدينة الشريعة و ماهي الأفاق المستقبلية لهذا التوسع ؟

- ما هي العوامل التي دفعت إلى هذا التوسع ؟ ، و إلى أي مدى وصل تأثيرها على تغيير البنية الإجتماعية والإقتصادية للسكان ؟ و كيف نستطيع أن نوازن بين مختلف القطاعات ؟.

- و إذا كانت بعض التحصيصات بالمدينة تأسست فوق أراضي تابعة لملاك خواص مع تزايد حدة الطلب على السكن، وعجز المؤسسة العقارية على إيجاد حل لهذا المشكل والآثار التي ترتبت عليه من حيث إستمرار التوسع على الأراضي من جهة ورفض أغلبية المشاريع السكنية من طرف ملاك الأراضي من جهة أخرى .

- ماهي طريقة علاج هذا الصراع القائم ؟ .

- هل تم تطوير مختلف الهياكل والتجهيزات لسد حاجيات السكان الحالية ؟ .

---

[2] قانون رقم 06/06، المؤرخ في 2006/02/20 ، المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد15، الصادرة بـ 12-03-2006، ص 03.

2- فرضيات البحث :

- **الفرضية الأولى :** التوسع العمراني المتنامي لمدينة الشريعة أثر سلبا على تسيير المجال، مما أدى إلى ظهور أحياء سكنية مخططة غابت فيها التهيئة، و أحياء سكنية غير مخططة شوهت النسيج العمراني الكلي للمدينة، و صعبت في عملية التحكم في توسعها .
- **الفرضية الثانية :** وجود إختلالات في التخطيط العمراني وفق المشروع القائم الذي لم يساير النمو العمراني المتسارع للمدينة .
- **الفرضية الثالثة :** التوسع العمراني لمدينة الشريعة كانت له أثار سلبية ، أدى إلى إستنزاف العقار و ظهور أحياء سكنية غير مخططة صعبت من عملية التحكم في توسعها .

3- مبررات اختيار الموضوع:

- ✓ تم اختيار هذا الموضوع لأنه موضوع الساعة، وكذلك نظرا لأهميته حيث يعتبر من أحد اهتمامات السياسة العمرانية في الجزائر حاليا. حيث نال اختيارنا لمدينة الشريعة، لأن المدينة لم تعرف دراسات عمرانية في هذا الموضوع من قبل في مجال التخصص، كما تعاني المدينة من نقص في التهيئة الحضرية بشكل عام في التحاصيص الحديثة التخطيط .
- ✓ غياب المراجعة الدورية لتخطيط المدينة ما أدى الى عدم معرفة واقع توسعها عمرانيا .
- ✓ الموضوع يعتبر من المواضيع المختصة بتسيير المدينة بطريقة منتظمة و أكثر عقلانية لتخطيط مدينة متكاملة من جميع الجوانب .

4- أهداف الدراسة و أهميتها:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى وضع أسس لتنظيم التوسع العمراني و التنسيق بينه و بين إستهلاك المجال و التعمير المستقبلي من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ محاولة معرفة إتجاهات التوسع العمراني للمدينة من حيث تحديد أنماطه و محاوره .
- ✓ العوامل الرئيسية لهاذا التوسع ، و إبراز أهم المشكلات التي تعيق تنمية المدينة .
- ✓ كيفية التحكم في تنظيم إستهلاك المجال الحضري و القضاء على الثغرات الموجودة داخل النسيج الحضري.

5- منهجية و مراحل البحث :

- **المرحلة الأولى :**

في هذه المرحلة قمنا بتشخيص مجال دراستنا والتعرف عليه عن كثب من أجل معرفة الأهداف المراد الوصول إليها، كما حرصنا على جمع كامل المادة العلمية المتوفرة والتي تخدم موضوعنا سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (الخرائط الطبوغرافية ، المخططات، الكتب والمجلات ، المذكرات ، رسائل الماجستير .....) ، برامج الإعلام الألي (... SPHINX – AutoCAD – ArcGis)

- **المرحلة الثانية :**

مرحلة البحث الميداني وهي أصعب وأطول مرحلة واجهتنا خلال البحث ، حيث إعتمدنا فيها على الخرجات الميدانية لمعاينة مجال الدراسة من جميع الجوانب السكنية و السكانية لاستعاب وفهم الوضعية الراهنة التي تعيشها مدينة الشريعة وقد استعنت في ذلك على الإستمارة الإستبيانية و إلتقاط الصور الفوتوغرافية التي تعطي تشخيص للمدينة بالإضافة أيضا إلى الاتصال ببعض الهيئات و المديريات و الإدارات التالية :

- بلدية الشريعة المصلحة التقنية .
- الوكالة المحلية للتسيير و التنظيم العقاريين الحضريين بالشريعة .
- بعض المديريات الولائية (مديرية البرمجة و متابعة الميزانية، الأشغال العمومية،التعمير و البناء..)
- وبعض الأقسام الفرعية في دائرة الشريعة (كفرع البناء و التعمير، و قسم السكن و التجهيزات العمومية ، و قسمة الأشغال العمومية...).

- **المرحلة الثالثة :**

- هي المرحلة الأهم في إعداد البحث، لكونها مرحلة معالجة المعطيات وفق منهج علمي متبعين
- في ذلك الوصف التحليلي، وكذا تحويل المعطيات ، إلى جداول ومخططات ورسومات بيانية مع تحليلها والتعليق عليها للخروج بدراسة وافية لكل جوانب موضوعنا .

6- صعوبات البحث:

لا يفوتنا أن نذكر أننا وكغيرنا من الدارسين والباحثين، قد واجهتنا عدة مشاكل وصعوبات، منها ما له تأثير مباشر على موضوع الدراسة، إلا أننا نعتبرها موضوعية في ميدان البحث، وتتمثل في:

- نقص البيانات وتضاربها من مصلحة لأخرى وعدم دقتها.
- رغم الاتصال بعدد مهم من المصالح، إلا أننا واجهنا صعوبة في التعامل مع بعض الجهات وبعض المسيرين.

- اتساع مساحة مجال الدراسة وهذا ما استوجب منا بعض الوقت من أجل التعرف عليه.
- كبر المدينة .
- التعقيدات الإدارية والعرا قيل البيروقراطية لدى بعض المصالح، إلى جانب تحفظ البعض الآخر .
- النقص في المعلومات وصعوبة الحصول على بعضها .

7- خطة البحث :

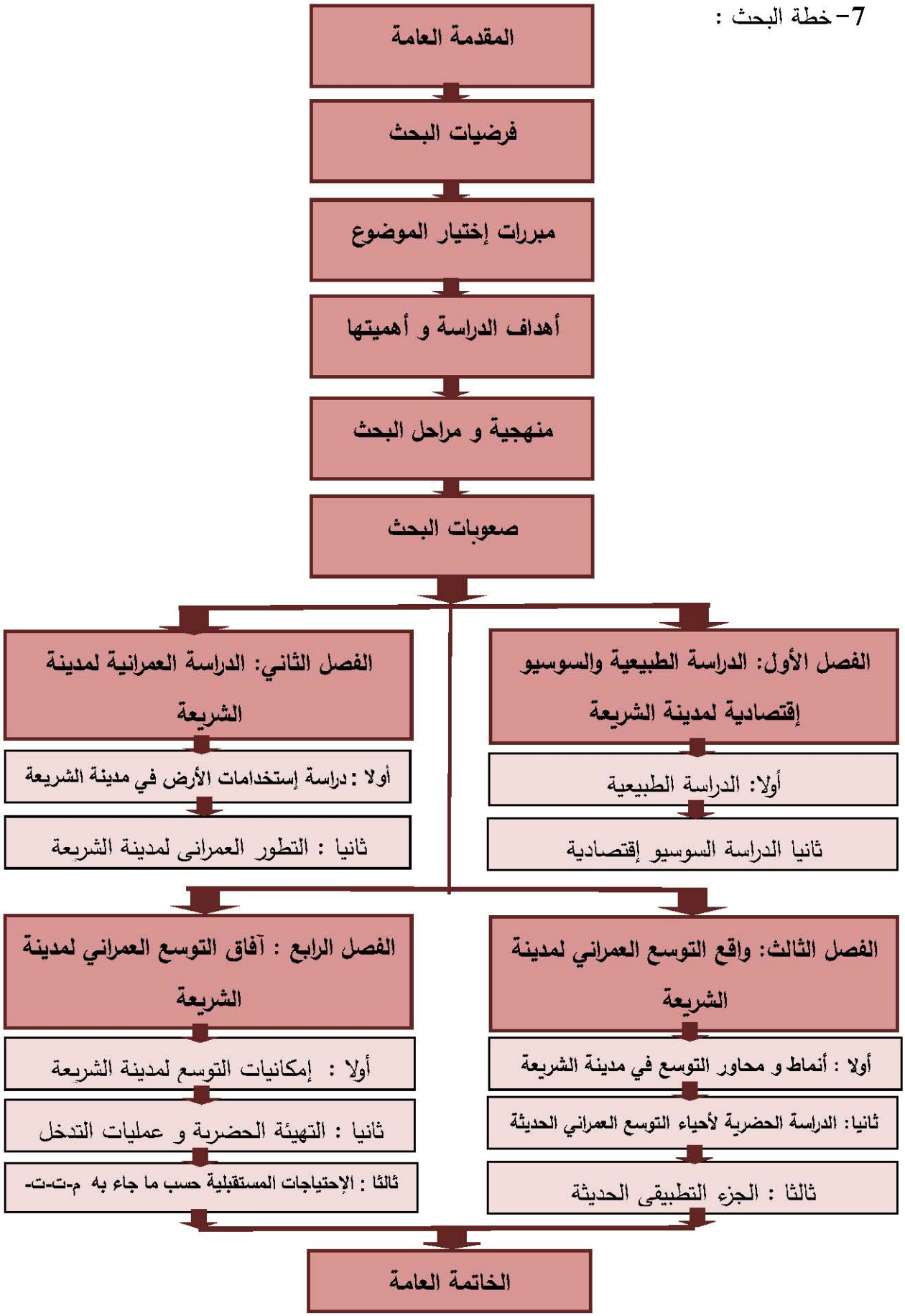
المقدمة العامة
فرضيات البحث
مبررات إختيار الموضوع
أهداف الدراسة و أهميتها
منهجية و مراحل البحث
صعوبات البحث
الفصل الأول: الدراسة الطبيعية والسوسيو إقتصادية لمدينة الشريعة
أولا: الدراسة الطبيعية
ثانيا الدراسة السوسيو إقتصادية
الفصل الثاني: الدراسة العمرانية لمدينة الشريعة
أولا : دراسة إستخدامات الأرض في مدينة الشريعة
ثانيا : التطور العمراني لمدينة الشريعة
الفصل الثالث: واقع التوسع العمراني لمدينة الشريعة
أولا : أنماط و محاور التوسع في مدينة الشريعة
ثانيا: الدراسة الحضرية لأحياء التوسع العمراني الحديثة
ثالثا : الجزء التطبيقي الحديثة
الفصل الرابع : آفاق التوسع العمراني لمدينة الشريعة
أولا : إمكانيات التوسع لمدينة الشريعة
ثانيا : التهيئة الحضرية و عمليات التدخل
ثالثا : الإحتياجات المستقبلية حسب ما جاء به م-ت-ت-
الخاتمة العامة

الفصل الأول :

الدراسة الطبيعية والسوسيو إقتصادية لمدينة الشريعة

تمهيد :

تعتبر الدراسة الطبيعية و السوسيو اقتصادية عامل مهم في دراسة و تحليل أي مدينة ، حيث تعطينا هذه الدراسة نظرة عامة عن الإمكانيات المتواجدة بها وكذا العوائق التي قد تواجهها أثناء نموها . و منه كيفية تسيير هذه الإمكانيات و استغلالها لما ينفع المدينة و السكان حاليا و مستقبلا. فمدينة الشريعة تواجه توسع عمراني يمكن أن يكون إيجابي على المحيط العمراني للمدينة أو يكون غير صحيح بتاتا ، فكان لابد من مراعات جميع المعطيات الفيزيائية للمدينة وبالأخص تلك التي تخص موضوع دراستنا ، كي تساعدنا على التوصل إلى نتائج واقعية وصحيحة فيما يخص واقع هذا التوسع العمراني و آفاقه المستقبلية .

أولا: الدراسة الطبيعية :

1- لمحة تاريخية عن مدينة الشريعة :

تعد مدينة الشريعة مدينة ثورية تقع غرب ولاية تبسة ، يعود أصل تسميتها إلى وجود المياه الجوفية تحتها ، تلقب بمدينة " الجرف " نسبة إلى المعركة الكبيرة التي وقعت أثناء الثورة التحريرية بجبل الجرف سنة 1955 ، نشأت كبلدية سنة 1958 م ثم ترقت منذ التقسيم الإداري لسنة 1974 م كمقر دائرة تضم كل من بلديتي الشريعة وثليجان ، عرفت منذ القدم بتربية المواشي ، زراعة الأعلاف و المتاجرة بها[3].

الصورة رقم (01) : وسط مدينة الشريعة

المصدر : إلتقاط الطالبين مارس 2019

الصورة رقم (02) : الحديقة العمومية ب مدينة

المصدر : إلتقاط الطالبين مارس 2019

2- موقع مدينة الشريعة :

2-1- الموقع الفلكي : تقع مدينة الشريعة على خطي طول 7.40° و7.55° شرقا وبين دائرتي عرض 35.10° و35.25° شمالا.

2-2- الموقع الجغرافي : بلدية الشريعة هي إحدى بلديات ولاية تبسة، تقع جنوب غرب الولاية وتبعد عنها بحوالي50 كلم يربطها محور الطريق الوطني رقم 83 (الخريطة رقم 01) وتعتبر الشريعة من أكبر بلديات الولاية من حيث عدد السكان، حيث قدر حسب الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 بـ: 75344 نسمة منهم 66160 نسمة في التجمع الرئيسي للمدينة [4] .

---

[3] فهمي تومي ، إشكالية تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري ، دراسة حالة مدينة الشريعة ، ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في تسيير تقنيات الحضرية ، تخصص : حوكمة و تسيير حضري جواري ، جامعة قسنطينة 03 ، 2017.

[4] مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الشريعة (المرحلة الأولى) أوت 2014 .

الخريطة رقم (01) : الموقع الجغرافي لمدينة الشريعة

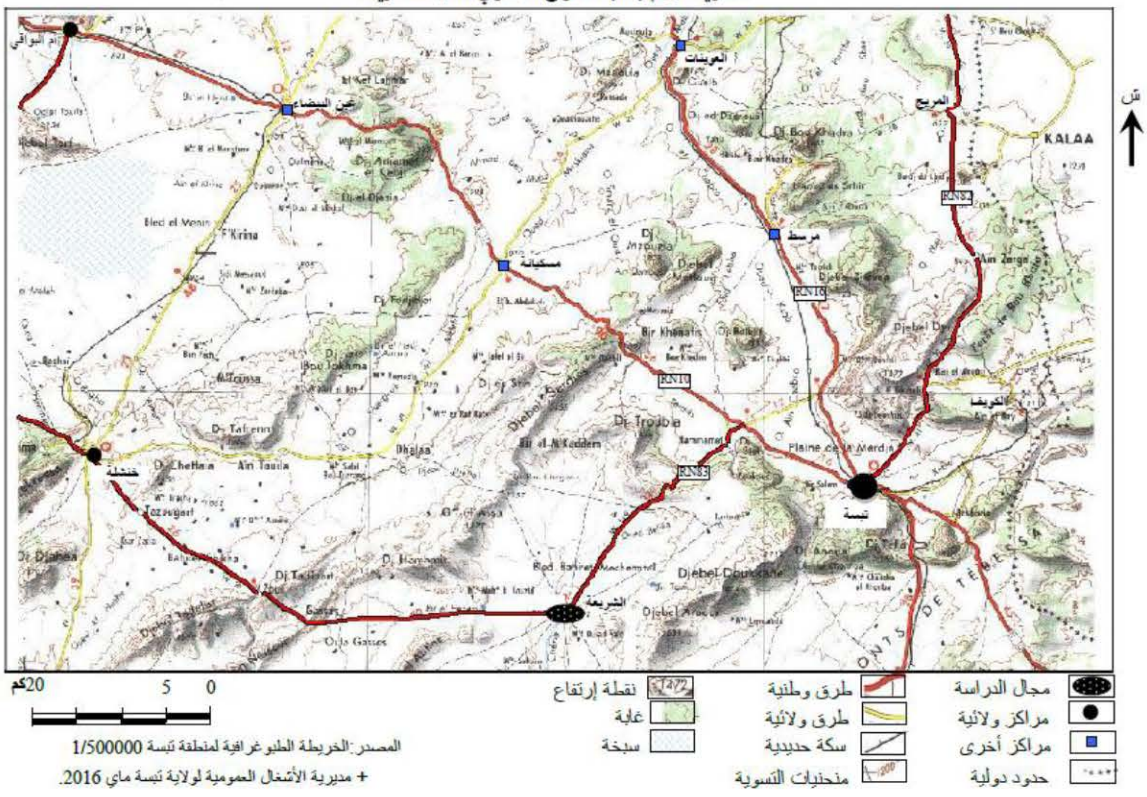

2-3- الموقع الإداري: تقع بلدية الشريعة في الجنوب الغربي للولاية [5]، تتربع على مساحة إجمالية قدرها 317.89 كلم^2 ، كما أن بلدية الشريعة لها حدود إدارية تتمثل في:

- **الشمال:** بلدتي بئر مقدم وقريقر.
- **الجنوب:** بلدية ثليجان.
- **الشرق:** بلدية العقلة المالحة.
- **الغرب:** بلدية المزرعة.

كما هو موضح في الخريطة رقم (02) ، يتراوح إرتفاعها على مستوى سطح البحر بحوالي 1050 متر .

* **أهمية الموقع:** إن مدينة الشريعة عبارة عن موقع اتصال بري ذو أهمية بالغة في شرق البلاد، إذ تربط بين بعض البلديات الولاية، تلعب دورا محوريا في التفاعلات التجارية و الإقتصادية بالنسبة للمدن الواقعة خاصة على الطريق الوطني رقم 83 كمدن تبسة، الحمامات، بئر مقدم، خنشلة والوادي.

[5] نفس المرجع السابق .

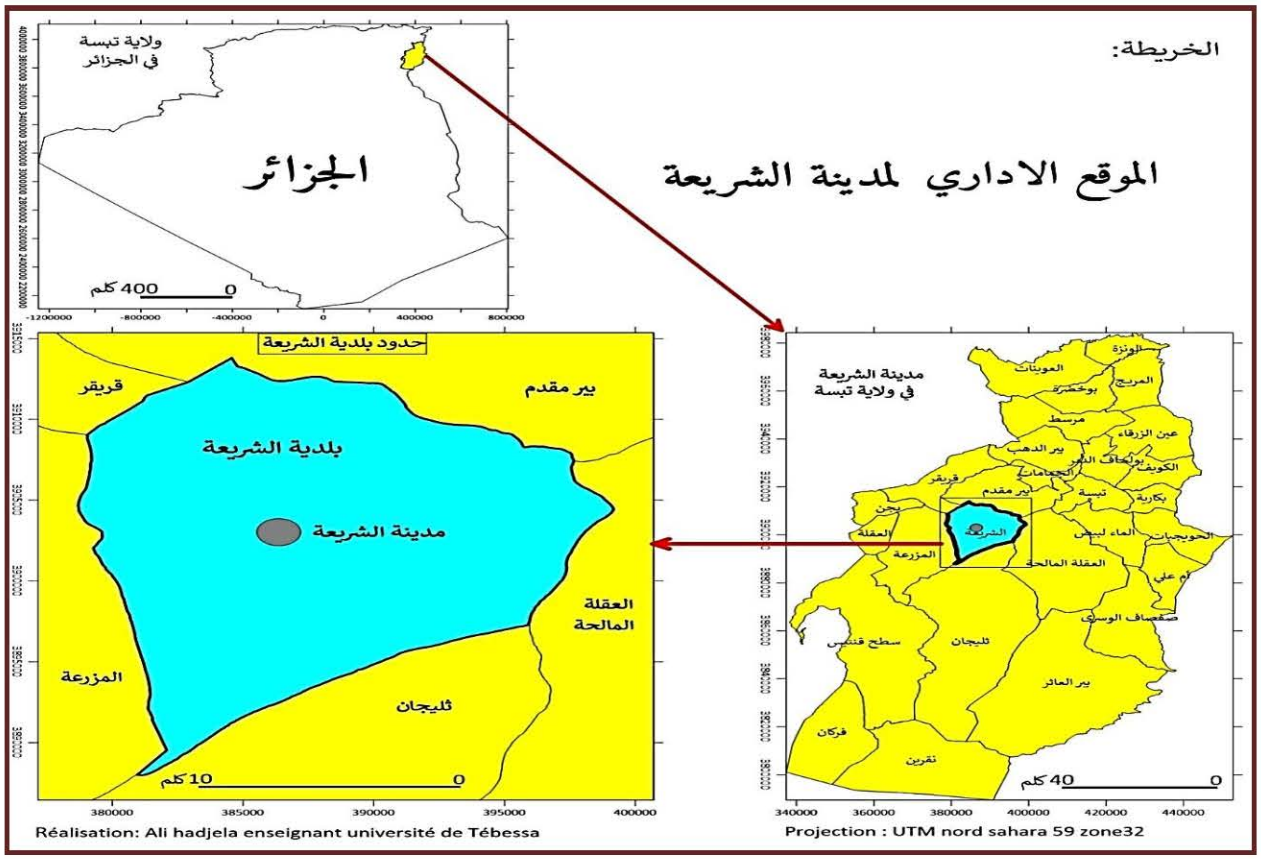

3- الخصائص الطبيعية:

3-1-المناخ: للمناخ أهمية بالغة في الدراسة العمرانية ، إذ أن مدينة الشريعة يسودها المناخ القاري شبه الجاف ذو شتاء شبه بارد ، حيث إعتمدنا في تحديد نوع النطاق المناخي بالمدينة على طريقة أومبرجي ونظرا لعدم توفر بعض المعطيات المناخية الخاصة بالمدينة مثل درجة الحرارة الدنيا لأبرد شهر في السنة فقد كنا ملزمين باعتماد ما توفر من معطيات مناخية وهي تمتد بين سنتي 1998 و 2001 رغم قصر السلسلة الإحصائية [6] كما يتبين من الجدول رقم (01) .

الجدول (01): يمثل توزيع متوسطات درجة الحرارة والتساقط على أشهر السنة لمدينة الشريعة(1998- 2001)

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الحرارة° م	5.46	11.71	13.13	16.28	20.95	25.67	29.35	31.4	26.72	21	11.45	8.82
التساقط ملم	46.96	44.51	38.98	24.56	22.29	13.68	3.20	7.49	15.40	34.34	46.36	67.69

المصدر : محطة الأرصاد الجوية تبسة 1998- 2001

[6] هدى عبد المالك ،ليليا الوافي ،البعد البيئي للتنمية المستدامة (تسيير النفايات الحضرية المنزلية في مدينة الشريعة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، الشعبة :جغرافيا و تهيئة الإقليم ،التخصص:تهيئة حضرية ،جامعة تبسة ، 2018، ص05.

وعلما بأن درجة الحرارة الدنيا لأبرد شهر في السنة هي: 0,21°م وكذا درجة الحرارة القصوى لأحر شهر في السنة هي42,21°م وأن كمية التساقط السنوي هي: 365,46 ملم أمكننا استعمال معامل أومبرجي (29,58) الذي بين انتماء المدينة إلى النطاق المناخي شبه الجاف ذو شتاء شبه بارد، أنظر وضعية المدينة في الشكل البياني الحراري المطري لأومبرجي التالي، (الشكل رقم01) .

الشكل رقم (01) : وضعية مدينة الشريعة في المخطط الحراري المطري لأمبرجي

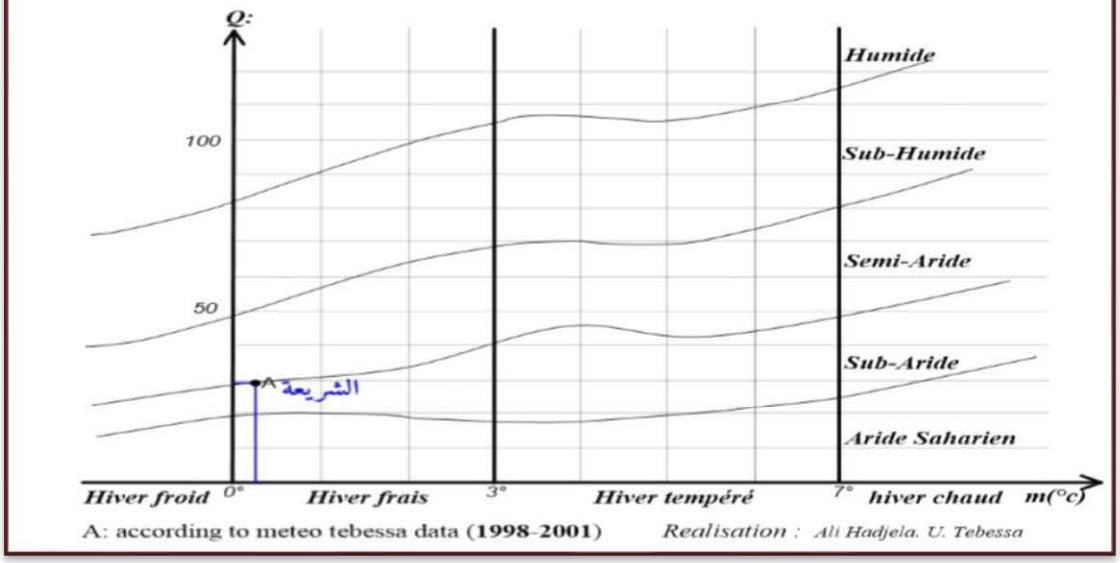

المصدر : مذكرة هدى عبد المالك ، ليليا الوافي ، مرجع سابق

تمتد فيه الفترة الجافة إلى 06 أشهر ، ارتفاع الحرارة صيفا يؤدي لتخمر المواد العضوية المرتبطة بالنفايات الحضرية وخاصة ان المدينة تعاني من سوء التهيئة ان لم نقل انعدامها وتشوه في المنظر العام وعليه فمن الضروري ان تولى عملية جمع النفايات الحضرية المنزلية عناية خاصة لتفادي تلوث المحيط وانتشار الأمراض و تكاثر الحشرات .

الشكل رقم (02) : منحنى غوسن الحراري المطري لمدينة الشريعة

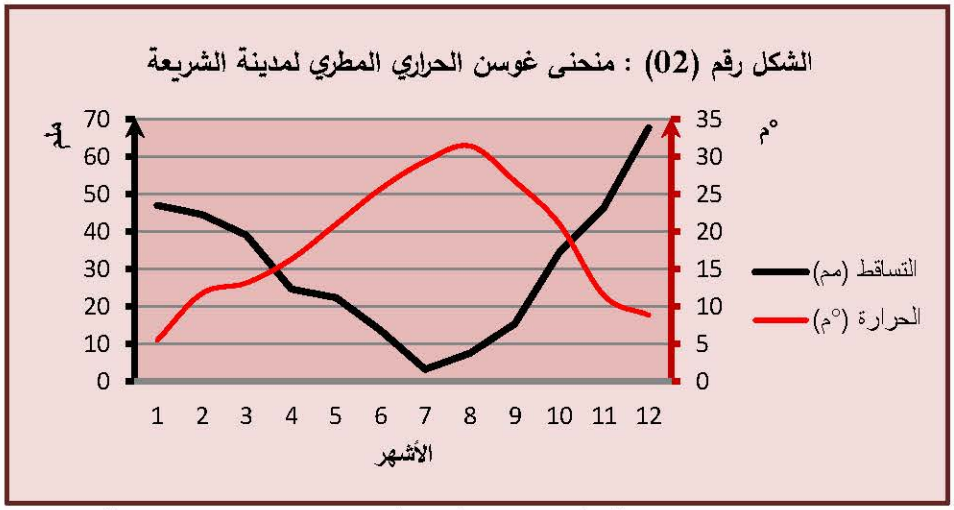

المصدر : محطة الأرصاد الجوية تبسة 1998- 2001 + معالجة الطالبين

من خلال شكل رقم (02) نلاحظ أن أقصى كمية تساقط كانت في شهر ديسمبر بـ 67.69 ملم و الكمية الأدنى للتساقط كانت في شهر جويلية بـ 3.20 ملم، بينما نلاحظ أن الفصل الأكثر تساقط هو فصل الشتاء بـ159.16 ملم ، و الفصل الأكثر جفاف هو فصل الصيف بـ 24.37 ملم ، و تتميز منطقة الشريعة بمدى حراري كبير يصل إلى 25,94 (م°)، حيث سجلت أقصى درجة حرارة في شهر أوت 31.4 (م°) وأدنى درجة حرارة في شهر جانفي 5.46 (م°) وهذا ما يدل على قارية المنطقة ، وهو ما يعني ارتفاع حرارة فصل الصيف مما يسرع عملية تحلل المواد العضوية للنفايات وإنتشار الروائح الكريهة كما أشرنا إليه سابقا على عكس فصل الشتاء الذي تتراوح فيه درجة الحرارة القصوى بين 10.71 و 18.69 (م°) وهي أكثر بكثير من درجة الحرارة الدنيا التي تبلغ 0.21 (م°) في شهر جانفي وتصل إلى عتبات الصقيع غير مواتية للزراعة ، بالتالي فإن التبخر منخفض خلال فصل الشتاء ومن ناحية أخرى فإن متوسط درجة الحرارة القصوى سجلت في شهر أوت 42.21 (م°) وارتفاعها يسبب جفاف المدينة .

3-2-التضاريس: بلدية الشريعة تعتبر إحدى بلديات الهضاب العليا أرضيتها شبه معتدلة ذات ارتفاع يقدر بحوالي 1050 م فوق مستوى سطح البحر، ونميز وجود جبل لمهادة الواقع بالجهة الشرقية لمدينة الشريعة، حيث تقدر أعلى نقطة به بـ 1364 متر.

3-2-1- الارتفاعات : يقدر أدنى ارتفاع على مستوى البلدية بحوالي 1057.9 م بالجزء الشمالي في حين يبلغ متوسط الارتفاعات1266.7 م، وباستعمال برامج نظام الإعلام الجغرافي (SIG) أنظر الخريطة رقم (03) أمكن تمييز 5 فئات للارتفاعات على مستوى بلدية الشريعة [7] وهي :

الفئة الأولى : تتراوح الإرتفاعات بها بين 1057.9 م 1123.8 متر فوق مستوى البحر وتشكل 63.7 % وتتوافق مع الجزء الشمالي للبلدية.

الفئة الثانية : بإرتفاعات تتراوح بين 1123.9 م و 1187.9م وتأتي بعد سابقتها من حيث النسبة التي تشغلها داخل البلدية ب 43.2 % .

الفئة الثالثة : بإرتفاعات تتراوح بين 1188 و1266.7 م وتشغل ما نسبته 16,03% من تراب البلدية معظمها

الفئة الرابعة : ذات ارتفاعات من 1266.8 م الى 1369.2م متر تشكل ما نسبته 15,03% .

[7] مذكرة هدى عبد المالك ، ليليا الوافي ، مرجع سابق ، ص 08 .

الفئة الخامسة : ذات ارتفاعات من 1369.3 م1523.1م مترا تشكل نسبتها 10,26% وتعتبر الأراضي التابعة للفئتين الأخيرتين أراضي جبلية صعبة وتشكل عائقا في وجه التوسع العمراني جنوبا .

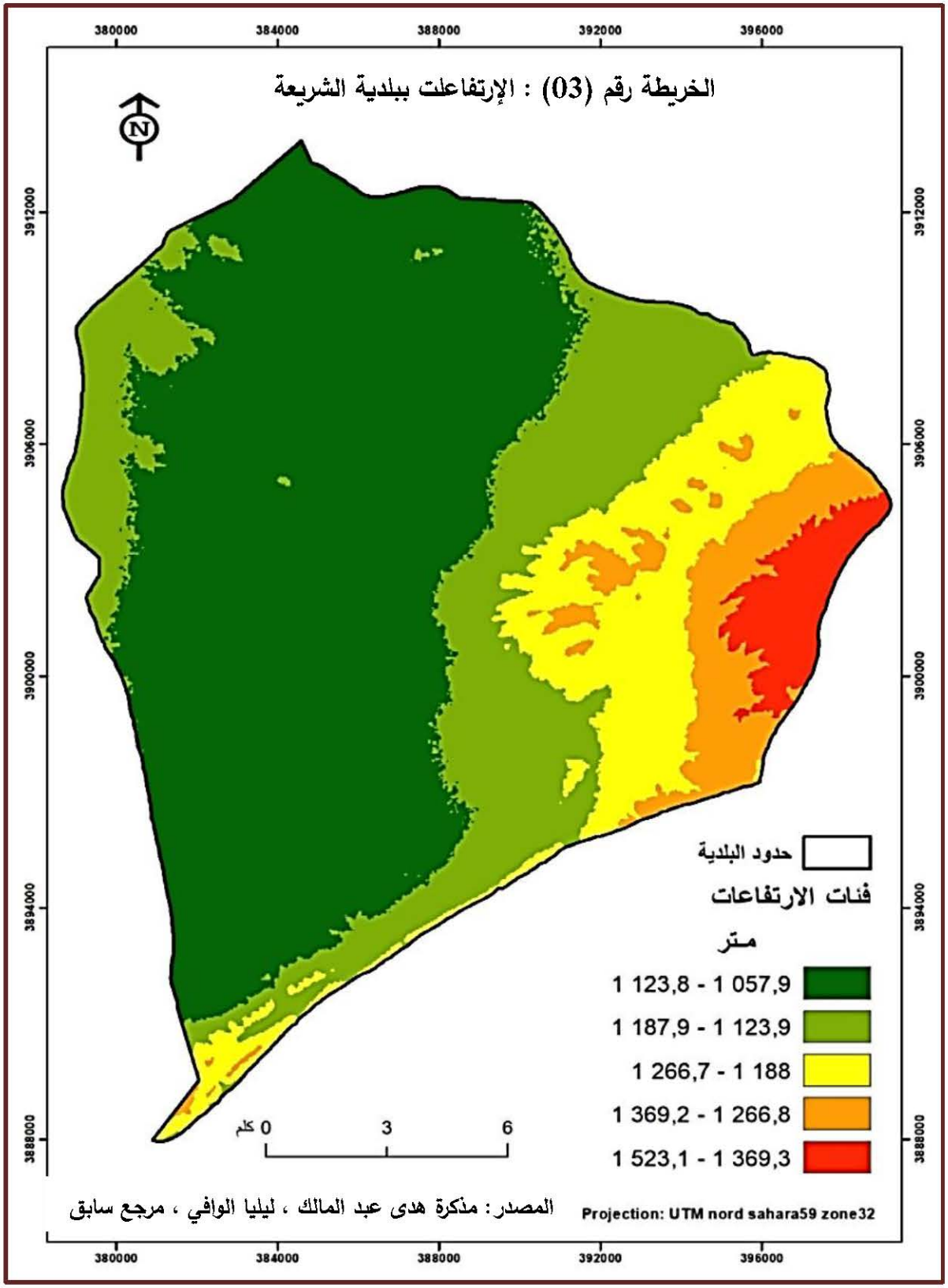

3-2-2-الانحدارات: تعتبر من أهم العوامل التي تتحكم في قابلية الأراضي للتعمير، وتحليل أشكال الإستخدامات ونوعها علما أن أي تدخل إصطناعي على الإنحدارات يكلف أموالا باهضة، ويمكن تمييز أربع فئات رئيسية من حيث درجة الإ نحدار تعتمد لأهميتها في إعداد مخططات التهيئة [8].

- ✓ **الفئة الاولى من (0-05%)**
- ✓ **الفئة الثانية (5.01-8%)**
- ✓ **الفئة الثالثة (8.01-15%)**
- ✓ **الفئة الرابعة (أكثر 20%).**

كما سنتطرق لفئات الإنحدار على مستوى بلدية الشريعة بشكل تفصيلي إعتمادا على نظام الإعلام الجغرافي ونماذج رقمية بتواتر **m30** أي أننا سنقسمها إلى سبع فئات وفق ما توضحة الخريطة رقم (04).

الفئة الاولى (0-05%): أراضي أغلبها زراعية وهي معرضة بحكم إستوائها للفياضانات وتطرح إشكالا متعلقة بنشر شبكات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب.

الفئة الثانية (05-08%): وتعتبر هذه الأراضي صالحة للتعمير، ذات إنحدار يساعد على مد الطرقات والشبكات.

الفئة الثالثة (8-15%): ترتفع بها نسبيا تكاليف البناء ومد الشبكات التقنية.

الفئة الرابعة (15-20%): نجدها في جنوب المدينة خاصة بالمنحدرات الجبلية.

الفئة الخامسة (20-25%)- الفئة السادسة (25-40%). - الفئة السابعة (40-78%).

[8] مذكرة هدى عبد المالك ، ليليا الوافي ، مرجع سابق ، ص 10 .

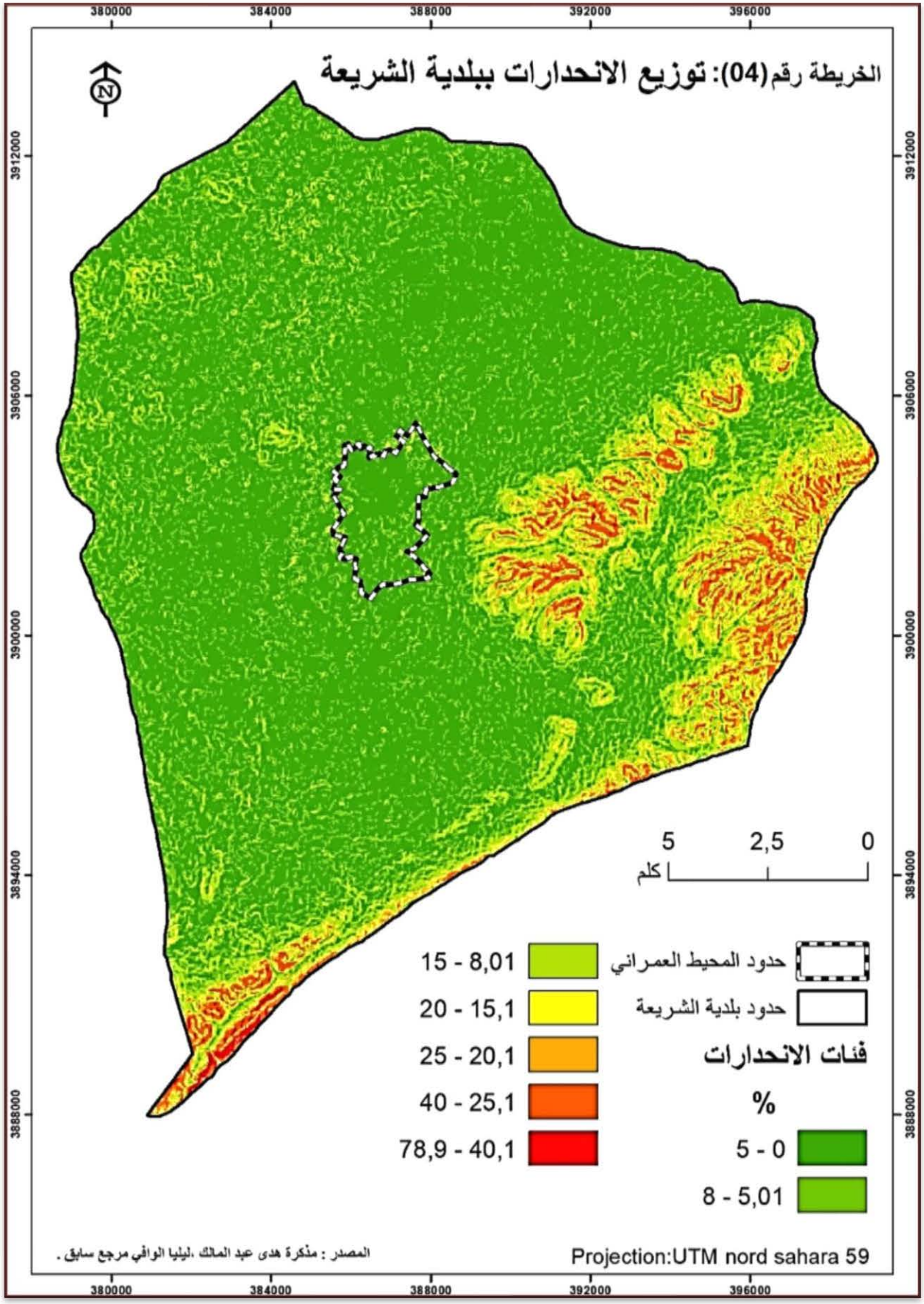
الخريطة رقم(04): توزيع الانحدارات ببلدية الشريعة
N
380000
384000
388000
392000
396000
3912000
3906000
3900000
3894000
3888000
5 2,5 0
كلم
حدود المحيط العمراني
حدود بلدية الشريعة
فئات الانحدارات
%
5 - 0
8 - 5,01
15 - 8,01
20 - 15,1
25 - 20,1
40 - 25,1
78,9 - 40,1
المصدر : مذكرة هدى عبد المالك ،ليليا الوافي مرجع سابق .
Projection:UTM nord sahara 59

4- دراسة الموضع :

ان موضع المدينة أو المكان الذي تقوم عليه يلعب دورا هاما في تحديد الوظيفة التي تنشا من أجلها المدينة وخطتها واتجاهات توسعها.

يأتي اختيار موضع مدينة الشريعة كما سبقت الإشارة إليه في نشأة المدينة لغرض المبادلات التجارية فكان موضعها المنبسط نسبيا والذي يرتفع عن سطح البحر بنسبة 1050 م استراتيجيا بجبالها الجنوبية التي تحميها من زحف رمال الصحراء . تتربع مدينة الشريعة على مساحة 752 هكتار أي نسبة 2.36 ٪ من إجمالي مساحة البلدية و المقدرة ب : 31789 هكتار . إن ميزة بلدية الشريعة بإعتبارها منطقة فلاحية رعوية بحيث تقدر مساحة الأراضي الفلاحية ب 27126 هكتار أي نسبة 87 ٪ من المساحة الاجمالية للبلدية [9] .

الصورة رقم (03): موضع مدينة الشريعة

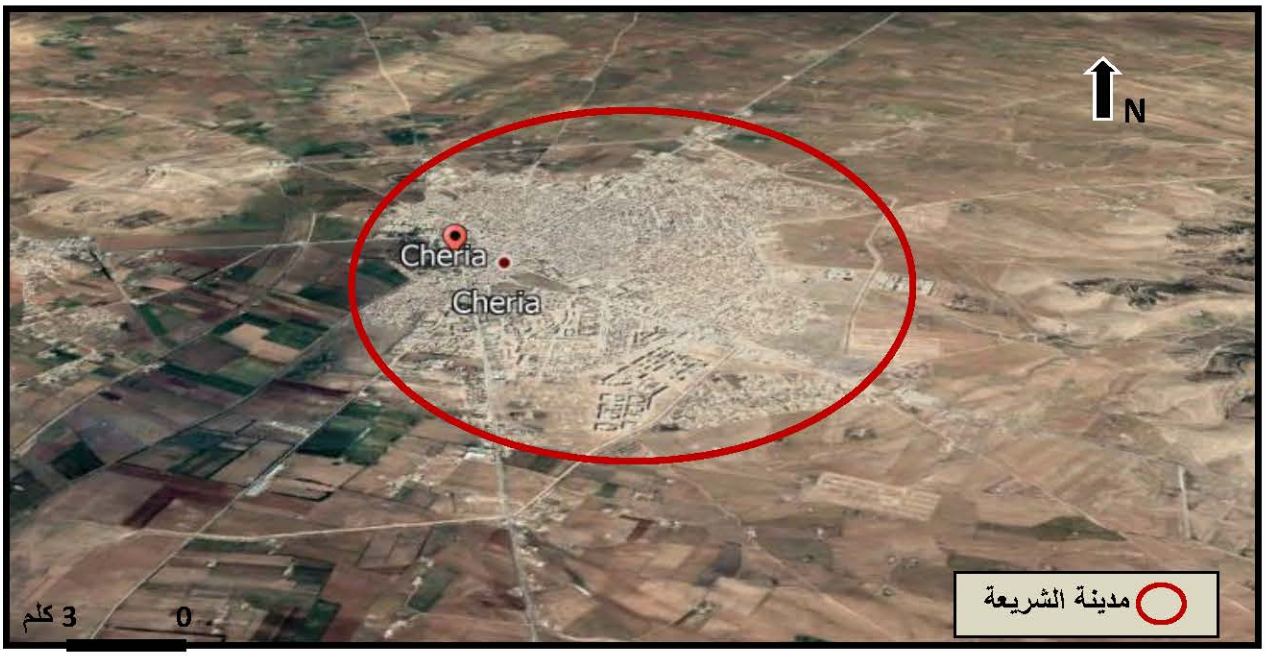

المصدر : صورة القمر الصناعي Google Earthe + معالجة الطالبين

- خصائص الموضع:

نقتصرفي تناولنا لخصائص الموضع على دراسة توزيع الانحدارات و صلاحية الاراضي للبناء إعتمادا على الخصائص الجيوتقنية .

[9] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الشريعة 2015 المرحلة الثانية والثالثة . ص 04

- **الإنحدارات بمدينة الشريعة:**

تعتبر الإنحدارات من بين مظاهر السطح التي لها تأثير في تخطيط المدن و العمران و إختيار أماكن التعمير لذلك فدراستها تكتسي أهمية بالغة في الوسط الطبيعي فمن خلال خريطة الإنحدارات نلاحظ أن مدينة الشريعة يغلب عليها الطابع السهلي وخاصة في الجزء الشمالي ووسط المدينة بدرجة إنحدار تقدر ب 0-3% إلى 3.01-5 %على التوالي وهي الدرجات الغالبة على كامل المدينة ، إذ نميز ست فئات رئيسية من حيث درجة الإنحدار [10] و هذا ما توضحه الخريطة رقم (05).

الخريطة رقم (05) : توزيع الإنحدارات بمدينة الشريعة

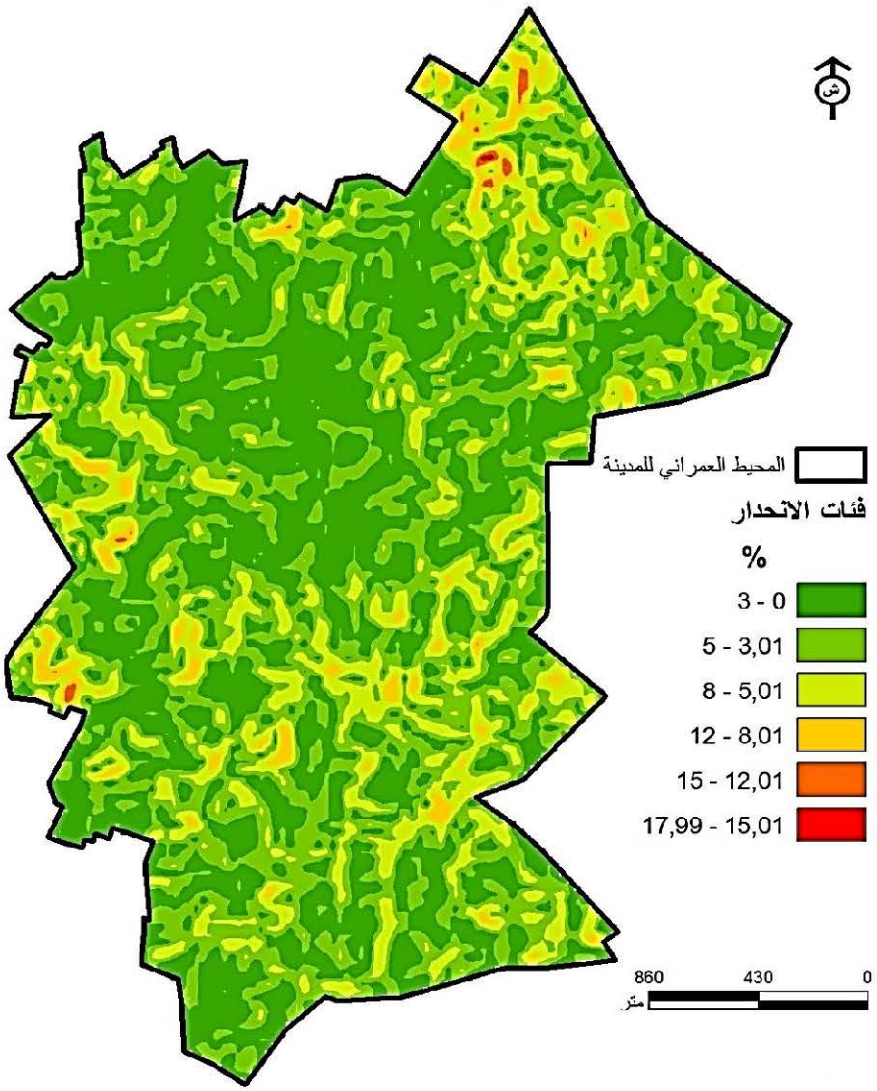

المصدر: مذكرة هدى عبد المالك ، ليليا الوافي ، مرجع سابق

[10] مذكرة هدى عبد المالك ، ليليا الوافي ، مرجع سابق ، ص 10 .

5 – الدراسة الجيوتقنية لمدينة الشريعة :

أراضي قابلة للتعمير: تحتل أراضي الجهة الوسطى و الشرقية من التجمع الرئيسي، تتميز بنسبة إنحدار ضعيفة جدا (أقل من 03%) أما خصائصها الجيوتقنية فهي عبارة عن تكوينات رسوبية والمتمثلة في الطمي والحصى وكتل من حجر كلسي، كما تتميز بكونها مستقرة، وعليه فإن هذه الأراضي تسمح بتشييد مختلف البناءات الكبيرة ذات الطوابق المتعددة.

أراضي قابلة للتعمير بشروط : نجدها في كامل الأراضي الشمالية الشرقية تكويناتها عبارة طين وطمي من الناحية الطبوغرافية ذات نسبة إنحدار ضعيفة كما تتميز بكثرة المجاري المائية العشوائية [11] ، وعليه فهي تتطلب عمليات تهيئة للمجاري المائية من أجل الحد من توسعها، كما ننصح بخلق قناة حماية من أجل الحماية من الفيضانات .

6– الشبكة الهيدروغرافية : يتميز السطح التضاريسي لمنطقة الشريعة بكثرة الاودية وهي ذات سيلان مؤقت ما عدا واد الشريعة . اما فيما يخص المياه الجوفية ، نشير الى هضبة الشريعة تحتوي على طبقة مياه جوفية هامة تعد بمثابة خزان مائي لناحية تبسة .

7– الغطاء النباتي : تشكل المساحة الغابية 40 % من اجمالي مساحة بلدية الشريعة [12] ، و هي تتواجد في الجهة الجنوبية للبلدية ' إضافة الى المراعي في الجهة الجنوبية الغربية بنسبة 23 % كما تنتشر بعض الزراعات الموسمية محاذية للمحيط العمراني للمدينة بالجهة الغربية ممثلة 17% من مساحة البلدية ، يوجد ببلدية الشريعة مساحات غابية تمتد على مساحة 2415.94 هكتار بالإضافة الى مساحات مغطاة بالحلفاء وممتدة على مساحة 1400 هكتار هذا القطاع.

[11] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الشريعة 2015 المرحلة الثانية والثالثة ، ص 04 .

[12] نفس المرجع السابق ، ص 08 .

8 – العوائق الطبيعية والإصطناعية (الإرتفاقات):

هي العناصر التي تشكل عائقا أمام التعمير من خلال مجالاتها الأمنية التي تحد من استخدام الأرض قانونيا، وهذا من أجل التوازن البيئي والحيوي للأشخاص وكذلك من أجل تفادي استخدام الأفراد بصفة قانونية لهذه المساحات التي تتعارض مع حياتهم في أغلب الأحيان، وكل هذا يندرج ضمن القواعد العامة للتهيئة والتعمير والمنصوص عليها في القانون 29/90 المعدل والمتمم بالقانون رقم 05/04 [13] .

بحيث يوجد نوعان من العوائق، وهما:

- **العوائق الطبيعية:** (كالغابات، البساتين ، الأودية،...) .
- **العوائق الاصطناعية:** (كخطوط الكهرباء، أنبوب الغاز، الطرق خارج التجمعات العمرانية،...).

إذ تحدد أدوات التهيئة والتعمير التوجيهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية كما تضبط توقعات التعمير وقواعده، وتحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح من جهة بترشيد استعمال المساحات والمحافظة على النشاطات الفلاحية وحماية المساحات الحساسة والمواقع والمناظر، ومن جهة أخرى تعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية وذات المنفعة العامة والبنايات المواجهة للاحتياجات الحالية والمستقبلية في مجال التجهيزات الجماعية والخدمات والنشاطات والمساكن وتجدد أيضا شروط التهيئة والبناء للوقاية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية .

وفي هذا الإطار تحدد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للأخطار التكنولوجية (خطوط كهربائية، أنبوب الغاز الطبيعي،...)، حيث تخضع المجالات الواقعة ضمنها للمنع من البناء، ومن هنا لابد من تحديد مختلف الأخطار الطبيعية والتكنولوجية المتواجدة على مستوى بلدية الشريعة .

[13] القانون رقم 04-05 المؤرخ في 27 جمادى 1425 الثاني الموافق ل 14 أوت عام سنة 2004 ، يعدل و يتمم ، القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأول عام 1411 الموافق لأول ديسمبر سنة 1990 و المتعلق بالتهيئة و التعمير، الجريدة الرسمية العدد 51 بتاريخ 15 أوت 2004.

مساحات المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية :

تطبيقا لأحكام المادة 4 من القانون 04-05 المعدلة لأحكام المادة 11 من القانون 29/90؛ والتي تنص على "تحدد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للانزلاق عند إعداد أدوات التهيئة والتعمير ، وتخضع لإجراءات تحديد أو منع البناء التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم" [14] .

"تعرف المناطق المعرضة للأخطار التكنولوجية عن طريق أدوات التهيئة والتعمير التي تحدد محيطات الحماية المتعلقة بها طبقا لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما".

وفي هذا الصدد فإن المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية على مستوى مدينة الشريعة هي:

- خطر قناة الغاز الطبيعي المتواجد بالجهة الشمالية الشرقية و شرق أحياء محمود الشريف و حي المباركية .
- خطر الخط الكهربائي متوسط الضغط بالجهة الجنوبية للمدينة
- خطر حرائق الغابات.
- خطر الفيضانات خاصة بسبب الواد الكبير في مدينة الشريعة المتواجد غرب المدينة الذي يهدد حي مخلوفي بنسبة كبيرة لأنه قريب جدا منه و بسبب الطبيعة العشوائية و السكنات السيئة المكونة له .

[14] نفس المرجع السابق ، ص 04.

ثانيا : الدراسة السوسيو إقتصادية :

1- الدراسة السكانية:

تعتبر الدراسة السكانية من أهم العناصر التي ينبغي أن يولى لها الإهتمام نظرا للعلاقة التي تربطها بجميع مكونات المجال سواء الطبيعية أو الاقتصادية أو العمرانية، وتكمن أهمية دراسة السكان في معرفة عددهم وكيفية توزيعهم في المجال، كما تفيدنا معرفة معدلات النمو والتراكيب العمرية والنوعية للسكان في تقدير أعدادهم مستقبلا مما سوف يمكننا من تقدير مختلف احتياجاتهم [15] .

1-1- التطور السكاني:

ما توفر لنا من معطيات بالنسبة لتطور سكان مدينة الشريعة منذ الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 1977 إلى غاية سنة 2019 "تقريرات إحصائية" ومنه يمكن تمييز المراحل التالية لتطور سكان المدينة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): التطور السكاني لمدينة الشريعة(1977-2019)

التعداد	1977	1987	1998	2008	2019	معدل النمو (77-87)	معدل النمو (87-98)	معدل النمو (98-2008)	معدل النمو (2008-2019)
عدد السكان	10434	32953	53645	66160	79382	%12,19	%04.53	%02.12	%01.68

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة 2013 +المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2015 + معالجة الطلبة فيفري2019

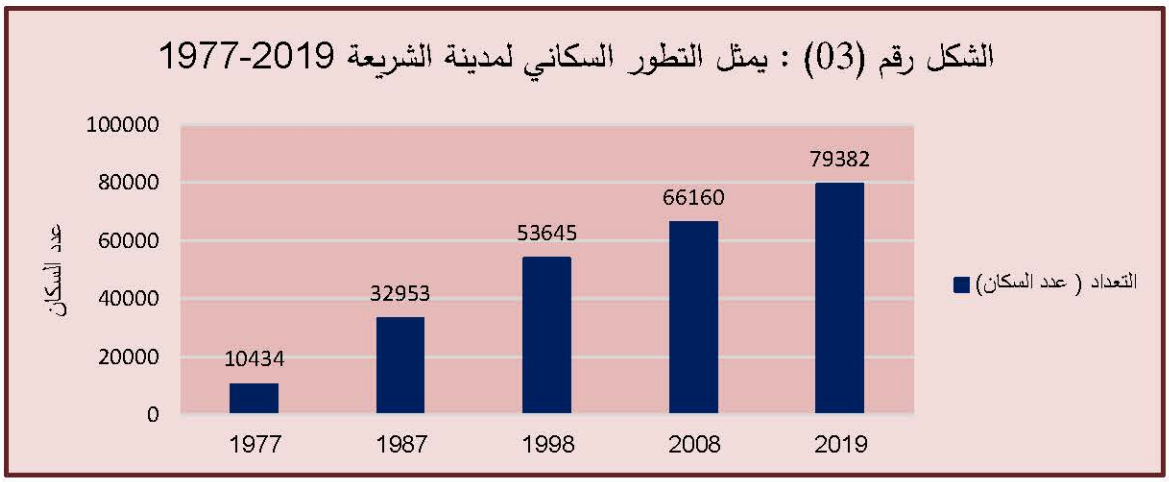

المصدر : إنجاز الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (02)

[15] رضا ذياب، البعد البيئيس للتنمية المستدامة بمدينة الشريعة "حالة تسيير المساحات الخضراء"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، الشعبة :تسيير التقنيات الحضرية التخصص :تسيير الجماعات المحلية و الحوكمة، جامعة قسنطية، 2015-2016، ص 18-19.

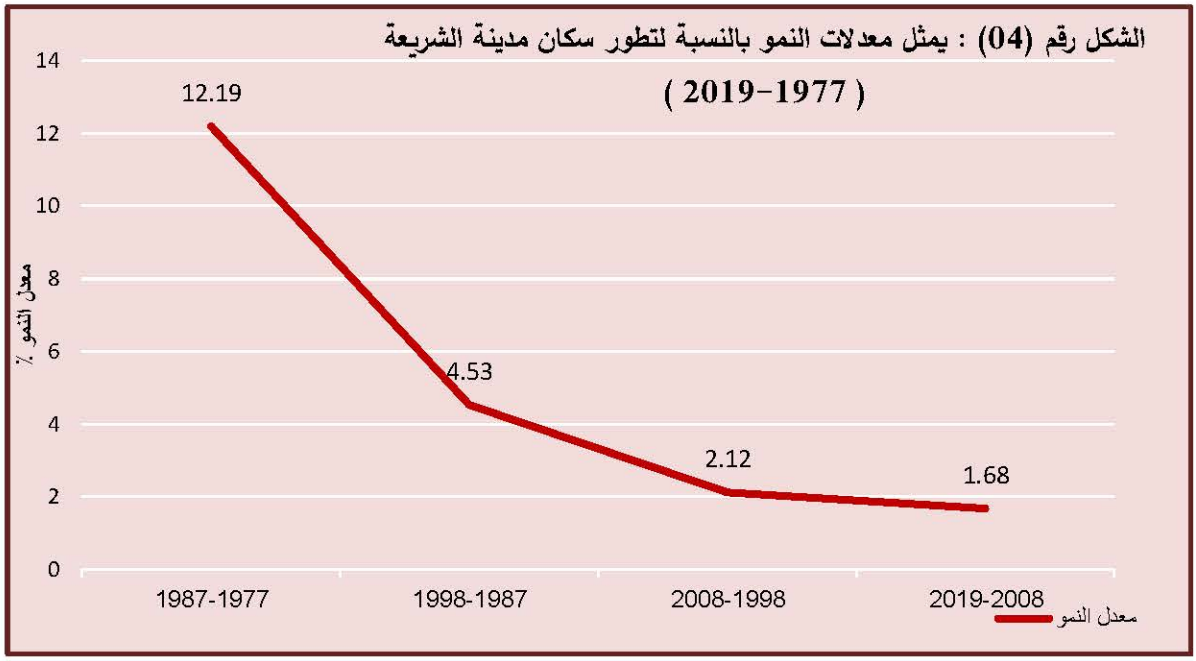

- **المرحلة الأولى (1977-1987):**

تميزت هذه المرحلة عن غيرها بنمو سكاني سريع جدا حيث كان عدد السكان سنة 1977 في حدود 10434 نسمة، لينتقل إلى 32953 نسمة سنة 1987 أي أن عدد السكان زاد بأكثر من الضعف في مدة عشر سنوات (10) وبمعدل نمو كبير فاق 12 %لكل سنة، وهو أكبر من ضعف المعدل الوطني لنفس الفترة المقدر ب 5.46% [16] ، وهذا راجع إلى أن الترقية الإدارية لبلدية الشريعة إلى مصف الدوائر، الأمر الذي كان عامل ومحفز أساسي إلى جذب للسكان.

- **المرحلة الثانية (1987-1998):**

أما فيما يخص المرحلة الثانية فقد بدأت زيادة عدد سكان المدينة في الاستقرار بمعدل نمو سنوي 4.53 %، انتقل عدد السكان من 32953 نسمة سنة 1987 إلى 53645 نسمة سنة 1998 وهذه الزيادة منخفضة مقارنة بمعدل نمو سكان المدينة للمرحلة التي سبقتها، وهذا راجع لعدة أسباب أبرزها التحول الديمغرافي الذي عرفته الجزائر (الانتقال إلى نظام ديمغرافي حديث) يتميز بانخفاض نسبتي المواليد والوفيات في آن واحد.

[16] الديوان الوطني للإحصاء، 1998 .

- **المرحلة الثالثة (1998-2008):**

ظهر في هذه المرحلة ما يسمى بتأخر سن الزواج، وتحديد النسل لدى العائلات، عمل على خفض معدل نمو سكان المدينة في هذه الفترة إلى أدنى من نصف معدل الفترة السابقة 2.12% إلا أن هذا المعدل يضل مرتفعا إذا قورن بالمعدل الوطني لنفس الفترة 1.6% [17] ، أو حتى معدل نمو الولاية 1.7% ليتحول عدد سكان مدينة الشريعة من 53645 نسمة سنة 1998 إلى 66160 نسمة سنة 2008 .

- **المرحلة الرابعة (2008-2019):**

من خلال تقريرات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية إلى غاية سنة 2013 قمنا بتقدير سكان المدينة لسنة 2019 باستعمال معدل نمو 1.68% لكل سنة وهو متوسط المعدل السنوي لنمو سكان ولاية تبسة لسنة 2008 ليقدر من خلال هذا عدد سكان مدينة الشريعة لسنة 2019 بحوالي 79382 نسمة [18] .

1-2- تركيب السكان :

1-2-1- التركيب العمري والنوعي لبلدية الشريعة حسب تقديرات 2012:

التركيب العمري: يعتبر التركيب العمري والنوعي للسكان من العناصر الأساسية في التحليل الديمغرافي حيث يفيدان في معرفة ما تمتلكه البلدية من موارد بشرية و إرتباطها بالقوة الإنتاجية ومدى فاعليتها ، ولهذا يعتمد المخططون عليها في تقدير الإحتياجات المستقبلية سواء كانت إجتماعية أو إقتصادية لكل فئة من الفئات العمرية و الجدول رقم (03) يبن التركيب العمري لبلدية الشريعة حسب تقديرات 2012 .

---

[17] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الشريعة 2015 المرحلة الثانية والثالثة.

[18] تم الحصول على عدد سكان المدينة سنة 2019 بإستعمال القانون :

$$\text{معدل النمو} = \sqrt[ن]{\frac{ح1}{ح0}} - 1 * 100$$

ن:عدد السنوات بين التعدادين ح0:عدد السكان في النعداد السابق ح1: عدد السكان في التعداد اللاحق .

جدول رقم (03): التركيب العمري والنوعي لبلدية الشريعة حسب تقديرات 2012

الفئة / الجنس	ذكور	إناث	المجموع	النسبة %
0-4 سنوات	3930	3768	7698	% 10.88
5-11 سنة	3773	3642	7415	% 10.48
12-15 سنة	2931	2805	5736	% 8.11
16-18 سنة	2423	2324	4747	% 6.71
19-59 سنة	20182	19899	40081	% 56.68
60 سنة	2398	2631	5029	% 7.11
المجموع	35636	35069	70705	% 100

المصدر: بلدية الشريعة سنة 2019

من خلال الجدول يتضح لنا أن التركيب العمري والنوعي لبلدية الشريعة حشسب تقديرات 2012 من خلال المتغيرين الذكور والإناث بمختلف الفئات العمرية من الفئات (0-4 سنوات إلى 60 سنة)، حيث نلاحظ من خلال الجدول تقارب نسبي في عدد الاناث والذكور في كل الفئات العمرية و من خلال الجدول يمكننا تحديد 4 فئات إذ يتبين لنا أن التركيب الغالب في البلدية فنجده في الفئة الثالثة 19-59 سنة وتعرف بالفئة النشطة وهي تمثل أعلى نسبة بـ 56.68 **%** ب 20182 نسمة للذكور و 19899 نسمة للإناث بمجموع 40081 وتعتبر هذه النسبة دليل على وجود طاقات شبانية هائلة في البلدية بنسبة مئوية تقدر ب 56.68 % ما يبين لنا أن الفئة الغالبة هي فئة الشباب ، تبقى نسبة 43.21 % فهي موزعة على باقي الفئات من الأطفال الممثلين في **الفئة** العمرية الأولى 0-4 سنوات و قدرت في البلدية ب 7698 نسمة أي بنسبة 10.88% من إجمالي سكان البلدية ، تليها الفئة الثانية 5-18 سنة وهي الفئة المتمدرسة في كل الأطوار التعليمية ويقدر عددها في مجال الدراسة بـ 17898 نسمة وهي تمثل نسبة 25.31 % من إجمالي السكان وهي تمثل فئة معتبرة من المجتمع ما يستدعي إنجاز هياكل وتجهيزات مدرسية لإستقبال هذه الشريحة السكانية وإعطائها أكبر قدر من الرعاية ، ثم **الفئة الرابعة 60 سنة فأكثر** وهي فئة الشيوخ والتي تقدر بـ 5029 نسمة على مستوى مجال الدراسة وهي بذلك تسجل أدنى نسبة 7.11% كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الجزائري.و المراهقين و الشيوخ بنسب متساوية و الشكل رقم (05) يوضح ذلك .

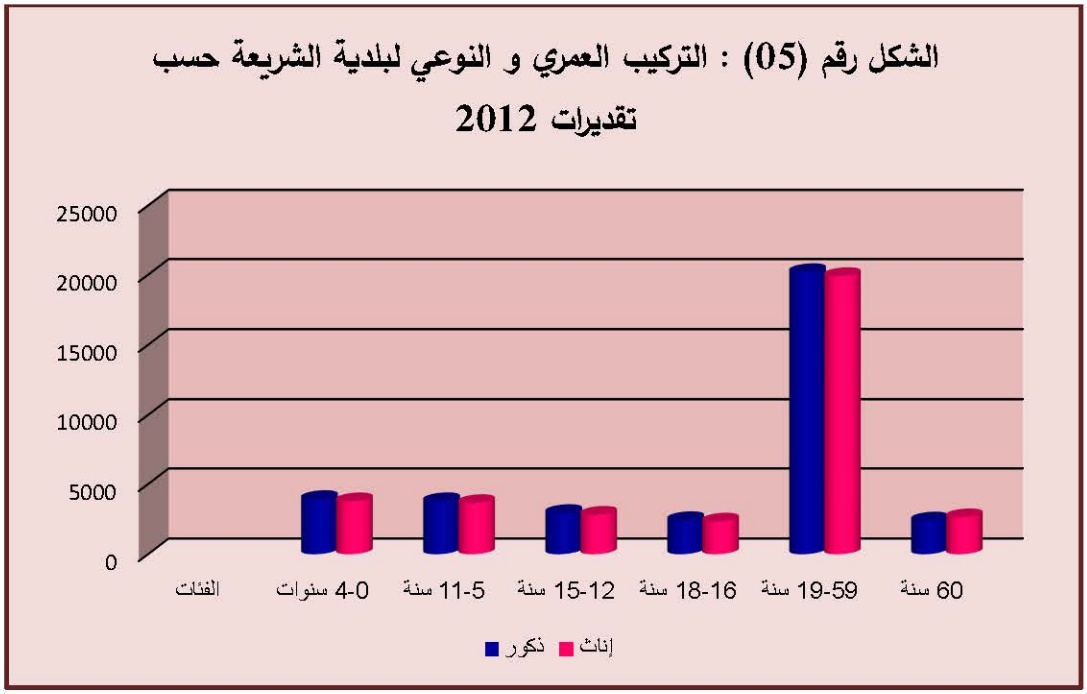

المصدر : إنجاز الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (03)

1-3- الكثافة السكانية :

1-3-1- تقسيم المدينة إلى قطاعات عمرانية:

لكي نتوصل إلى نتائج واضحة وذات جدوى للوضع الراهن عمدنا إلى تحديد محيط تدخل لدراستنا دون المحيط العمراني المحدد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هذا حتى تكون للمساحات والكثافة السكانية والسكنية وغيرها من الدراسات المجالية ذات معنى ومصداقية أكبر، وقد قسم المجال إلى تسعة قطاعات عمرانية كما تبينه الصورة رقم (03) ، و إعتمدنا في تقسيمنا هذا عدة معايير أهمها:

- الشكل العمراني ومورفولوجية البناء.
- أنماط وأنواع المساكن الغالبة في الأحياء.
- مخططات شغل الأراضي المهيكلة للمجال المدروس.
- الفترات التاريخية التي يعود إليها البناء.
- المحاور والطرق المهيكلة للمجال الحضري.

الصورة رقم (04): تقسيم مدينة الشريعة الى قطاعات عمرانية

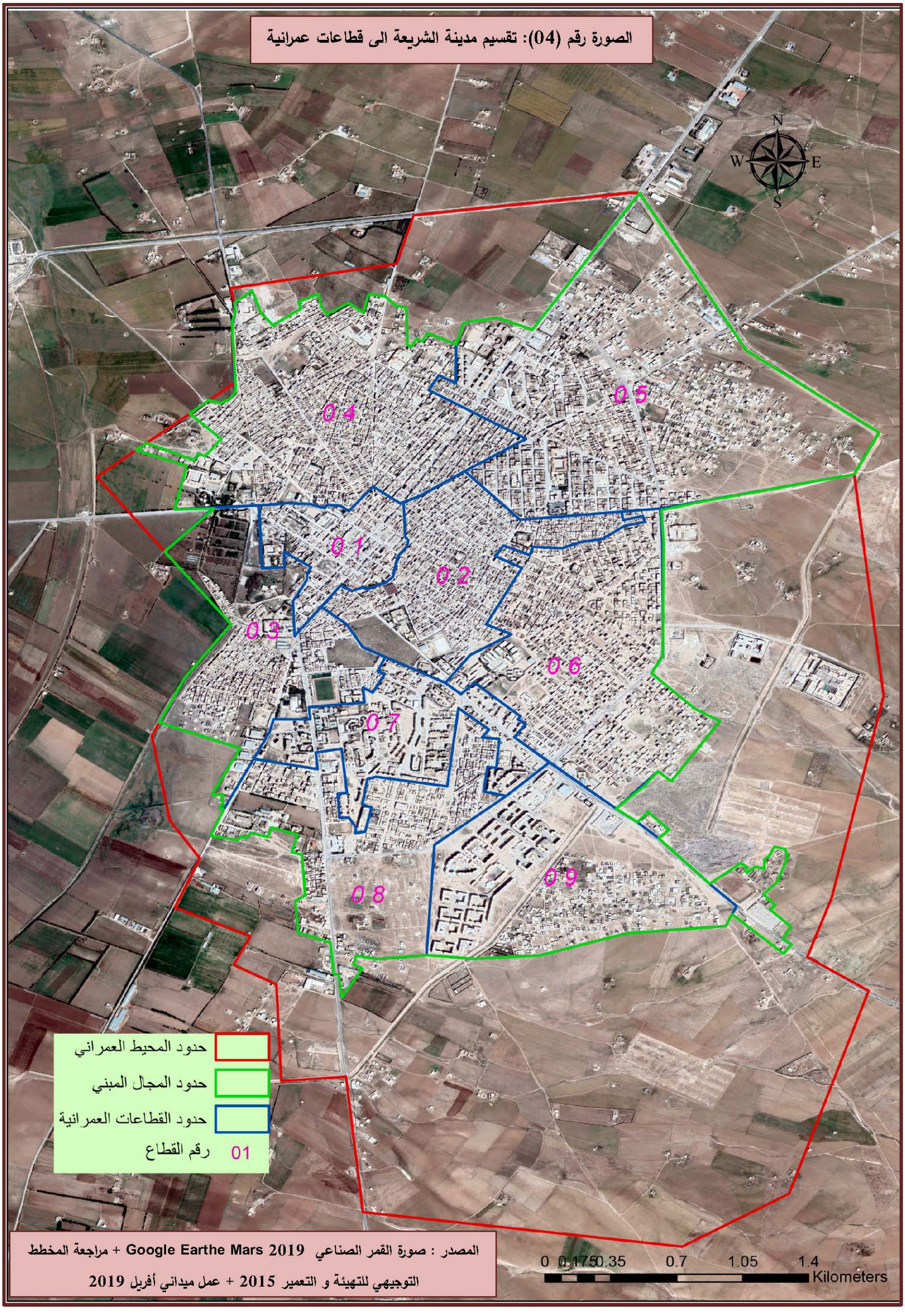

المصدر : صورة القمر الصناعي Google Earthe Mars 2019 + مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2015 + عمل ميداني أفريل 2019

1-3-2- توزيع السكان عبر القطاعات العمرانية في مدينة الشريعة 2019 :

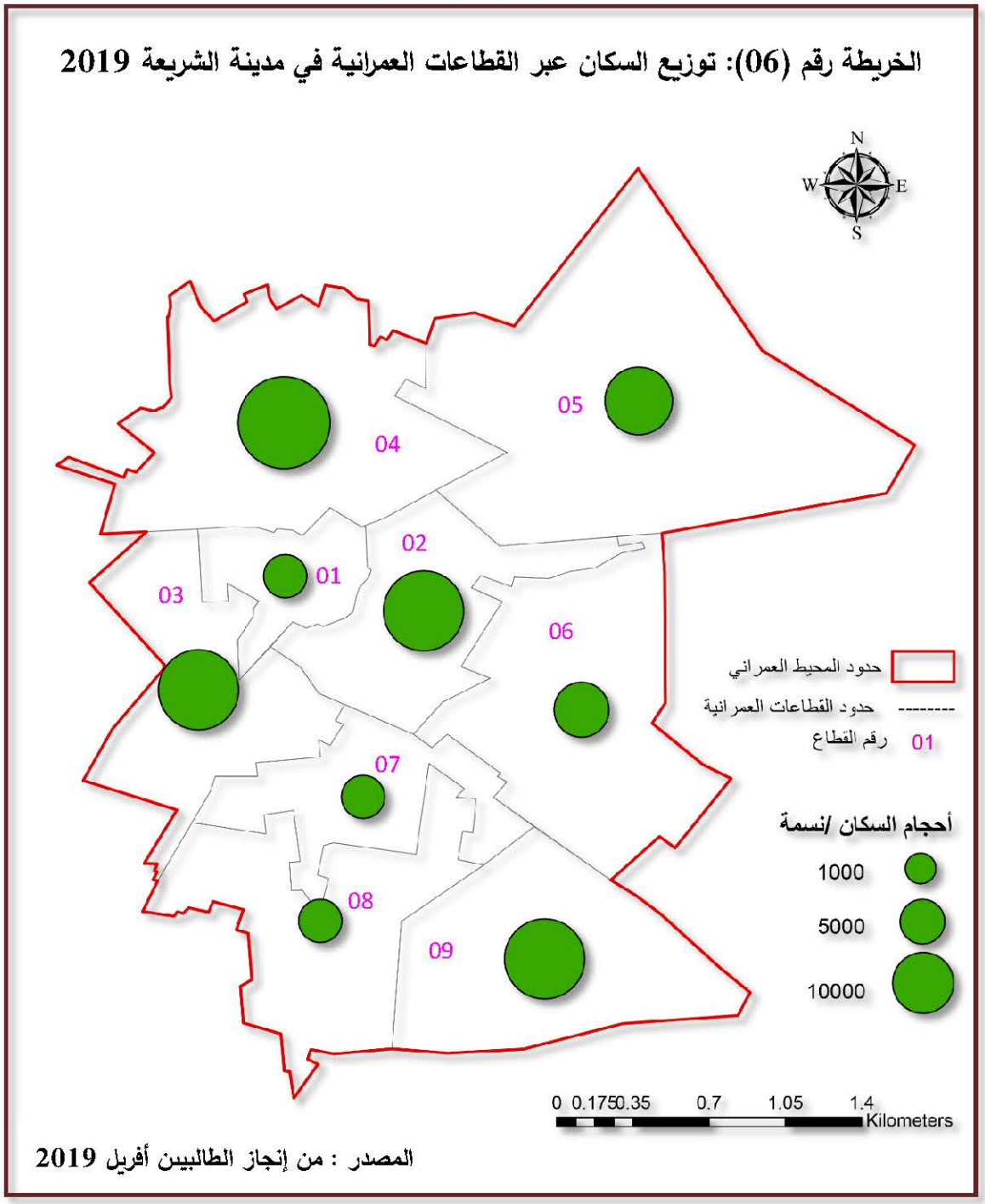

من خلال خريطة توزيع السكان عبر القطاعات العمرانية في مدينة الشريعة 2019 و الجدول رقم (04) في الفصل الموالي نلاحظ أن القطاعات الأعلى حجما في المدينة هي القطاع الرابع و يتواجد به عدد سكان يقدر ب 19697 نسمة تليه القطاعات الثاني و الثالث و التاسع بأعداد سكان 12247 ، 10381 ، 9822 على الترتيب ثم بعد ذلك تأتي القطاعات متوسطة الحجم و هي القطاع الخامس بعدد سكان يقدر ب 7990 نسمة

، القطاع السادس ب 5197 نسة بعد ذلك نجد القطاعات ذات الحجم تحت المتوسط و هي القطاع السابع بعدد سكان يقدر ب 4826 نسمة ، و القطاع الأول ب 4709 نسمة و القطاع الثامن ب 45.13 نسمة .

1-3-3- توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات العمرانية في مدينة الشريعة 2019 :

الخريطة رقم (07): توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات العمرانية في مدينة الشريعة

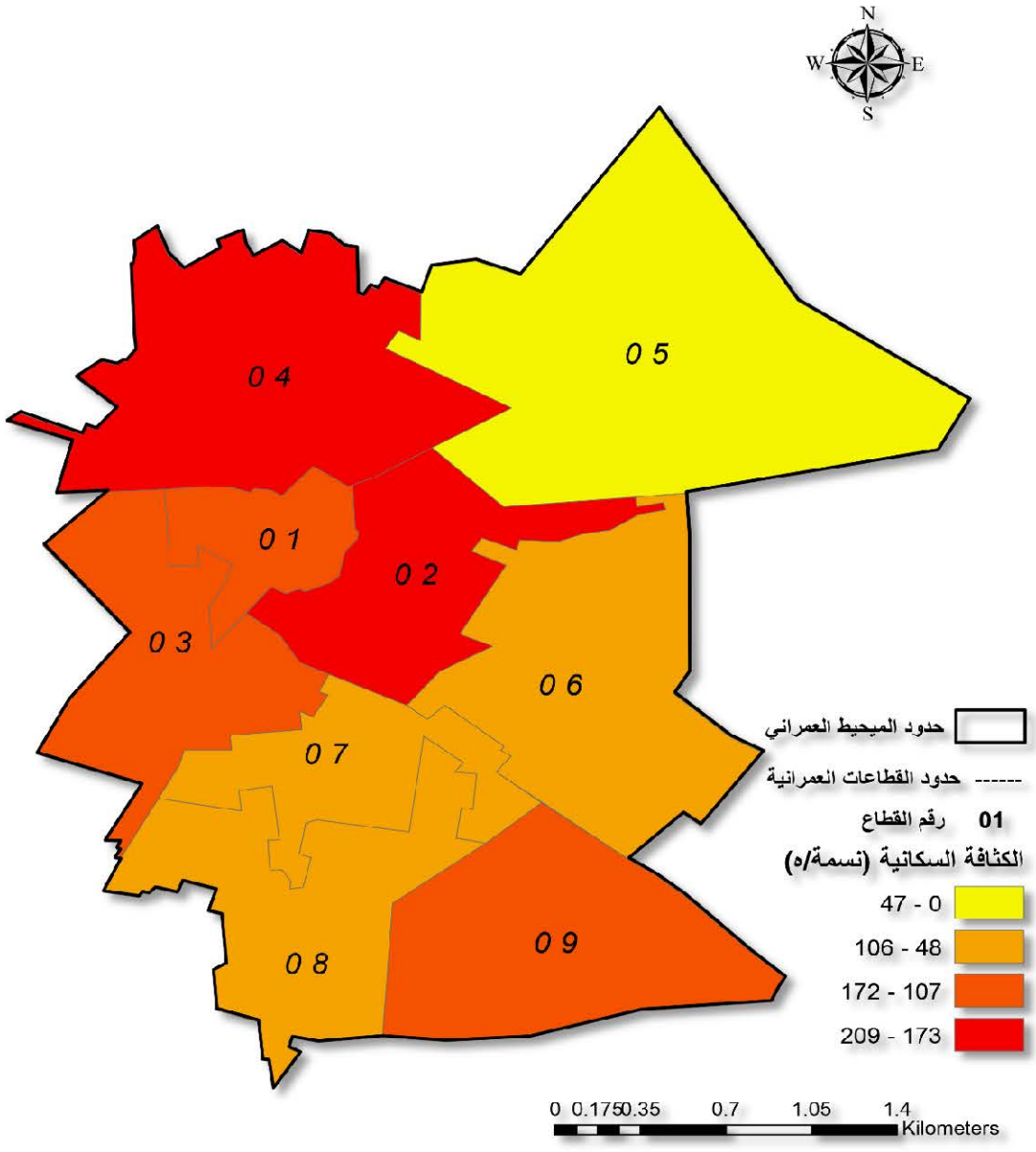

المصدر : من إنجاز الطالبين أفريل 2019

1-3-4- كثافة السكان عبر القطاعات العمرانية:

إعتمادا على الجدول رقم 04 وبإستعمال المدرج التكراري تمكنا من الحصول على 04 فئات من الكثافة السكانية وهي ممثلة في الخريطة رقم (07) إذ يتضح من خلالها أن الكثافة ترتفع في قطاعي الفئة الأولى أين تتراوح بين 173 و 209 نسمة/هـ ، وهي أكبر من متوسط الكثافة السكانية للمدينة والمقدرة ب120ن/هـ ، وتضم القطاع الثاني الذي يحوي أحياء العربي التبسي الذي يعتبر أكبر حي بالمدينة و حي القرية قواسمية الواقعان شرق مركز المدينة و كلاهما أحياء شعبية قديمة بتعداد سكني يقدر ب 12247 نسمة بكثافة 208 نسمة / هـ و هي أكبر كثافة سكانية بالمدينة ، كما تضم هذه الفئة القطاع الرابع الواقع في الجهة الشمالية الغربية للمدينة وهو أيضا يمثل أحياء قديمة النشأة و بأكبر تعداد سكاني في المدينة ب 19697 نسمة بكثافة 179 فرد/هـ .

أما الفئة الثانية يتراوح عدد سكانها بين 107 نسمة/هـ و 172 نسمة/هـ وهي فئة متوسط المدينة تقريبا وتضم القطاعات الأول وهو وسط المدينة أي النواة القديمة لمدينة الشريعة أغلب مساكنها تعود للفترة الإستعمارية، وتضم أيضا القطاع الثالث غرب المدينة أين يوجد حي الملعب وكذا حي مخلوفي وحي العتيق و حي الملعب ، وهي أحياء شعبية أيضا وذات كثافة سكانية مرتفعة . و أخيرا القطاع التاسع الذي يضم القطب السكني الجديد الواقع في الجنوب الشرقي للمدينة .

والفئة الثالثة التي تضم القطاعات السادس شرق المدينة و الثامن و السابع الواقعان جنوب المدينة بكثافة سكانية دون المتوسط 54 نسمة/هـ و59 نسمة/هـ و 106 نسمة /هـ على التوالي وهي كثافة مقبولة لأن هذين القطاعين يشكلان المنطقة السكنية الحضرية الجديدة التي تضم السكن الاجتماعي الجماعي والفردي لما قبل الفترة الرابعة من التطور العمراني للمدينة .

وتبقى الفئة الرابعة التي تضم القطاع الخامس بالشمال الشرقي بكثافة منخفضة 47 نسمة/هـ على ، سبب ذلك أن هذين القطاع و الأحياء المتواجدة به أغلبها لم يبني إلا القليل من مساكنها لذلك تنخفض بها كثافة السكان.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل – الدراسة الطبيعية و السوسيو إقتصادية – تم استخلاص مايلي:

- ❖ موقع استراتيجي هام جعل المدينة مركز عبور بين مختلف مدن الولاية و ذات شهرة تاريخية.
- ❖ موضع يميزه:
  - الانبساط فوق سهل منبسط نسبيا يقدر إرتفاعه بـ 1050م.
  - الأراضي الصالحة للتعمير تتواجد غالبا بالجهتين الشرق الجنوبي و الشرق الشمالي.
  - أراضي فلاحية رعوية بحتة.
- ❖ تزايد كبير في النمو السكاني للمدينة .

الفصل الثاني :
الدراسة العمرانية لمدينة الشريعة

تمهيد :

بعد الإنتهاء من الدراسة الطبيعية و السوسيو إقتصادية التي تطرقنا من خلالها إلى إبراز مختلف الإمكانت الطبيعية و البشرية التي تزخر بها مدينة الشريعة سيتم في هذا الفصل دراسة الجانب العمراني في المدينة من خلال التطرق إلى تحليل إستخدامات الأرض إضافة إلى مختلف مراحل التطور العمراني للمدينة و كذا خطتها و المحاور المهيكلة لها لإعطاء صورة دقيقة عن الطبيعة العمرانية بالمدينة ، و ذلك بعد تقسيم المدينة إلى عدة قطاعات عمرانية على أساس معايير محددة لتكون الدراسة أكثر سهولة و دقة .

و للوصول إلى نتائج جيدة تفيدنا في الدراسة الطبيعة بشكل أمثل تم التطرق إلى العناصر التالية :

أولا : دراسة إستخدامات الأرض في مدينة الشريعة :

- الاستخدامات السكنية:
- دراسة التجهيزات :

ثانيا : التطور العمراني لمدينة الشريعة .

أولا : دراسة إستخدامات الأرض في مدينة الشريعة :

إن دراسة استخدامات الأرض بالمدينة تعد وقفة هامة لمعرفة تركيب نسيجها العمراني وحقيقة استهلاك المجال بها ولمعرفة أيضا مدى التوازن والانسجام بين مختلف الإستخدامات ومدى تلبيتها للاحتياجات الافراد بالمدينة [19]، ومن هذا المنطلق سنحاول الإهتمام بدراسة مختلف استخدامات الأرض بمدينة الشريعة (سكنية ،صحية ،تعليمية ، تجارية ، إدارية ....) فمن خلالها نلتمس وبوضوح حقيقة وواقع الحياة الاجتماعية للأفراد ، والوضعية البيئية التي يعيش فيها هؤلاء ، ومدى تماشيها مع الأبعاد العامة للتنمية المستدامة .

1- الاستخدامات السكنية:

يشكل السكن الوظيفة الأساسية بالمدينة وهو من اهم العناصر المكونة للمجال الحضري اذا يشكل نسبة كبيرة منه كما انه عامل من عوامل توفير الاستقرار الاجتماعي والنفسي للفرد ، فدراسة الاستخدامات السكنية بالمدينة من خلال معرفة عدد المساكن بها وما تستهلكه من مجال و مميزات الحظيرة السكنية (نوعية المساكن ، انماطها ، حالتها الانشائية ومادة بنائها) والتجهيزات الداخلية للمساكن هذا كله يفيدنا في معرفة تلبية هذه المساكن لاحتياجات ساكينيها .

وقد تناولنا هذا العنصر بالدراسة استنادا الى المعطيات التي توصلنا اليها من خلال العمل الميداني الذي قمنا به سنة 2019 وكذا معطيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2008 بالإضافة الى معطيات مديرية السكنات والتجهيزات العمومية أنظر الجدول رقم (04) فخلصنا الى ان عدد المساكن بالمدينة لسنة 2008 بلغ 8944 مسكن ليصل سنة 2019 إلى 15010 مسكن ، بزيادة تقدر ب 6066 مسكن خلال الفترة الممتدة من 2008 الى 2019 .

هذه المساكن تتوزع بكثافة سكنية تقدر بـ 20.25 مسكن / الهكتار في حين بلغ معدل اشغال المسكن 5.44 فرد/المسكن وهو أقل من المعدل الوطني لإشغال المسكن 6 فرد/المسكن ، كما ان المجال السكني يحتل مساحة 572 هكتار [20] بنسبة تقدر ب 76.06 ٪ من المجال المبني للمدينة و المقدر ب 741 هكتار داخل محيط عمراني يقدر ب 1359 هكتار .

---

[19] السعيد تايب ، دور التحسين الحضري في إطار الحياة الحضرية داخل الأحياء السكنية ، دراسة الحالة : حي 200 سكن إجتماعي بالشريعة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الهندسة المعمارية ، تخصص : هندسة معمارية مدينة وتراث ، جامعة تبسة ، 2016 ، ص 64 .

[20] المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير المراجعة الثانية و الثالثة 2015 ، ص 36 .

الجدول رقم (04): توزيع الكثافة السكانية و السكنية عبر القطاعات العمرانية لسنة

القطاع	المساحة (هكتار)	سكان (نسمة)	الكثافة السكانية (نسمة/هكتار)	مساكن	الكثافة السكنية (مسكن/هكتار)	TOL
1	27	4709	174	795	29	6
2	59	12247	208	1855	31	7
3	68	10381	153	1826	27	6
4	110	19697	179	3231	29	6
5	170	7990	47	1934	11	4
6	97	5197	54	998	10	5
7	46	4826	106	882	19	5
8	77	4513	59	839	11	5
9	87	9822	113	**2650**	30	5
المجموع	**741**	**79382**	**120**	**15010**	**23**	

المصدر : معالجة المعطيات إعتمادا على العمل الميداني أفريل 2019

من خلال جدول توزيع الكثافة السكانية و السكنية عبر القطاعات العمرانية لسنة **2019** نلاحظ أن القطاعات الأعلى كثافة سكنية في المدينة هي القطاع الثاني و القطاع التاسع القطاع الثاني بكثافة سكنية تقدر ب 31 مسكن على الهكتار و القطاع التاسع 30 مسكن / هكتار و سبب إرتفاع الكثافة السكنية في هذه القطاعات هو إرتفاع عدد السكان داخلها ثم القطاع الرابع و القطاع الأول 29 مسكن /هكتار و القطاع الثالث ب 27 مسكن على الهكتار بكثافة سكنية مرتفعة أيضا ثم القطاع السابع ب 19 مسكن / الهكتار يليهم القطاع الخامس و الثامن ب 11 مسكن / الهكتار ثم القطاع السادس بأقل كثافة 10 مساكن / الهكتار .

الخريطة رقم (08): توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات العمرانية في مدينة الشريعة 2019

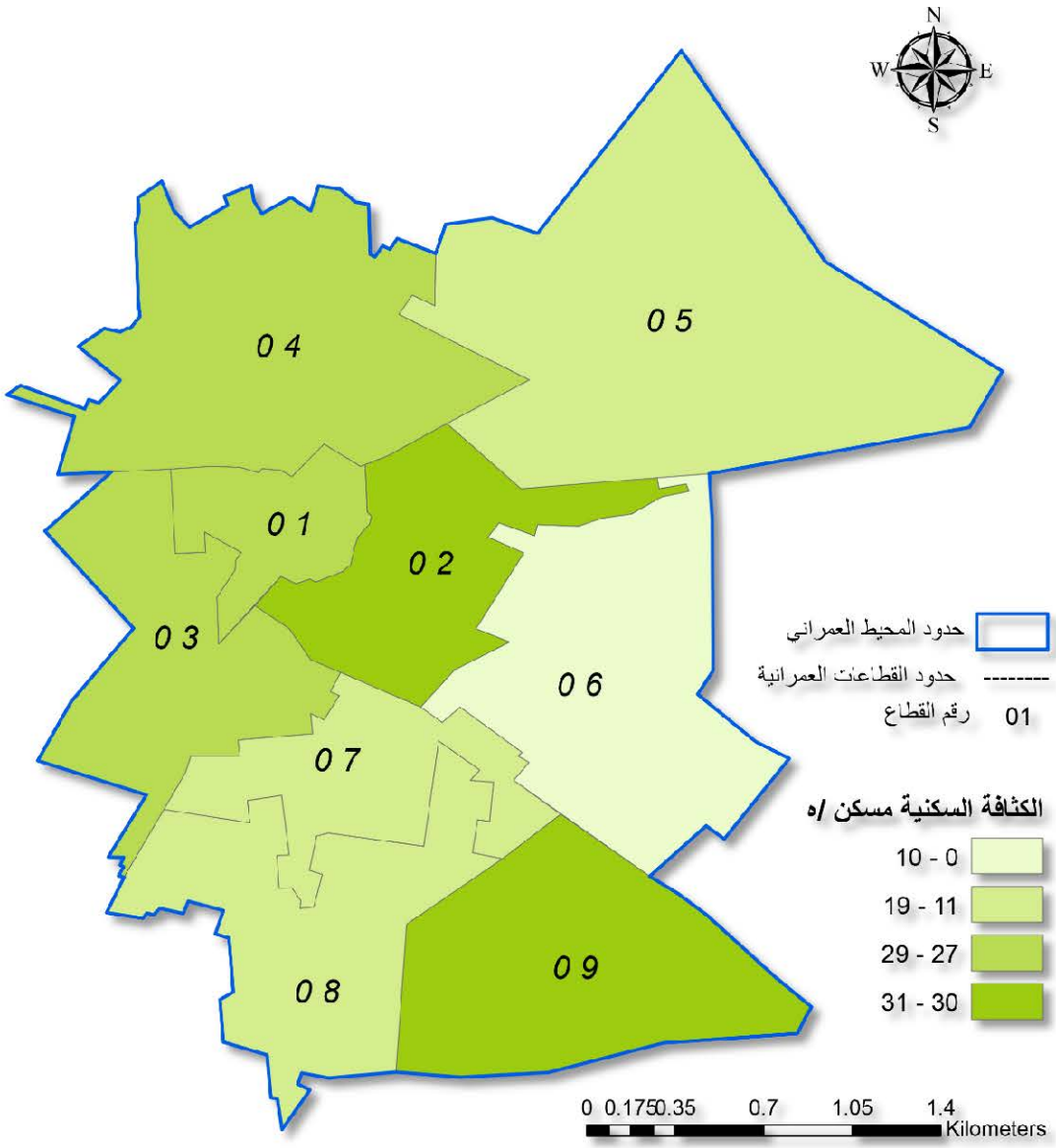

المصدر : من إنجاز الطالبين أفريل 2019

2- دراسة التجهيزات :

تستجيب التجهيزات العمومية لهدف أساسي هو الخدمة العمومية كما تستجيب لجميع إحتياجات المواطنين بصفة مجانية و لا تتميز بين أفراد المجتمع و لا تهدف للربح من خلال أداء هذه الخدمة .

فالتجهيزات العمومية مرتبطة بالأموال العمومية و عملية إنجازها تكون من طرف المسيرين السياسيين و التقنيين و المختصين في المجال و أثرها الاجتماعي و العمراني لديه صفة هامة في الجانب الديناميكي .

و القرار يجب أن يتخذ بالتنسيق بين مختلف الهيئات في المدينة ، و بالنسبة لأغلبية السكان فهم يعتبرون أن التجهيزات أساس الحركة في المدينة ، كما أن هذه الأخيرة ليس لها بعد يتعلق بالحي أو المدينة فاليوم العديد من التجهيزات لديها وظائف مختلفة (متداخلة و متكاملة أحيانا) [21].

و تصنف التجهيزات الى عدة أنواع كالأتي :

2-1 التجهيزات التعليمية :

يعتبر هذا النوع من الاستخدامات ذو أهمية بالغة لما له من تأشير على الحياة المجتمع و يعتبر أحد المعايير البارزة للتمييز بين المجتمعات فكريا و حضريا بإعتباره مطلب إستراتيجي لأي خطة تنموية إجتماعية ، لذا فمن الملح الاهتمام به و تطويره لرفع المستوى التعليمي للمجتمع ومن هذا المنطلق فمدينة الشريعة تتوفر على 32 مؤسسة تعليميـــــة للطورين الأول ، 16 مؤسسة تعليمية للطور الثاني (الإكمالي) و 6 ثانويات بما فيها المتقن سابقا و ثانويتين جديدتين بالإضافة إلى مركز للتكوين المهني و تنقسم الاستخدامات [22] إلى:

- **الطور الأول و الثاني** : تتوفر مدينة الشريعة على 32 ابتدائية ، بعدد تلاميذ يصل إلى 5920 تلميذ ، يتوزع هؤلاء التلاميذ على 210 قسم بمعدل إشغال 41 تلميذ / قسم وهو أقل من المعدل الوطني المقدر بـ 46 تلميذ / قسم .
- **الطور الثالث:** تتوزع على مجال مدينة الشريعة 16 مؤسسة إكمالية ، يتمدرس بها 4477 تلميذ ، يتوزعون على 175 قسم بمعدل إشغال 37 تلميذ / القسم و هو أقل من المعدل الوطني 40 تلميذ / القسم .
- **الطور الثانوي و التقني** : نلاحظ أن مدينة الشريعة تمتلك 06 مؤسسات للتعليم الثانوي بما فيها المتقن سابقا و ثانويتين جديدتين ، يتمدرس بها 3880 تلميذ يتوزعون على 160 قسم بمعدل إشغال 38 تلميذ / القسم و هو أكبر من المعدل الوطني المقدر بـ 35 تلميذ / القسم .

[21] Les équipements public et la ville : problématique du dialogue entre le projet de l'équipement et le projet urbain page 17

[22] مديرية التربية لولاية تبسة إحصائيات سنة 2016 .

- **التكوين المهني** : يتواجد بالمدينة مركز للتكوين المهني ، بطاقة إستيعاب إجمالية تقدر بـ 150 متربص إلا أن عدد المتربصين في الموسم الدراسي 2019/2018 بلغ بها 212 متربص [23]أي بفائض 62 متربص مما يوحي بضرورة أخذ هذا الفائض من المتربصين لتلبية إحتياجاته لأن هذا الإكتضاض سيؤثر سلبا على نوعية التكوين ، أنظر الصورة رقم (05) .

2-2- التجهيزات الصحية :

يلعب هذا الإستخدام دورا هاما في تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحسين ظروفهم الصحية ، كما يعد احد الدعائم الأساسية للحياة الحضرية ، وتدل طبيعة الخدمة التي تقدمها الوظيفة الصحية على المدى تماشي التنمية الحضرية في هذا المجال مع مقومات التنمية الاجتماعية المستدامة التي من بين مساعيها السهر على إيصال الخدمات الصحية لمحتاجها، وفي مايلي عرض مبسط حول مختلف الهياكل الصحية بمدينة الشريعة، ومستويات التأطير بها ومدى تماشيها مع المعايير الوطنية في هذا الميدان . فالهياكل الصحية . بمدينة الشريعة موزعة على جميع انحاء المدينة و موضحة الصورة رقم (05) .

أ- **المستشفيات :**

يوجد بمدينة الشريعة مستشفى واحد (مستشفى محمد الشبوكي) طاقة إستيعابه 140 سريرا أي بمعدل 459 نسمة / السرير وهو أقل من المعدل الوطني الذي يقدر بـ 500 نسمة / السرير ، توجد بهذا المستشفى العديد من التخصصات إلا أن النقص يبقى مطروحا كون بعض التخصصات تفتقر للأطباء لذا تلجأ إدارة المستشفى إلى البحث عن الأطباء لتغطية هذا النقص ، ضف إلى ذلك أن مؤسسة إستشفائية واحدة لا تغطي الإحتياجات الصحية للسكان .

ب- العيادات المتعددة الخدامات:

توجد بالمدينة عيادة واحدة متعددة الخدمات عمومية وهي العيادة المتواجدة بجوار مقر البلدية القديمة غرب المدينة .

ج- جناح الاستعجالات الطبية :

تتوفر مدينة الشريعة على جناح للإستعجالات الطبية كائن بالجهة الغربية بجانب مستشفى محمد الشبوكي بطريق ثليجان .

د- قاعات العلاج :

تتوفر المدينة على 04 قاعات للعلاج ، تتوزع على أغلب القطاعات العمرانية مقللة بذلك من النقص الذي يعاني منه عدة قطاعات بالمدينة من الهياكل الصحية ، إلا أن المشكل الذي يطرح و يشتكي منه الكثير من الناس على مستوى هذه القاعات وحتى على مستوى المراكز الصحية هو النقص في التجهيزات و الادوية بها و حتى النقص في التغطية الطبية .

[23] مركز التكوين المهني و التمهين قاسمي لمين الشريعة 2019 .

هـ- الصيدليات و العيادات الخاصة : سجلنا بالمدينة وجود : 13 صيدلية تابعة للخواص تتوزع بشكل مقبول على أغلب الأحياء و 05 صيدليات تابعة للقطاع العام .

أما العيادات الخاصة فهي كثيرة و متنوعة في مدينة الشريعة يصل عددها حوالي 22 عيادة .

2-3- التجهيزات التجارية :

يكتسي النشاط التجاري أهمية بالغة ، فهو من متطلبات الإنتاج و عوامله ويلعب دور الوسيط بين المنتج و المستهلك ، فيقرب هذا الأخير من حاجياته، ليخلق ديناميكية اقتصادية بالمدينة ، أنظر الصورة رقم (05)

أ- الأسواق :

من خلال المعاينة الميدانية سجلنا وجود سوق أسبوعي واحد مغطي بمركز المدينة يقدم خدمات لأغلب سكانها وسوق الجملة للخضر والفواكه الكائن بطريق الضلعة المدخل الغربي الشمالي للمدينة .

ب- المحلات التجارية :

سجلنا بالمدينة وجود 6931 محل [24] تجاري يتوزعون عبر محتلف احيائها ، بمعدل محل /8 ساكن ، اقل من المعدل الوطني محل /20 ساكن و تصنف هذه المحلات الى:

- محلات المواد الغذائية
- محلات المواد غير الغذائية .
- محلات ذات طابع خدماتي
- محلات الحرفيين

ج- مناطق النشاط التجاري و التخزين:

توجد بمدينة الشريعة منطقة للنشاطات ، كما توجد منطقة للنشاط التجاري وهي متوفقة عن النشاط و أخرى للنشاطات و التخزين بطريقة عبلة بها وحدة تخزين الحبوب، المذبح البلدي، محطات توزيع المواد النفطية .

2-4 - التجهيزات الادارية و الامنية:

- بما أن مدينة الشريعة مقر الدائرة فإنها تتوفر على الكثير من المرافق الإدارية والعديد من القسمات (قسمة الري، التعمير والبناء، السكن والتجهيزات العمومية) إضافة الى مقر البلدية ومقر الدائرة وفرع مسح الأراضي ومقر الوكالة العقارية والمحافظة العقارية ومقر إقليم سونلغاز وتوجد به أيضا عدة بنوك أهمها البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية ....إلخ كما يتوفر هذا القطاع على العديد من الإستخدامات الإدارية الأخرى كالبريد، الضمان الاجتماعي، وغيرها فتوجد مفتشية التربية والتعليم، أما الإستخدامات الأمنية بالمدينة ونظرا لأهميتها في حفظ أمن المواطن نجد مركز أمن حضري (الشرطة) وهو لا يغطي الجانب الأمني للمدينة التي شهدت توسعا عمرانيا ضخما في جميع الاتجاهات.

[24] *مديرية التجارة لولاية تبسة إحصائية سنة 2016 .*

و فرقة الدرك الوطني بوسط المدينة أنظر الصورة رقم 05 .

2-5- التجهيزات ، الترفيهية الرياضية والسياحية:

لا شك أن المدينة المتكاملة تتكون من أصناف أخرى غير الإستخدامات التي تطرقنا لها فيما سبق كالاستخدامات المخصصة للأغراض الترفيهية والسياحية والثقافية و الرياضية وفيما يلي نورد هذه الاستخدامات كل على حدى :

2-6 - التجهيزات الثقافية:

تتمثل في دار الشباب متواجدة بالتحصيص البلدي رقم 01 على قرب من ثانوية مصطفى بن بولعيد، ومتحف أثرى (سجن في العهد الفرنسي) و قاعة للسينما واحدة مغلقة .

2-7 - التجهيزات الترفيهية والرياضية:

الاستخدامات الرياضية وجودها معتبر من خلال قاعتين متعددة الرياضات الكائنة بجوار دار البلدية و طريق الماء الابيض والتي تتوفر على ملعب لكرة القدم كما سجلنا وجود ملعب بلدي بطريق ثليجان ومسبح بلدي بطريق خنشلة .

أما المرافق الترفيهية فهي شبه معدومة لأنه توجد مساحات عمومية واحدة بوسط المدينة في حالة متوسطة .

2-8 - التجهيزات الشعائرية والروحية:

تتجسد في المساجد وعددها 08 تتوزع عبر القطاعات العمرانية توزيعا جيدا يضمن قربها من سكان المدينة كما هو موضح في الصورة رقم (05) بالإضافة الى ثلاثة مقابر إسلامية (مقبرة العتيقة – مقبرة المركزية –مقبرة طريق ثليجان) .

2-9 - التجهيزات السياحية:

تتمثل في الفندق (نزل الجرف) الموجود بالمدينة في طريق خنشلة غرب المدينة بطاقة استيعاب 300 سرير إلا أنه متوقف عن العمل ما يعني أن المدينة حاليا لاتحوي أي فندق لإستقبال ضيوفها مما يتحتم على الزائرين المغادرة نحو مركز الولاية خاصة إن لم يكن لهم أقارب في المدينة .

الصورة رقم (05): توزيع مختلف التجهيزات بمدينة الشريعة

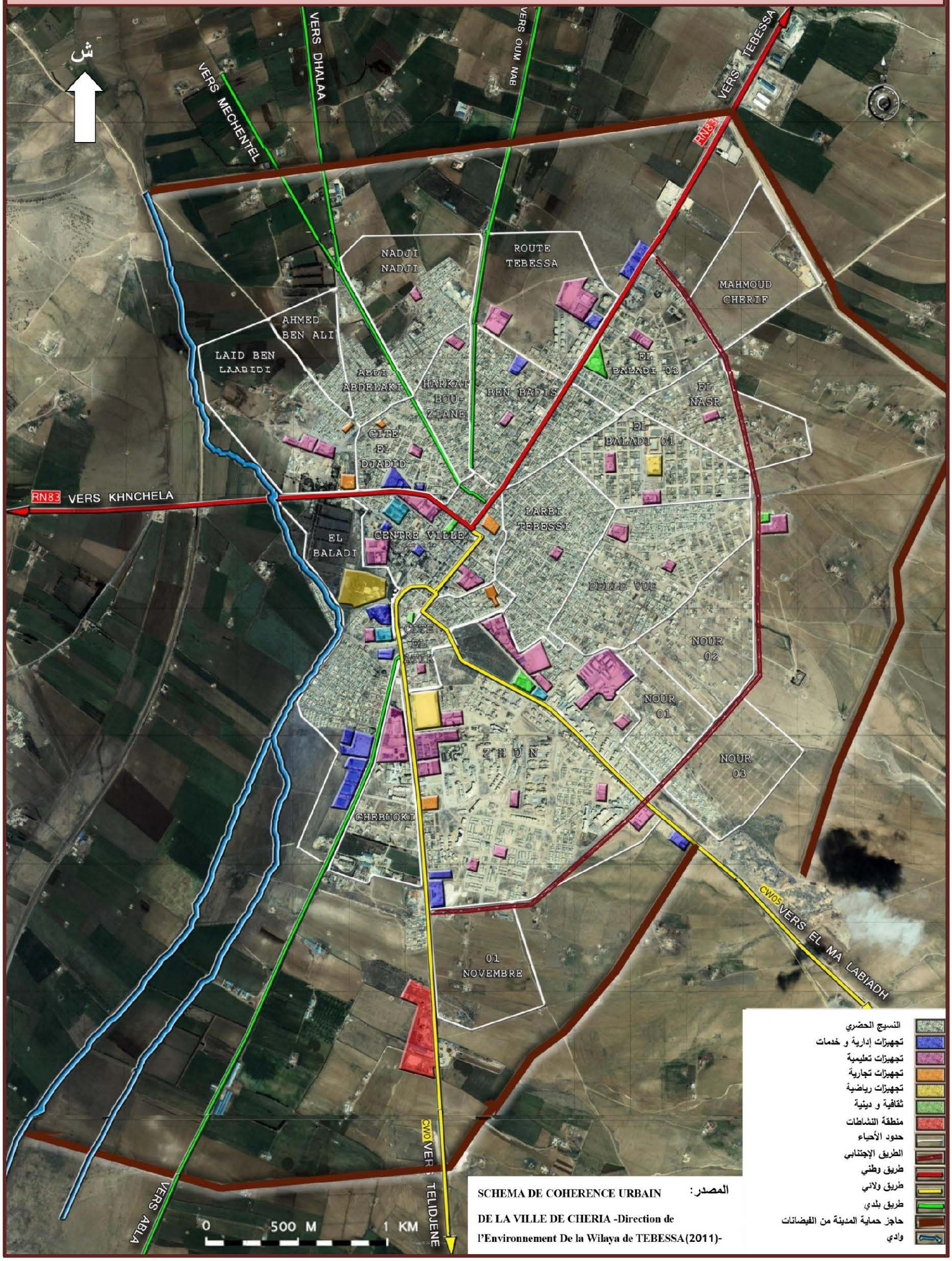

3 – الشبكات التقنية:

3-1 شبكة المياه الصالحة للشرب :

كون ان مدينة الشريعة تمتلك تجهيزات هامة في قطاع الري، استطاعت ان تلبي نسبة كبيرة من حاجيات السكان من الماء، حيث وصلت نسبة التغطية بالمياه الى 93٪ [25] ذلك ان الشبكة التوزيع تغطي كل المدينة عدا بعض المباني الواقعة بالتحصيصات الجديدة الفوضوية أنظر الصورة رقم 06 .

- و بما أن نسبة التغطية بشبكات المياه الصالحة للشرب مرتفعة و تقريبا تغطي كامل المدينة إلا أن هناك أزمة مياه الشرب التي أصبحت تشكل هاجسا يؤرق السكان خاصة بعد نفاذ مخزون المياه الجوفية للبلدية بسبب الآبار الفلاحية غير الشرعية التي استنزفت هذا المخزون .

3-2 شبكة الصرف الصحي:

تعتبر هذه الشبكة من أهم العناصر الرئيسية المكونة للهياكل القاعدية وهي من الأولويات قبل توطين أي مشروع عمراني ، ومن خلالها نتخلص من المياه المستعملة حيث يوجد بالمدينة نظام للصرف أحادي يصب بمجمله في واد الشريعة الكبير .

3-3 شبكة الكهرباء والغاز:

يتم تزويد مدينة الشريعة بالطاقة الكهربائية من محطة التوليد الكائنة ببلدية بئر الذهب وتقدر نسبة التغطية بالكهرباء عبر المدينة ب 99 % [26] الصورة رقم (06) .

3-4 شبكة الغاز الطبيعي :

مدينة الشريعة تضمن تزويدها بالغاز إنطلاقا من مصدر ذو قدرة متوسطة تصل الى 2500م 3/سا وهو بدوره يغذى بواسطة أنبوب قطره (50 بوصة) المار بالقرب من المدينة ولقد وصلت نسبة التغطية على مستوى المدينة 85% [27].

---

[25] المصلحة التقنية لبلدية الشريعة ، مكتب الشبكات ، 2019

[26] المرجع نفسه .

[27] المرجع نفسه .

3-5 شبكة الهاتف:

لقد أصبح الهاتف حاليا أكثر من ضروري لما له من أهمية بارزة في الاتصالات والعلاقات، وقد قدرت نسبة الإشتراك بالهاتف الثابت بمدينة الشريعة ب 42 % وهي نسبة غير مرضية ، يعود ذلك لإنتشار شبكات الهاتف النقال في المدينة بتواجد الشبكات اللاسلكية (جيزي، موبيليس، أوريدو) .

3-6 شبكة الطرق :

هي ميزة الإنفراد بهيكلة المجال العمراني للمدينة ، كما تعمل على التنسيق بين مختلف وظائف المدينة ، وتتكون هذه الشبكة من :

أ- الطرق التي تخترق المدينة و هي :

الطريق الوطني رقم 83 : يربط مدينة تبسة بمدينة خنشلة متجها الى تونس وهو في حالة جيدة .

الطرق الولائية : إلى جانب الطريق الوطني نجد الطريق الولائي رقم واحد يربط مدينة الشريعة ببلدية بئر العاتر من طريق ثليجان. الطريق الولائي رقم 05 يربط الشريعة بتبسة عن طريق الماء الأبيض . أنظر الصورة رقم (06) .

الطرق الحضرية: حيث نجد شبكة هامة من الطرق المختلف المستويات (أولية -ثانوية-ثالثية) تمتد داخل المدينة .

ب- أهم مفترقات الطرق بالمدينة :

- مفترق ساحة شارع اول نوفمبر .
- مفترق مقهى ليتيم .
- مفترق الطرق طريق الماء الأبيض .
- مفترق الطرق طريق تبسة و الطريق الإجتنابي .

➢ **أماكن التوقف :** تعاني مدينة الشريعة كثيرا من مشكل نقص أماكن الوقوف خاصة عل مستوى مركزها (الوقوف الفوضوي، الوقوف في الأماكن الممنوعة) خاصة من طرف حافلات النقل الحضري .

الصورة رقم (06): توزيع مختلف الشبكات بمدينة الشريعة

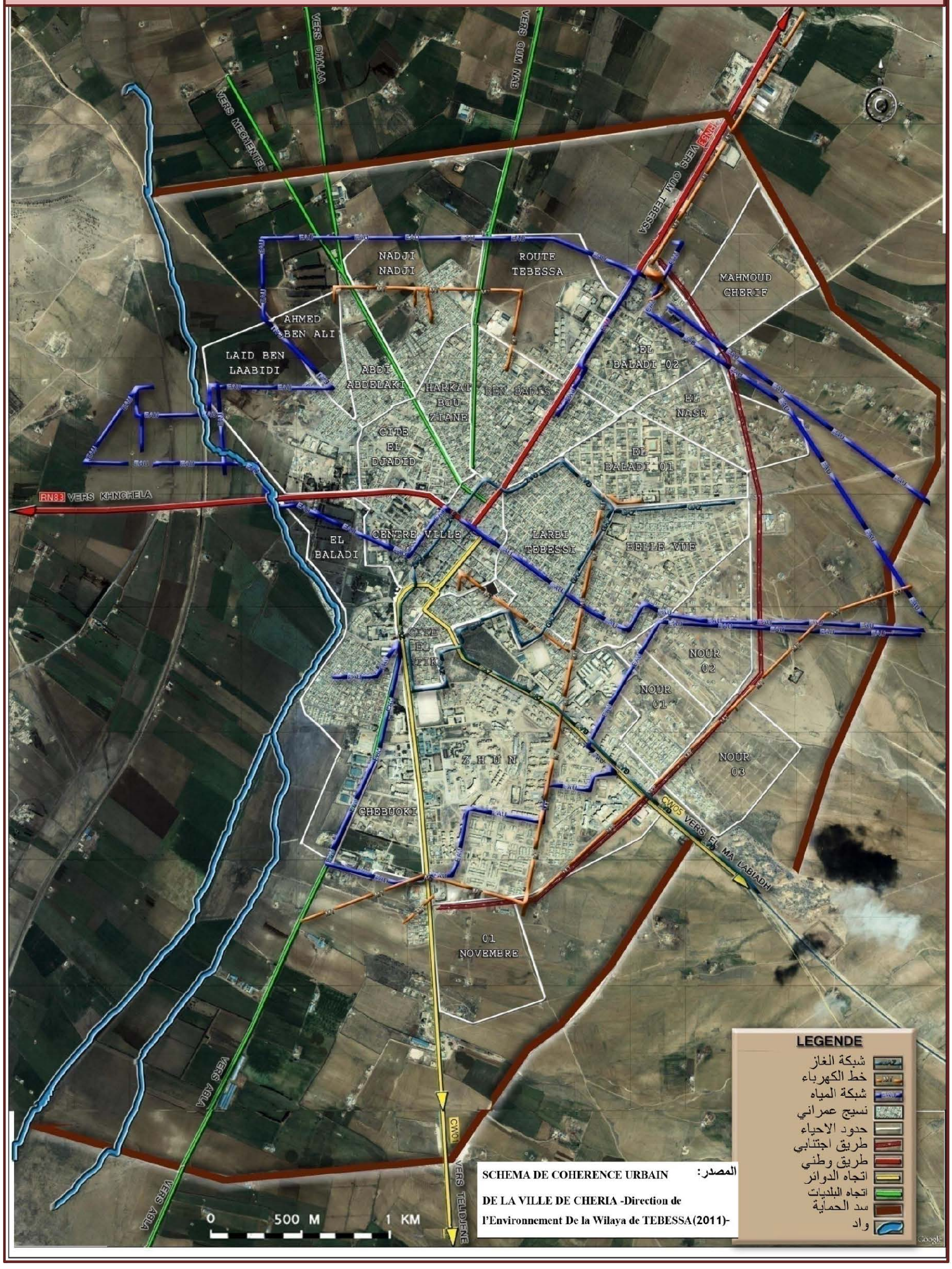

4 – المساحات الخضراء :

تعتبر المساحات الخضراء عنصر من العناصر المشكلة للبيئة الحضرية وتلعب هذه المساحات دورا هاما في الحياة الاجتماعية وحتى الإ قتصادية وتجدر بنا الإشارة هنا الى الدور البيولوجي الذي تلعبه والمتمثل في :

– تلطيف الجو عن طريق تعديل درجة الحرارة .

– تصفية الرياح المحملة بحبيبات الغبار والشوائب والغازات الضارة حيث تقوم بامتصاص نسبة كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون السام ، ولذلك فان عملية التشجير عبر الشوارع والطرقات مهمة جدا لأنها تعمل على إمتصاص الغازات السامة الناتجة عن احتراق وقود السيارات .

– كما تعمل على إمتصاص الأصوات والتقليل من شدتها .

فلقد إزداد الإهتمام بمظهر و جودة المساحات الخضراء بمدينة الشريعة خاصة من طرف السكان اللذين بينو أنهم بحاجة كبيرة للحدائق و المساحات خضراء خلال السنوات الأخيرة و هذا بسبب الإهمال الكبير داخل المدينة خاصة من المسيرين المعنيين بهذا الجانب إذ نجد جمعية جسور الشريعة تحاول جاهدة المساهمة بالنهوض بهذه المساحات و زرع روح المبادرة في المواطنين .

و يوجد في مدينة الشريعة حديقتين عموميتين يقعان في القطاع الأول (وسط المدينة) الأولى تقع بالقرب من مقر الدائرة مساحتها 6080 متر مهياة و مسيجة تحتوي على أشجار الصفصاف و التوت و بعض الأعشاب و هي في حالة متدهورة و الثانية هي بمحاذات المحكمة بمساحة 11.54 متر مربع و هي مهياة مسيجة في حالة متوسطة [28].

إضافة إلى أماكن مساحات خضراء أخرى موزعة عبر مختلف القطاعات بإستثناء أماكن مخصصة لهذه المساحات الخضراء ضمن مخططات التحاصيص لكنها غير مهيئة .

[28] رضا ذياب ، مرجع سابق ، ص 28–29.

ثانيا: التطور العمراني لمدينة الشريعة :

إن دراسة التطور العمراني له دور فعال في ابراز كيفية توسع مختلف الأنسجة الحضرية للمدينة مما ينعكس على المحيط العمراني للمدينة . و الصورة رقم 07 توضح التطور العمراني لمدينة الشريعة عبر عدة مراحل متعاقبة كما يلي :

- **الفترة الأولى : فترة ماقبل 1922م :**

تمثل هذه المرحلة النواة الأولى لنشأة مدينة الشريعة و المتمثلة في النواة الاستعمارية و هي بمساحة 27 هكتار بنسبة 3.64% من المجال المبني للمدينة و المقدر ب 741 هكتار ، المتميزة بوجود المخطط الشطرنجي نتيجة تقاطع الطرقات الأفقية مع العمودية التي يتوسطها الطريق الوطني رقم 83 .

- **الفترة الثانية : و هي الفترة الممتدة من 1922م الى 1972 م :**

في هذه الفترة كان توسع مدينة الشريعة غداة الإستقلال بشكل عشوائي و فوضوي بمساحة 111 هكتار و بنسبة 14.94 % من المجال المبني المقدر ب 741 هكتار حيث تميزت هذه الفترة بظهور حي العربي التبسي و هو أكبر حي في المدينة يقع شرق مركز المدينة داخل القطاع العمراني الثاني و أحياء إبن باديس و الحي الجديد الواقعان شمال مركز المدينة و داخل القطاع العمراني الرابع ثم حي ناجي ناجي و الحي العتيق في الشمال الغربي و في نفس القطاع و حي و حي العتيق جنوب المدينة داخل القطاع العمراني الثالث .

الفترة الثالثة : تمتد من 1972 م الى 1981م :

إرتفعت نسبة التوسع العمراني بهذه الفترة نسبة للفترة السابقة رغم قصر مدتها الزمنية (9 سنوات) حيث قدرت مساحة التوسع العمراني بهذه الفترة ب 161 هكتار بنسبة 21.72 % بالنسبة للمجال المبني للمدينة المقدر ب 741 هكتار و هنا ظهرت أحياء العيد بن لعبيدي ، حي حركات بوزيان ، حي عبدي عبد الباقي ، حي أحمد بن بلة الواقعة غرب المدينة داخل القطاع العمراني الثالث و تحصيص النهضة ، تحصيص المستقبل في الجهة الشرقية داخل القطاع العمراني السادس ثم التحصيص البلدي 1 و 2 في الجهة الشمالية الشرقية للمدينة داخل القطاع العمراني الخامس و حي مخلوفي في الجنوب الغربي للمدينة داخل القطاع العمراني الثالث .

- **الفترة الرابعة : الممتدة من سنة 1981م- 2000م :**

شهدت هذه الفترة أكبر توسع بمدينة الشريعة حيث قدرت مساحة التوسع في هذه المرحلة ب 186 هكتار و هي أعلى مراحل التوسع التي شهدتها المدينة بنسبة 25.10 من المجال المبني للمدينة المقدر ب 741 هكتار على مدار 19 سنة وهنا ظهر كل من التحصيص النصر و الفجر ، تحصيص الجرف ، حي 200 سكن OPGI بالجهة الشمالية الشرقية داخل القطاع العمراني الخامس ثم تحصيص النور 01 و02 ، حي المتقن ، حي 54 سكن فردي ، حي المنظر الجميل بالجهة الشرقية للمدينة داخل القطاع العمراني السادس ثم حي الملعب بالجنوب الغربي داخل القطاع العمراني الثالث و حي الرحل ، حي شريط لزهر، حي البابور ، حي 70مسكن تطوري ، حي 80 سكن إجتماعي Participatif بالجهة الجنوبية للمدينة داخل القطاع العمراني السابع و حي 250 سكن ، 165 مسكن تطوري ، سوق الفلاح ، تحصيص الجرف داخل القطاع العمراني الثامن و هم أيضا بالجهة الجنوبية .

الفترة الخامسة تمتد من سنة 2000م الى 2010 م :

كانت هذه المرحلة هي أضعف مراحل التوسع العمراني التي عرفتها المدينة بمساحة 21 هكتار و بنسبة 2.83 % من مساحة المجال المبني للمدينة و بفترة زمنية قدرت ب 10 سنوات و هي أزيد بسنة واحدة من الفترة الثالثة صاحبة ثاني أكبر توسع عرفته المدينة و سبب ضعف نسبة التوسع في هذه الفترة هو أن إستفادة المدينة من مشاريع تنموية كان محدود جدا من جهة و مواصلة إجراءات بناء و إستكمال أحياء الفترة الماضية و الأحياء المخططة مسبقا من جهة أخرى حيث نتج عن هذا التوسع النسيج الحضري المتواجد وراء الطريق الاجتنابي و المتمثل في تحصيص النور 03 شرق المدينة داخل القطاع السادس وحي نفطال بالجهة الشمالية الشرقية داخل القطاع العمراني الخامس و سكنات جماعية بالجهة الشرقية داخل القطاع السابع و حي 96 RHP بالجهة الجنوبية داخل القطاع الثامن .

- **الفترة السادسة تمتد من سنة 2010م الى سنة 2015م :**

مع نهايات الفترة الماضية وبدايات هذه بدأت وتيرة التوسع العمراني في مدينة الشريعة في تزايد ملحوظ حيث قدرت نسبة التوسع العمراني بهذه الفترة ب 19.56 % من المجال المبني المقدر ب 741 هكتار و بمساحة قدرت ب 145 هكتار هنا ظهرت السكنات المبنية عشوائيا على أرض البراهمية بالجهة الشمالية الشرقية داخل القطاع العمراني الخامس و تحصيص محمود الشريف بنفس القطاع و ظهور

حي القطب الجديد (سكنات جماعية) شرق الطريق الاجتنابي في الجنوب الشرقي للمدينة داخل القطاع العمراني التاسع .

- **<u>الفترة السابعة تمتد من سنة 2015 الى اليوم :</u>**

تعتبر هذه الفترة تكملة للتوسع العمراني في الفترة الماضية من خلال مواصلة إنجاز السكنات الجماعية بالقطب الجديد (2144 سكن) مع ظهور حي المباركية (ظهور بشكل عشوائي) شرق المدينة داخل القطاع العمراني التاسع .

الصورة رقم (07): التطور العمراني لمدينة الشريعة

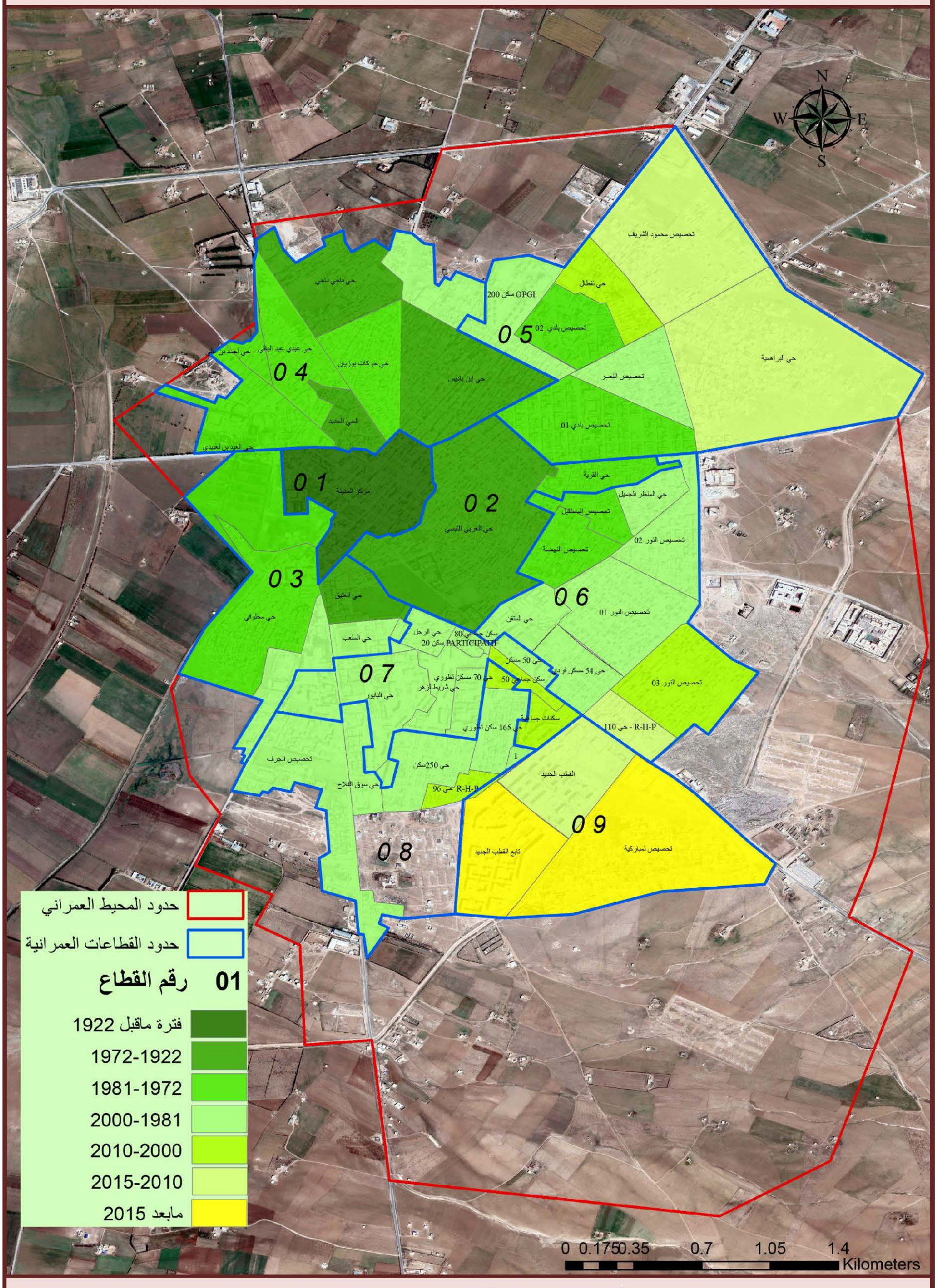

المصدر : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2015+ صورة القمر الصناعي Google Earthe + عمل ميداني ماي 2019 +

SCU De La Ville de Chéria - Mission I ، Rapport 2009 ، Direction De L'Environnement De La Wilaya De Tébessa .

خلاصة القصل :

من خلال دراستنا للفصل الثاني المتعلق بالدراسة العمرانية تم استخلاص مايلي:

- تعاني شبكة الطرق من التدهور و غياب التهيئة.
- تنوع الاستخدامات بالمدينة.
- السكنات الفردية هي السمة الغالبة في المدينة هذا من ناحية نوع المساكن، أما من ناحية الحالة الإنشائية فنجد الحالة المتوسطة هي الغالبة .
- التطور العمراني الكبير للمدينة ساهم في توسع المدينة بشكل غير منظم خاصة الفترات الحديثة . التي ظهر فيها البناء الفوضوي المتمثل في حي البراهمية و المباركية .

الفصل الثالث :

واقع التوسع العمراني في مدينة الشريعة

تمهيد:

مدينة الشريعة لا تختلف عن الحالة التي آلت إليها المجالات الحضرية في الجزائر حيث شهدت نموا مجاليا متسارعا خاصة في السنوات الأخيرة، ومن أجل إدراك القضية أكثر حاولنا في هذا الفصل دراسة واقع التوسع العمراني لمدينة الشريعة بعد دراستنا في الفصل السابق لمراحل التطور العمراني للمدينة حيث سنتعرف من خلال هذا الفصل على أنماط و محاور التوسع العمراني في مدينة الشريعة عموما ، ثم النظر إلى الأحياء حديثة النشأة (حي محمود الشريف – حي البراهمية – حي النور 03 – حي RHP – القطب الجديد – حي البراهمية) بإعتبارها أحياء التوسع الحديثة في مدينة الشريعة متطرقين إلى الوضعية الإجتماعية والإقتصادية لسكان هذه الأحياء ، وواقعها العمراني مستعينين بذلك بالمعاينة الميدانية، و ذلك بإستخدام إستمارات التحقيق الميداني و الملاحظة بغية رصد النقائص و المشاكل التي تعاني منها هذه الأحياء ومن ثم إعطاء فكرة عن واقع التوسع العمراني في المدينة .

أولا : أنماط و محاور التوسع في مدينة الشريعة:

1- أنماط التوسع في مدينة الشريعة :

1-1 التوسع الأفقي : يمثل نسبة 88.52 % من إجمالي مساحة المجال المبني للمدينة المقدر ب 741 هكتار و هي نسبة عالية جدا ، و يتضمن هذا النمط من التوسع ثلاثة أصناف :

أ- مركز المدينة (الإستعماري) :

يمثل النواة الرئيسية للمدينة بمساحة 27 هكتار بنسبة 3.64 % حيث نشأت في الحقبة الإستعمارية بشكل شبه منظم وهي عبارة عن السكن الفردي القديم ، يتميز هذا النوع من السكن بسقف قرميدي ومبني بالحجر، وحالته تختلف مابين المتداعي (المتدهور) والمتوسطة بفعل الفترة التي بني فيها، كما نجد أن بعض المساكن التقليدية طرأت عليها بعض الترميمات ، و ترتفع بناياتها أحيانا إلى (03) ثلاثة مستويات .

الصورة رقم (08) ، (09) : سكنين من وسط وسط مدينة الشريعة

المصدر : إلتقاط الطالبين ماي 2019

ب- **التوسع الأفقي العشوائي :** بمساحة 313 هكتار و نسبة 42.24 % من المجال المبني للمدينة المقدر ب 741 يتمثل في السكنات التقليدية المتواجدة داخل أحياء العربي تبسي – إبن باديس – ناجي ناجي – حركات بوزيان – قرية قواسمية علي – شبوكي 01 و 02 – و السكنات الفوضوية داخل أحياء مخلوفي – البراهمية – حي المباركية .

الصورة رقم (10) : حي مخلوفي (حي فوضوي)

المصدر : إلتقاط الطالبين مارس 2019

ت-**التوسع الأفقي المنظم** : بمساحة 313 هكتار و نسبة 42.64 % من المجال المبني للمدينة المقدر ب 741 يتمثل في عدة أنماط أين ظهر تدخل الدولة في إنتاج السكن الفردي و تأتي هذه الأنماط كالتالي :

- التحصيصات التي ساهمت بشكل كبير في تشكيل النسيج العمراني لمدينة الشريعة حيث أحدثت توسيع في رقعتها الحضرية في مختلف الإتجاهات وقد جاءت هذه التحصيصات بهدف التخفيف من مشكل السكن و الحد من إنتشار البناء الفوضوي و تمكين الأفراد من إنجاز مساكنهم الخاصة بشكل منظم و تتمثل في أحياء – تحصيص النور01 – تحصيص النور02 – تحصيص النور 03 – تحصيص النهضة – تحصيص المنظر الجميل – تحصيص أول نوفمبر – تحصيص المستقبل – تحصيص النصر – تحصيص محمود الشريف – تحصيص الفجر – تحصيص الجرف – التحصيص البلدي رقم 01 – التحصيص البلدي رقم 2 .
- RHP : يأتي ضمن برنامج إمتصاص السكن غير اللائق الممول من قبل البنك الدولي و يتمثل في أحياء منها حي 110 سكن – 96 سكن .
- OPGI : وهي السكنات المنجزة من طرف الدولة من خلال ديوان الترقية والتسيير الذي يشرف على إنجازه و هي أحياء منها حي 250 سكن – حي 200 سكن – حي 165 تطوري – 70 تطوري .

الصورة رقم (11) : حي 250 سكن

المصدر : إلتقاط الطالبين ماي 2019

الصورة رقم (12) : حي التطوري

المصدر : إلتقاط الطالبين ماي 2019

2-1 **التوسع العمودي** : و هو بأدنى نسبة بالمدينة حيث يمثل 11.48 % من المجال المبني للمدينة المقدر ب 741 هكتار . يتمثل في السكن الجماعي و هو نوع من المساكن الموجودة بشكل قليل بمدينة الشريعة مقارنة بالسكن الفردي و يتمثل في أحياء حي شريط لزهر - حي 50 سكن جماعي - 80 سكن جماعي Participatif - السكنات الجماعية طريق الماء الأبيض - السكنات الجماعية شرق حي سوق الفلاح وشمال تحصيص الجرف - القطب الجديد (2144 سكن) .

الصورة رقم (13) : سكنات جماعية بحي البابور

المصدر : إلتقاط الطالبين ماي 2019

2- محاور التوسع :

كما هو معلوم أن أي مدينة تأخذ شكلها على حسب موقعها بالنسبة إلى العوامل الطبوغرافية من جهة ، و التقنية من جهة أخرى و نظرا للعوائق الطبوغرافية للمنطقة المعرضة للفيضانات في الجهة الجنوبية الغربية و بما أن مدينة الشريعة تعتبر منطقة زراعية تهتم بتربية المواشي وزراعة الحبوب ، فهي محاطة بأراضي زراعية على طول الجهة الغربية الشمالية و الشمالية أصبح حتما على مدينة الشريعة أن تتجه بتوسعها على محورين أساسيين :

المحورالأول : التوسع بالجهة الشرقية الشمالية على إمتداد جانبي الطريق الإجتنابي في المرحلة الأولى التي ما فتأت تستهلك كامل المجال الموجود لتتجه حاليا كمحور طريق الماء الأبيض شرق المدينة .

المحور الثاني: التوسع بالجهة الجنوبية الشرقية المحصورة بين محوري طريق الماء الأبيض و طريق بئر العاتر .

الخريطة رقم (09): أنماط التوسع العمراني في مدينة الشريعة

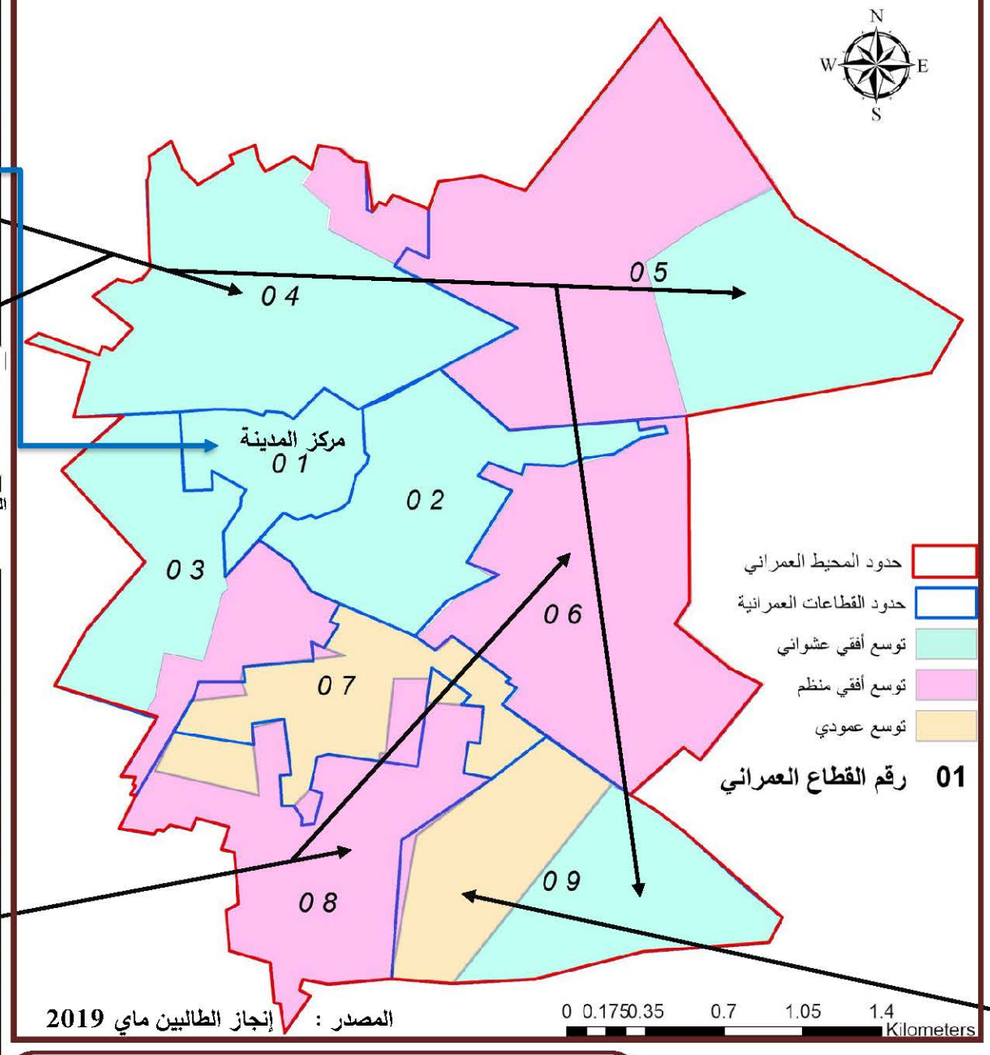

المصدر : إنجاز الطالبين ماي 2019

الشكل رقم (06): نسبة أنماط التوسع العمراني في مدينة الشريعة

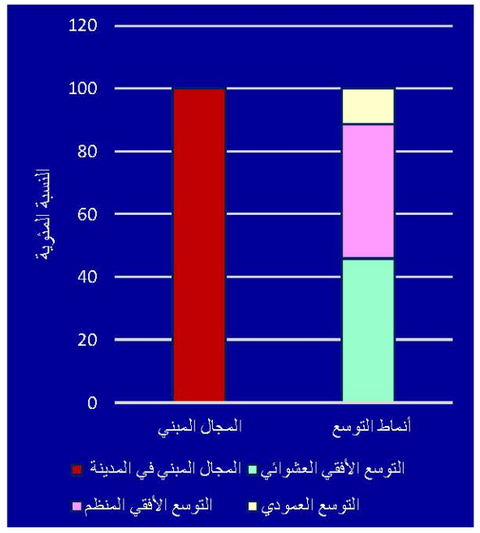

المصدر : إنجاز الطالبين ماي 2019

الصورة رقم (15): التوسع الأفقي العشوائي في مدينة الشريعة

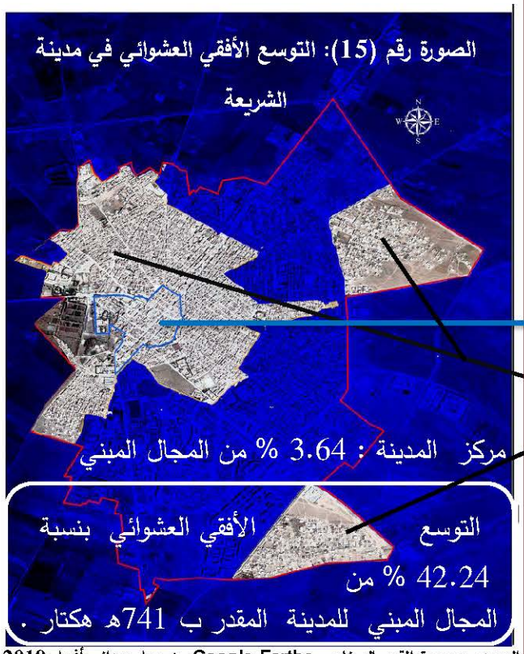

المصدر : صورة القمر الصناعي Google Earthe + عمل ميداني أفريل 2019

الصورة رقم (16): التوسع الأفقي المنظم في مدينة الشريعة

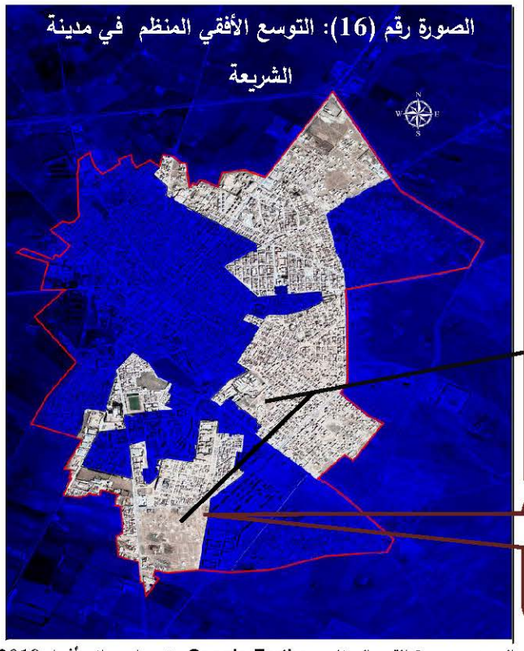

التوسع الأفقي المنظم : بنسبة 42.64 % من المجال المبني للمدينة المقدر ب 741 هكتار .

المصدر : صورة القمر الصناعي Google Earthe + عمل ميداني أفريل 2019

الصورة رقم (14): التوسع العمودي في مدينة الشريعة

المصدر : صورة القمر الصناعي Google Earthe + عمل ميداني أفريل 2019

ثانيا : الدراسة الحضرية لأحياء التوسع العمراني الحديثة لمدينة الشريعة .

إنطلاقا من الصورة رقم (07) التي بينت لنا مراحل التطور العمراني لمدينة الشريعة، وإنطلاقا مما سبق ذكره حول أنماط التوسع العمراني للمدينة و محاوره الذي تطرقنا إليه في العنوان الأول في هذا الفصل ، نتطرق في هذه الجزئية بإستفاضة حول الواقع الراهن (إجتماعيا ، إقتصاديا و عمرانيا) للأحياء التي تتوسع عليها المدينة حاليا وكذا موقعها مقارنة مع باقي أحياء مدينة الشريعة (الخريطة رقم 10) و المشاكل التي تعاني منها هذه الأحياء .

مبررات إختيارنا لهذه الأحياء :

- لكونهم أحياء حديثة النشأة بالنظر لفترات التطور العمراني .
- من خلالهم يمكن معرفة إتجاه التوسع المستقبلي للمدينة .
- محاولة التعرف على جود الحياة داخلها .
- معرفة متطلبات سكان هذه الأحياء و النقائص الموجودة بالحي .

1- تعريف وموقع أحياء التوسع العمراني الحديثة بالمدينة :

1-1- حي محمود الشريف + حي البراهمية :

هما حيان متجاوران يقعان في الجهة الشمالية الشرقية لمدينة الشريعة داخل القطاع العمراني الخامس شرق الطريق الإجتنابي ، (الخريطة رقم 10) حيث أنشئ هاذان الحيان نهاية الفترة الخامسة من فترات التطور العمراني لمدينة الشريعة (2000-2010) إلى الفترة السادسة (2010-2015).

الصورة رقم (17) : حي البراهمية (حي فوضوي)

المصدر : إلتقاط الطالبين أفريل 2019

1-2- حي النور RHP + 03 :

هما حيان متجاوران يقعان في الجهة الجنوبية الشرقية لمدينة الشريعة داخل القطاع العمراني السادس شرق الطريق الإجتنابي و شمال طرق الماء الأبيض (الخريطة رقم 10) ،هما أيضا أنشئا نهاية الفترة الخامسة من فترات التطور العمراني لمدينة الشريعة (2000-2010) إلى الفترة السادسة (2010-2015).

1-3- القطب الجديد:

هو حي مكون من سكنات جماعية تقع في الجنوب الشرقي للمدينة داخل القطاع العمراني التاسع شرق الطريق الإجتنابي و جنوب طريق الماء الأبيض (الخريطة رقم 10) ،بدأت عملية إنشاءه إبتداءا من الفترة السادسة من فترات التطور العمراني لمدينة الشريعة (2010-2015) و هي مستمرة إلى يومنا هذا .

الصورة رقم (18) : جانب من حي القطب الجديد

المصدر : إلتقاط الطالبين أفريل 2019

1-4- حي المباركية :

حي المباركية (حي فوضوي) يقع في الجنوب الشرقي للمدينة داخل القطاع العمراني التاسع شرق الطريق الإجتنابي و جنوب طريق الماء الأبيض و شرق حي القطب الجديد (الخريطة رقم 10) .

بدأت عملية إنشاءه إبتداءا من الفترة السادسة من فترات التطور العمراني لمدينة الشريعة (2010-2015) و هي مستمرة إلى يومنا هذا .

الصورة رقم (19) : حي المباركية

المصدر : إلتقاط الطالبين أفريل 2019

الخريطة رقم (10): أحياء التوسع المعنية بالدراسة في مدينة الشريعة

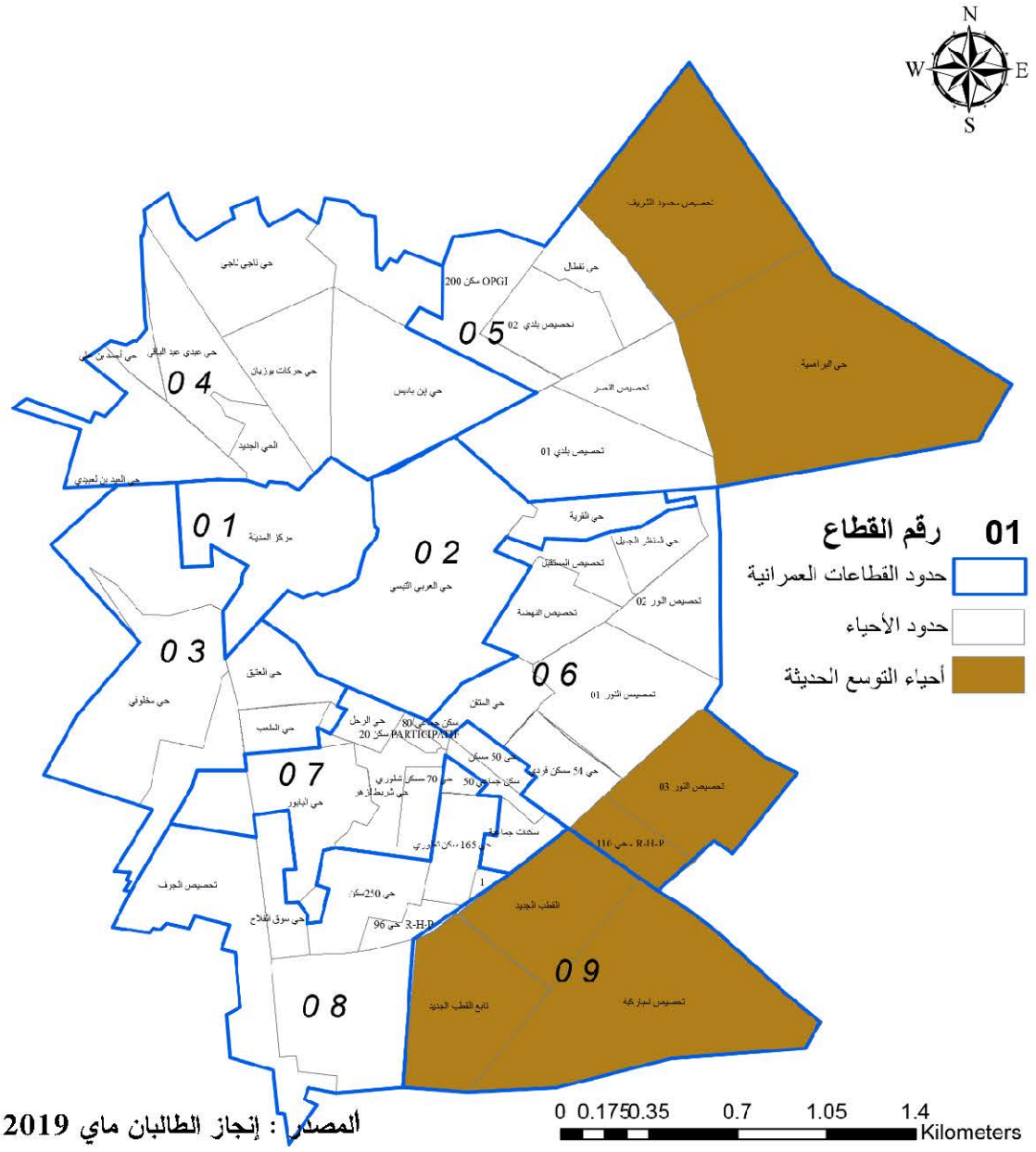

المصدر : إنجاز الطالبان ماي 2019

2- عدد السكان و المساكن الموجودة داخل أحياء التوسع الحديثة.

الجدول رقم (05) : عدد السكان و المساكن الموجودة داخل أحياء التوسع الحديثة

الأحياء	عدد المساكن					عدد السكان (نسمة)	نسبة السكان %
	قطع أرض مخططة	هيكل سكني	سكن شاغر	سكن مشغول	المجموع		
حي محمود الشريف	188	106	97	270	611	1100	7.26
حي البراهمية	//	159	103	222	484	892	5.88
حي النور RHP+03	//	//	66	288	354	1440	9.5
القطب الجديد	//	250	//	1894	2144	11364	75.01
حي المباركية	263		173	70	506	352	2.32
المجموع					4099	15148	100

المصدر : المصلحة التقنية لبلدية الشريعة + عمل ميداني أفريل 2019

- إنطلاقا من الجدول رقم (05) و الذي يوضح عدد السكان و المساكن بالأحياء المدروسة :

يتبين لنا أن أكبر نسبة سكانية متواجدة بحي القطب الجديد (سكنات جماعية) الذي يدخل ضمن نمط التوسع العمودي بمدينة الشريعة حيث قدرت ب 75.01 % بعدد سكان يقدر ب 11364 نسمة و هو الأكبر أيضا من حيث عدد المساكن إذ يتواجد به 2144 سكن منها 250 سكن لم يكتمل فيها الإنجاز .

بعد ذلك نجد حي النور + RHP بنسبة 9.5 % بعدد سكان يقدر ب 1440 نسمة و بعدد مساكن يقدر ب 354 منها 66 سكن شاغر .

يليه حي محمود الشريف بنسبة سكانية تقدر ب 7.26 % بعدد سكان يقدر ب 1100 نسمة و بعدد مساكن 611 مسكن منها 270 سكن مشغول و 341 موزعة ما بين قطع أرض مخططة و هيكل سكني و سكن شاغر كما يوضحه الجدول .

ثم حي البراهمية بنسبة 5.88 % بعدد سكان يقدر ب 892 نسمة حيث بلغ عدد مساكن به 484 مسكن متمثلة في 222 سكن مشغول و 103 سكن شاغر و 159 عبارة عن هياكل سكنية قيد الإنجاز من طرف أصحابها .

و في الأخير حي المباركية بنسبة 2.32 % بعدد سكان يقدر ب 352 نسمة و بعدد 506 مسكن متمثلة في 70 مسكن مشغول و 173 سكن شاغر أما 263 الباقية فهي عبارة عن أراضي مخططة من طرف أصحابها مازالو لم يباشرو بها البناء .

ثالثا : الجزء التطبيقي :

يتضمن هذا الجزء عرضا لمنهج و مجتمع العينة و أداة و دلالات الصدق و الثبات المستخدمة في هذه الدراسة و المعالجات الإحصائية و فيما يلي بيان ذلك.

لأغراض هذه الدراسة إستخدم الطالب المنهج الوصفي الميداني لجمع البيانات من مجتمع الدراسة للتعرف على واقع التوسع الحديث الذي يشمل الأحياء المراد دراستها في مدينة الشريعة و هذا الأسلوب يناسب هذا الغرض.

1- مجتمع الدراسة :

عرف مجتمع الدراسة بأنه عينة عشوائية لأرباب الأسر موزعة على خمسون حيا سكنيا تقريبا بمدينة الشريعة حسب معلومات من المصالح التقنية لبلدية الشريعة و من طرف تقنيين بالمصلحة قصد ضبط كل أحياء المدينة ، و تم تجميعها في تسع قطاعات عمرانية تشكل في مجموعها مدينة الشريعة ، هذا حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الذي تمت مراجعته سنة 2015 و الذي قام بإنجازه مكتب (Urba Batna) حيث إعتمد هذا التقسيم للأحياء عل أساس تاريخ النشأة و حسب فترات التطور العمراني لمدينة الشريعة .

و بعد إطلاعنا على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و مخطط التناسق الحضري و معلومات من المصلحة التقنية لبلدية الشريعة قمنا بإجراء عملية تطابق و أنجزنا خريطة التطور العمراني لمدينة الشريعة حتى نتمكن من دراسة واقع التوسع العمراني لمدينة الشريعة من حيث فترة نشأة الأحياء و توزيعها عبر القطاعات العمرانية ، و عليه تم التعرف على أحياء التوسع الحديثة التي تشهدها مدينة الشريعة كما هي موضحة في الخريطة و ذلك لدراسة واقع التوسع العمراني للمدينة من خلال تحقيق ميداني لأجل تسهيل و تبسيط دراستها.

2- عينة الدراسة :

تعرف عينة الدراسة بأنها مجموعة جزئية من أفراد المجتمع الإحصائي، يتم إختيارهم بطريقة إحصائية تمثل المجتمع أفضل تمثيل و تغني الطالب أو الباحث عن مشقة دراسته كليا، و تمكنه من جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف بحثه، و يمكن تعميم نتائجه على جميع أفراد مجتمع البحث [29] . فقد تم إستخراج حجم العينة الممثلة لمجتمع الدراسة عن طريق توزيع عينة إستطلاعية حول حجم العينة و ذلك بالإستناد إلى عدد سكان الأحياء المدروسة (أحياء التوسع الحديثة) و المقدر بـ 15148 نسمة ، و تم تحديد حجم العينة ب 6 ٪ استبانة نتج عنها 150 إستبانة موزعة على الأحياء (القطب الجديد – تحصيص محمود الشريف +

[29] عبد الهادي ساردو ، عبد القادر مشري ، مرجع سابق ، صفحة 67 .

تحصيص البراهمية – تحصيص النور 03 + RHP – حي البراهمية) حيث قمنا بتوزيعها بأعداد مختلفة في كل حي من هذه الأحياء و ذلك لتفاوت عدد السكان من حي إلى أخر من هذه الأحياء، و قد تم جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة خلال الفترة الواقعة مابين 20 أفريل 2019 إلى غاية 06 ماي 2019 بمساعدة محققين من أبناء هذه الأحياء، بعد ذلك تم ترميز البيانات و إدخالها إلى جهاز الحاسوب و معالجتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Sphinx) و من ثم إسخراج النتائج الخاصة بالدراسة.

3- أداة الدراسة :

قمنا كطلبة ببناء الإستبانة (ملحق 1) كأداة للدراسة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث و قد تم تقسيمها إلى ستة محاور:

القسم الأول: شمل مقدمة الإستبانة و يحتوي على معلومات عامة التي تحدد هدف الدراسة ونوع البيانات والمعلومات التي يود الباحث جمعها من أفراد العينة، إضافة إلى المعلومات الشخصية عن رب الأسرة و إسم الحي ، العمر،الجنس، المستوى التعليمي، مكان الميلاد الأصلي ، مكان الإقامة السابقة ، المدة التي قضاها في الحي الحالي ، سبب القدوم لهذا الحي ... إلخ.

القسم الثاني: يتطرق إلى خصائص تتعلق بالمسكن، عدد الأفراد، عدد الغرف ، الطبيعة القانونية للمسكن ، نمط المسكن ، الحالة الداخلية للمسكن ، أهم النقائص التي يعاني منها المسكن ...إلخ.

القسم الثالث: يتضمن بيانات عن مشاكل الفضاءات الخارجية المجاورة للمسكن (مشاكل المساحات المجاورة للسكن ، الشبكات المتواجدة في الحي ونسبة تغطيتها...إلخ.

القسم الرابع: يتضمن بيانات عن التأثيث الحضري بالحي (هل هي متواجدة كافية أو غير كافية ، أماكن رمي النفايات ، الأماكن التي يقتني منها سكان الحي حاجياتهم اليومية ، أهم التجهيزات التي يفتقدها السكان بالحي).

القسم الخامس : نتطرق من خلاله الى طرح تساؤلات عن لجنة الحي و مشاركة السكان من خلال (هل تتواجد لجنة الحي ، هل تشارك في نشاطات تقوم بها لجنة الحي و دور تجاه هذه اللجنة ، هل إستفادة الحي من عملية تحسين حضري سابقة و هل ستشاركون في عملية التحسين المقترحة لحيكم و ما هو إسهامكم ، هل أنت مرتاح بالمسكن و الحي ...إلخ .

القسم السادس : وفي الأخير نلجأ إلى إقتراحات السكان حول حيهم من خلال النظر لعناصر الإطار المبني و عناصر الإطار الغير المبني .

4- دراسة تحليلية للاستمارة الإستبيانية حول أحياء التوسع الحديثة :

4-1- المستوى التعليمي :

يعتبر المستوى التعليمي من أهم العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي و الاجتماعي ، و يزيد من ثقافة أبناء المجتمع في الموروث التاريخي و الثقافي فهو يمضي بالمجتمعات قدما نحو التقدم و مواكبة كل ما يستجد من تطورات فتحسين المستوى التعليمي يساعد على التخلص من البطالة بتوفير فرص العمل التي تساعد في بناء محيط بيئي جميل وسط السكان داخل الأحياء ،و هذا ما نسعى لإكتشافه من خلال الجدول الآتي.

الجدول رقم (06) : المستوى التعليمي لأرباب الأسر بالأحياء المدروسة

المستوى الدراسي / الحي	دون المستوى		إبتدائي		إكمالي		ثانوي		جامعي		المجموع	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
حي محمود الشريف + حي البراهمية	02	05	18	45	06	15	10	25	04	10	40	100
تحصيص النور 03 + RHP	01	04	04	16	07	28	10	40	03	12	25	100
القطب الجديد	06	09	09	14	10	15	30	47	10	15	65	100
تحصيص المباركية	02	10	04	20	05	25	08	40	01	05	20	100
المجموع	11	7.3	35	23.3	28	18.6	58	38.6	18	12	150	100

المصدر: التحقيق الميداني ماي 2019

من خلال معطيات الجدول و بالاستعانة باستمارة البحث الميداني نلاحظ أن نسبة الأمية منخفضة جدا وسط جميع الأحياء المدروسة حيث وصلت نسبتها 7.3 % و هذا راجع لأن معظم سكان هذه الأحياء سكان أصليين من داخل المدينة و هم مستفيدين من سكنات داخل هذه الاحياء و منهم من قام بالشراء داخلها بإعتبار أنها ملائمة للسكن لتأتي بعدها مستويات الإبتدائي و المتوسط بنسب منخفضة أيضا على التوالي 23.3 % و 18.6 % ، بينما المستوى الثانوي يقدر بـ 38.6 % أما المستوى الجامعي منخفض أيضا بمتوسط 12 %، فمن خلال متوسط مستويات التعليم داخل هذه الأحياء يتضح لنا أن معظم سكان هذه الأحياء ربما يقرأون و يكتبون لكن بالنسبة للأوضاع داخل حيهم فهم يفتقرون إلى الفكر الحضاري و الجمالي داخل حيهم الذي يمثل ملجأهم الوحيد داخل مدينتهم (أنظر الشكل رقم 07) .

الشكل رقم (07) : المستوى التعليمي لأرباب الأسر في الأحياء المدروسة

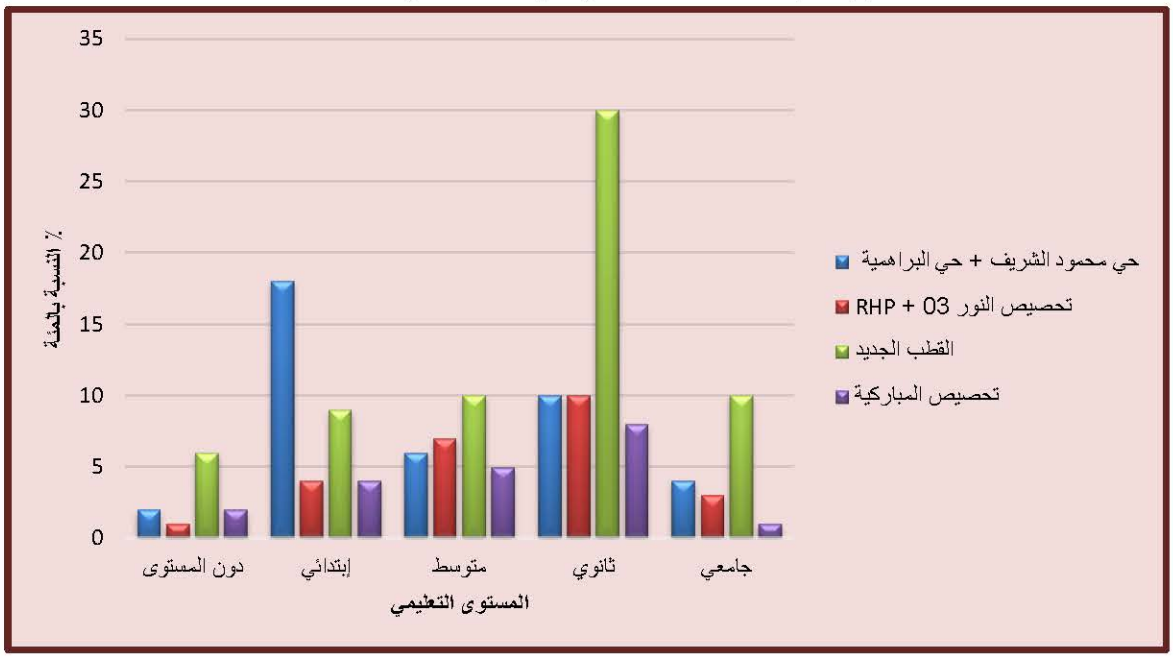

من إنجاز الطالبين إعتمادا على نتائج التحقيق الميداني ماي 2019

4-2- مكان الإقامة السابقة :

الجدول رقم (07) : مكان الإقامة السابقة لأرباب الأسر بالأحياء المدروسة

مكان الإقامة السابقة / الحي	مركز المدينة		مجمعات ثانوية		مناطق مبعثرة		مناطق أخرى		المجموع	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
حي محمود الشريف + حي البراهمية	23	57	12	30	03	08	02	05	40	100
تحصيص النور RHP + 03	13	52	04	16	02	08	01	04	25	100
القطب الجديد	48	74	12	18	03	05	02	03	65	100
تحصيص المباركية	10	50	06	30	02	10	02	10	25	100
المجموع	94	62.6	34	22.6	10	6.66	07	4.66	150	100

المصدر : التحقيق الميداني ماي 2019

من خلال معطيات الجدول و بالاستعانة باستمارة البحث الميداني يتضح لنا أن معظم أرباب هذه الأسر هي من مركز المدينة بنسبة تقدر ب 62.6 % وهاذا راجع إلى الإستفادة من المشاريع التنموية للسكن فمنهم من إستفاد من سكن جماعي أو من برنامج القضاء على السكن الهش ، وذلك بالإستفادة داخل القطب السكني الجديد أو سكن فردي الذي يرجع إلى تجزئة التحاصيص السكنية التابعة لديوان الترقية و التسيير العقاري و الوكالة العقارية ، ثم يأتي في المركز الثاني المجمعات الثانوية بنسبة متوسطة و المقدرة ب 22.6 % و من خلال التحدث لبعض أرباب هذه الأسر شخصيا يتضح أن معظمهم يدخل في برنامج الإستفادة أيضا و

ذلك بدفع ملفات للإستفادة من السكن داخل المدينة لأن أغلبيتهم من المناطق الريفية التابعة لمدينة الشريعة ، بعدها نجد كل من المناطق المبعثرة و المناطق الأخرى بنسب تتراوح بين 6.66 % و 4.66 % على التوالي و الشكل الموالي يوضح أكثر .

الشكل رقم (08) : مكان الإقامة السابقة لأرباب الأسر بالأحياء المدروسة

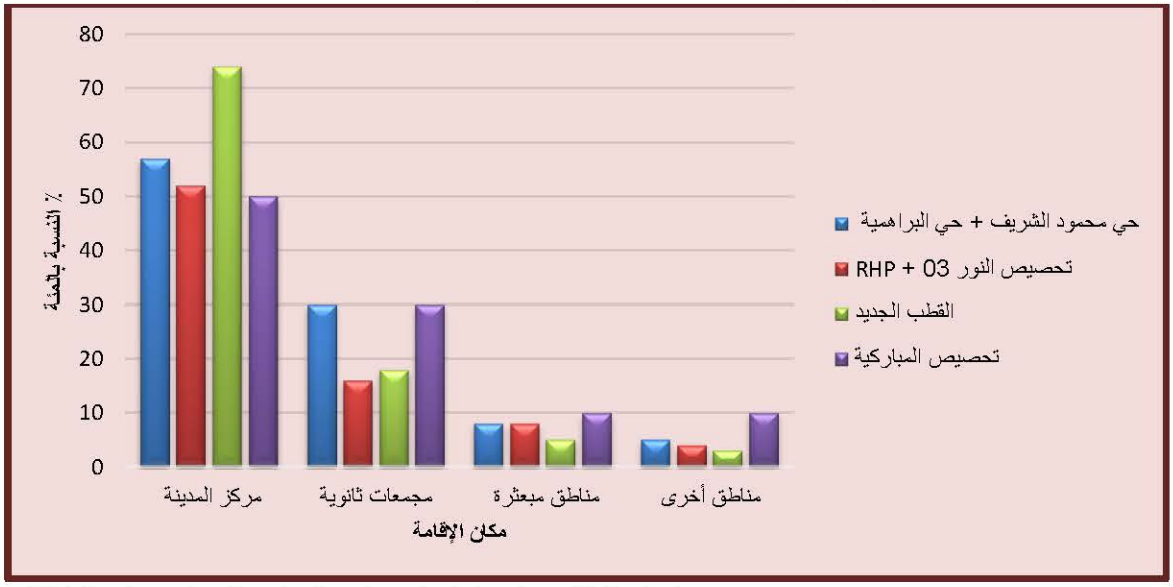

من إنجاز الطالبين إعتمادا على نتائج التحقيق الميداني ماي 2019

4-3- عدد الغرف الموجودة بالمسكن :

الجدول رقم (08) : عدد الغرف الموجودة بالمسكن بالأحياء المدروسة

عدد الغرف / الحي	F 2		F 3		F 4		F 5		المجموع	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
حي محمود الشريف + حي البراهمية	00	00	20	50	15	38	05	12	40	100
تحصيص النور RHP + 03	00	00	18	72	03	12	04	16	25	100
القطب الجديد	10	15	50	77	05	08	00	00	65	100
تحصيص المباركية	02	10	13	65	03	15	02	10	20	100
المجموع	12	8	101	67.3	26	17.3	11	7.3	150	100

المصدر: التحقيق الميداني ماي 2019

من خلال معطيات الجدول بالاستعانة باستمارة البحث الميداني من اجل معرفة عدد الغرف بالمسكن باعتبار أن عدد الغرف يعبر عن المساحة الفعلية المبنية للمسكن إذا تعتبر بمثابة مؤشر لقياس الرفاهية والراحة داخل المسكن حيث نلاحظ أن عدد الغرف الغالب F3 أي بمتوسط 67.3 % مما يوضح وجود راحة ورفاهية داخل المسكن وذلك بالنظر الى معدل شغل المسكن في القطاعات العمرانية التي تحوي هذه الأحياء

(جدول توزيع الكثافة السكانية و السكنية عبر القطاعات العمرانية بمدينة الشريعة) و مقارنته بالمعدل الوطني لشغل الغرفة ، تليها عدد الغرف F4 و F5 بنسب متوسطها 17.3% و 7.3 % على التوالي وهي عبارة عن سكنات بطابقين أو أكثر يمتلكها أصحاب الدخل المرتفع و هي متواجدة بالتحاصيص السكنية حي محمود الشريف و حي البراهمية و تحصيص النور 03 و تحصيص المباركية (سكن فردي) ، أما عدد الغرف F2 فهو بمتوسط 8 % و هو متواجد بالقطب الجديد (سكنات جماعية) و تحصيص المباركية و الشكل الموالي للتوضيح أكثر .

الشكل رقم (09) : عدد الغرف الموجودة بالمسكن بالأحياء المدروسة

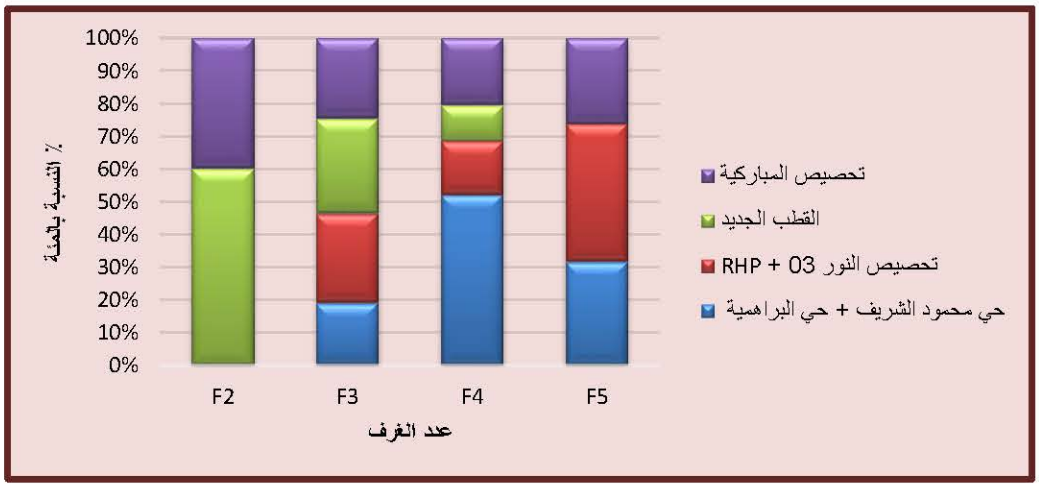

من إنجاز الطالبين إعتمادا على نتائج التحقيق الميداني ماي 2019

4-4- الطبيعة القانونية للمسكن:

الجدول رقم (09) : الطبيعة القانونية للمسكن داخل الأحياء المعنية بالدراسة

طبيعة المسكن / الحي	ملك		ايجار عام		إيجار خاص		وراثي		المجموع	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
حي محمود الشريف + حي البراهمية	25	62.5	00	00	15	37.5	00	00	40	100
تحصيص النور RHP + 03	23	92	00	00	02	08	00	00	25	100
القطب الجديد	00	00	55	85	10	15	00	00	65	100
تحصيص المباركية	15	75	00	00	05	25	00	00	20	100
المجموع	63	42	55	36.6	32	21.3	00	00	150	100

المصدر: التحقيق الميداني ماي 2019

من خلال معطيات الجدول بالاستعانة باستمارة البحث الميداني من أجل معرفة الطبيعة القانونية الغالبة داخل أحياء التوسع المعنية بالدراسة نلاحظ أن الطبيعة الغالبة هي الملكية الذي تتربع على أعلى قيمة

بمتوسط يقدر ب 42% من مجموع المساكن داخل هذه الأحياء و هذا يرجع إلى طبيعة المساكن الفردية المتمثلة في أحياء النور و البراهمية و المباركية و النور 03 و RHP حيث تعود ملكيتها لأصحابها ثانيا نجد الإيجار العام المتمثل في السكنات الجماعية القطب الجديد بمتوسط يقدر ب 36.6 % ، ثم نسجل الايجار الخاص بمتوسط يقدر ب 21,3 % من مجموع المساكن داخل هذه الأحياء ، بينما ينعدم وجود الطابع الوراثي داخل هذه الأحياء وعليه نستنتج أن أغلبية سكان هاته الأحياء مملكون .

الشكل رقم (10) : الطبيعة القانونية للمسكن بالأحياء المدروسة

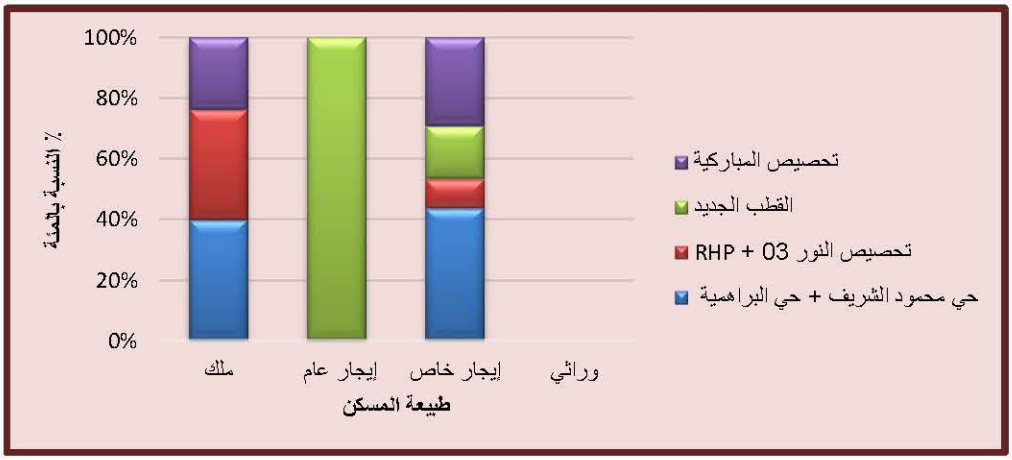

من إنجاز الطالبين إعتمادا على نتائج التحقيق الميداني ماي 2019

4-5- نمط المسكن :

الجدول رقم (10) : نمط المسكن بالأحياء المدروسة

نمط المسكن / الحي	سكن فردي حديث		سكن فردي تقليدي		سكن جماعي		المجموع	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
حي محمود الشريف + حي البراهمية	28	70	12	30	00	00	40	100
تحصيص النور RHP + 03	25	100	00	00	00	00	25	100
القطب الجديد	00	00	00	00	65	100	65	100
تحصيص المباركية	05	25	15	75	00	00	20	100
المجموع	58	38.6	27	18	65	43.3	150	100

المصدر: التحقيق الميداني ماي 2019

من خلال معطيات الجدول بالاستعانة باستمارة البحث الميداني من أجل معرفة نمط المساكن داخل أحياء التوسع المعنية بالدراسة نلاحظ أن نمط المساكن الغالب على هاته الاحياء هو السكن الجماعي بمتوسط

يقدر ب 43,3% والتي تتواجد بالقطب الجديد، وبنسبة قريبة نوعا ما سجلنا السكن الفردي الحديث بمتوسط يقدر ب 38,6% تتواجد بتحصيص النور و حي محمود الشريف و حي البراهمية ، أما السكن الفردي التقليدي سجلنا نسبة ضعيفة نوعا ما بمتوسط يقدر ب 18 % والتي يتواجد معظمها بتحصيص مباركية ، لاحظ الشكل الموالي .

الشكل رقم (11) : نمط المسكن بالأحياء المدروسة

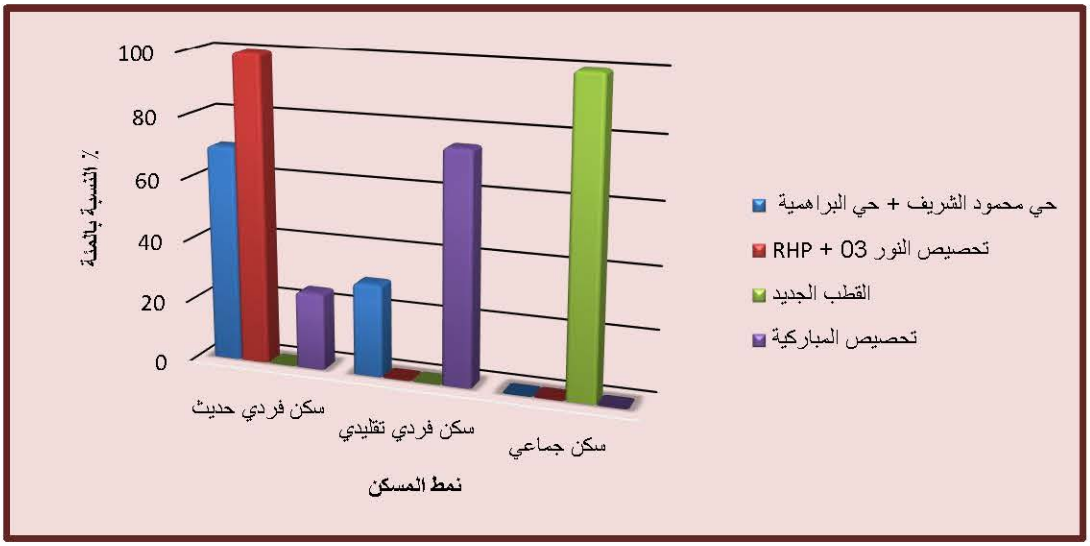

من إنجاز الطالبين إعتمادا على نتائج التحقيق الميداني ماي 2019

الصورة (20) : سكن جماعي بالقطب الجديد

الصورة (21) : سكن فردي حديث بحي البراهمية

الصورة (22) : سكن فردي تقليدي بحي محمود الشريف

المصدر : إلتقاط الطالبين أفريل 2019

4-6- الحالة الانشائية للمسكن :

الجدول رقم (11) : الحالة الإنشائية للمسكن بالأحياء المدروسة

حالة المسكن / الحي	جيدة		متوسطة		سيئة		المجموع	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
حي محمود الشريف + حي البراهمية	10	25	16	40	14	35	40	100
تحصيص النور 03 + RHP	07	28	09	44	07	28	25	100
القطب الجديد	35	54	20	30	10	16	65	100
تحصيص المباركية	02	10	08	40	10	50	20	100
المجموع	54	36	53	35.3	41	27.6	150	100

المصدر: التحقيق الميداني ماي 2019

من خلال معطيات الجدول بالاستعانة باستمارة البحث الميداني نلاحظ الحالة الانشائية للمساكن داخل الأحياء المدروسة جيدة بنسبة 36 % و متوسطة بنسبة 35,3 % وهي نسب متقاربة سجلنا معظمها على مستوى القطب الجديد ، أما بالنسبة للمساكن التي حالتها الانشائية سيئة سجلنا بنسبة 27,6% معظمها يتواجد على مستوى كل من حي محمود الشريف+ حي البراهمية و تحصيص المباركية ، أنظر الشكل رقم (12) و من خلال هاته المعطيات يمكننا استنتاج أنه لابد من وضع مشاريع تهيئة للأحياء ذات الحالة السيئة .

الصورة (23) : سكن بحالة سيئة بحي المباركية

الصورة (24) : سكن بحالة متوسطة بحي محمود الشريف

الصورة (25) : سكنات بحالة جيدة بالقطب الجديد

المصدر : إلتقاط الطالبين أفريل 2019

الشكل رقم (12) : الحالة الإنشائية للمسكن بالأحياء المدروسة

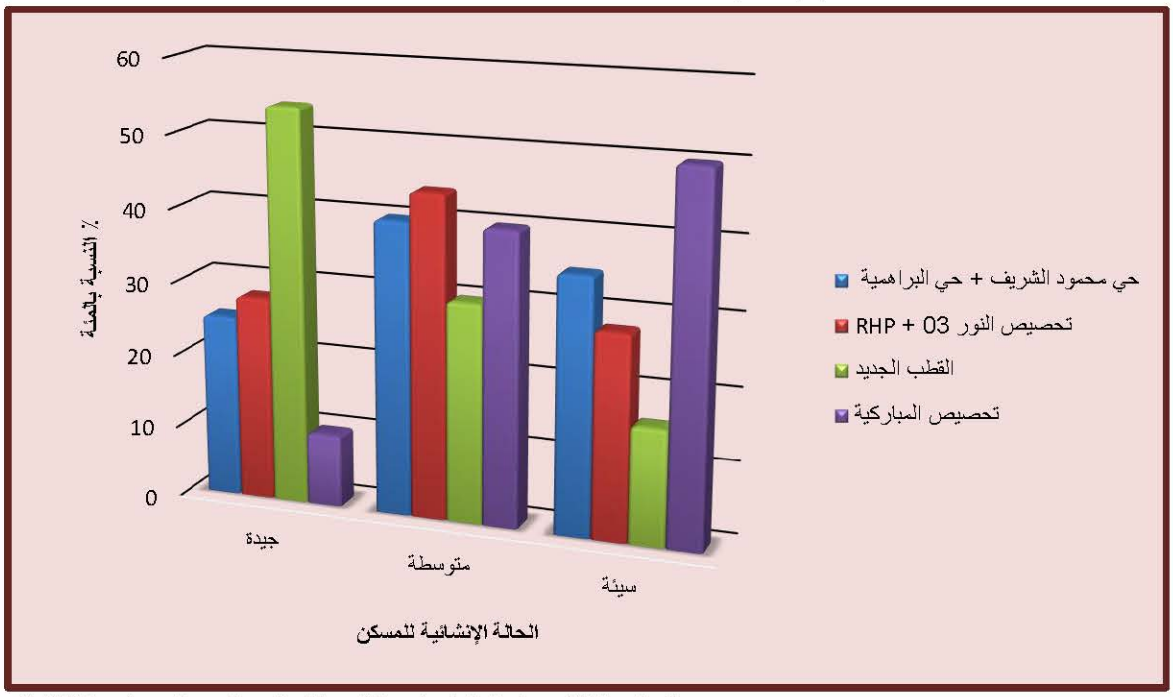

من إنجاز الطالبين إعتمادا على نتائج التحقيق الميداني ماي 2019

4-7- أهم النقائص التي تعاني منها البناية :

الجدول رقم (12) : النقائص التي يعاني منها المسكن بالأحياء المدروسة

النقائص / الحي	المدخل		السلم		الشرفة		الفتحات		المجموع	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
حي محمود الشريف + حي البراهمية	21	52	04	10	05	13	10	25	40	100
تحصيص النور RHP + 03	12	48	04	16	03	12	06	24	25	100
القطب الجديد	32	49	17	26	25	38	15	23	65	100
تحصيص المباركية	09	45	03	15	02	10	11	55	20	100
المجموع	74	49.3	28	18.6	35	23.3	42	28	150	100

المصدر : التحقيق الميداني ماي 2019

من خلال معطيات الجدول بالإستعانة بإستمارة البحث الميداني نلاحظ النقائص التي تعاني منها المساكن داخل أحياء الدراسة أن معظم المنازل داخل أحياء التوسع تعاني من تدهور المدخل الرئيسي للمنزل بنسبة 49,3 % معظمها بالقطب الجديد ، كما سجلنا تدهور حالة فتحات التهوية بعظم المساكن بمتوسط يقدر ب 28 % ، أما بالنسبة للمساكن التي تعاني من شرفات سيئة سجلت بنسبة 23,3 % من مجموع المساكن أنظر الشكل رقم (13) و الصور الموالية ومن خلال هاته المعطيات يتبين أن معظم هذه المشاكل سجلت

بالقطب الجديد الذي أغلبية سكناته جماعية و هي سكنات حديثة النشأة مما نستنتج أنه على التقنيين المشرفين على هذه المشاريع أن يراجعوها و يقفوا بكل صرامة في مراحل تسيير المشاريع أما بالنسبة للأحياء الأخرى فهي تتطلب عمليات تهيئة وتحسين شاملة .

الشكل رقم (13) : النقائص التي يعاني منها المسكن بالأحياء المدروسة

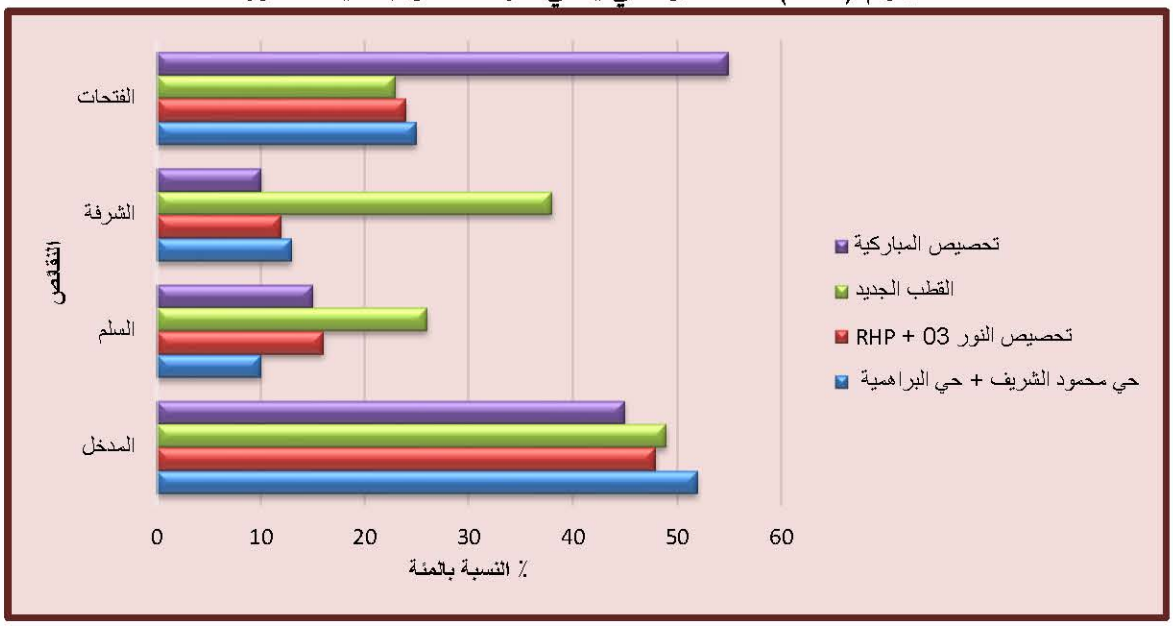

من إنجاز الطالبين إعتمادا على نتائج التحقيق الميداني ماي 2019

الصورة (26) :حالة شرفة بحي القطب الجديد

الصورة (27) : حالة مدخل بحي المباركية

المصدر : إلتقاط الطالبين أفريل 2019

4-8- مشاكل الفضاءات الخارجية المجاورة للمسكن :

الجدول رقم (13) : مشاكل الفضاءات الخارجية المجاورة بالأحياء المدروسة

مشاكل الفضاءات الخارجية للحي / الحي	المساحات الخضراء		مساحات اللعب		الطرق		موقف السيارات		المجموع	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
حي محمود الشريف + حي البراهمية	37	92.5	40	100	38	95	25	63	40	100
تحصيص الثور RHP + 03	13	52	12	48	15	60	20	80	25	100
القطب الجديد	55	85	35	54	15	60	48	74	65	100
تحصيص المباركية	18	90	19	95	20	100	17	85	20	100
المجموع	123	82	106	70.6	88	58.6	110	73.3	150	100

المصدر : التحقيق الميداني ماي 2019

من خلال الجدول و الإستمارة الإستبيانية نلاحظ أن معظم مشاكل الفضاءات الخارجية التي تعاني منها الأحياء المدروسة تتجسد بنسبة كبيرة في غياب ونقص المساحات الخضراء بنسبة 82 % وهي نسبة جد مرتفعة لتليها غياب مساحات لعب الاطفال بنسبة 70,6 % وهذا ما يعني انتشار الوعي الحضاري وحاجة السكان لفضاءات الترفيه لا للمراقد .كما سجلنا نقص في مواقف السيارات بنسبة 73,3 % ونقص على مستوى الطرق بنسبة 58,6% ومن هنا نستنتج عدم توفر ادنى متطلبات السكان للفضاءات الخارجية ، الشكل و الصور الموالية للتوضيح أكثر .

الصورة (28) : حالة المساحات الخضراء بالقطب الجديد

الصورة (29) : حالة الطرق بحي المباركية

المصدر : إلتقاط الطالبين أفريل 2019

الشكل رقم (14) : مشاكل الفضاءات الخارجية المجاورة بالأحياء المدروسة

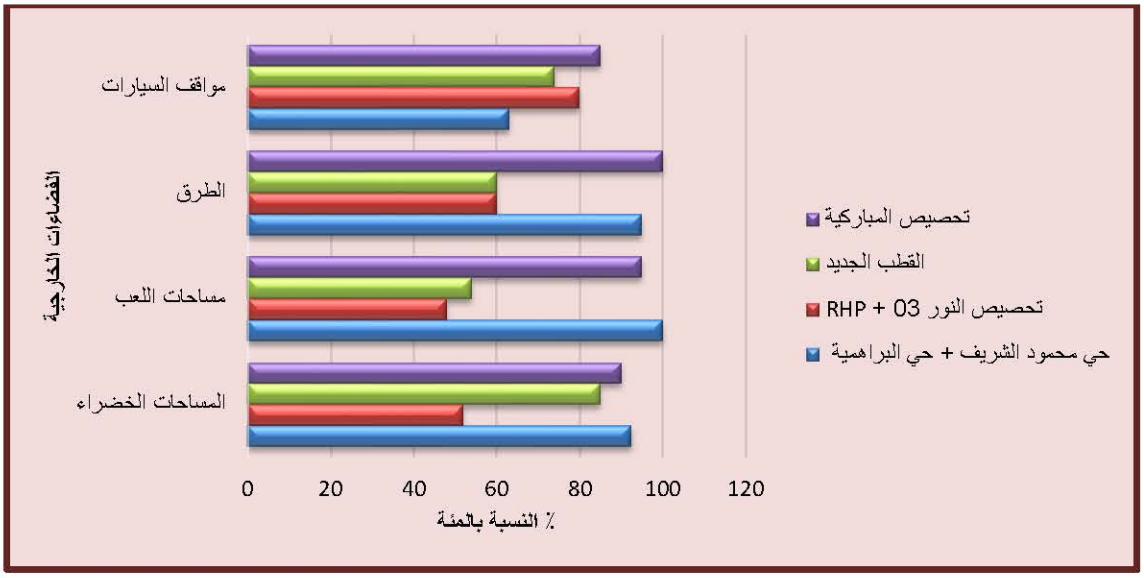

من إنجاز الطالبين إعتمادا على نتائج التحقيق الميداني ماي 2019

4-9- الشبكات المغطية للحي :

الجدول رقم (14) : الشبكات المغطية للحي داخل أحياء التوسع المعنية بالدراسة

مستوى تغطية / الحي	الماء				الكهرباء				الغاز			
	العدد		النسبة ٪		العدد		النسبة ٪		العدد		النسبة ٪	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
حي محمود الشريف + حي البراهمية	40	00	100	00	40	00	100	00	20	20	50	50
تحصيص النور RHP + 03	25	00	100	00	25	00	100	00	25	00	100	00
القطب الجديد	65	00	100	00	65	00	100	00	65	00	100	00
تحصيص المباركية	20	00	100	00	20	00	100	00	00	20	00	100
المجموع	150	00	100	00	150	00	100	00	110	40	73.3	26.6

مستوى تغطية / الحي	قنوات الصرف الصحي				الهاتف				المجموع	
	العدد		النسبة ٪		العدد		النسبة ٪		العدد	النسبة٪
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا		
حي محمود الشريف + حي البراهمية	02	38	05	95	00	40	00	100	40	100
تحصيص النور RHP + 03	15	10	60	40	11	14	44	56	25	100
القطب الجديد	30	35	54	56	00	65	00	100	65	100
تحصيص المباركية	02	18	10	90	00	20	00	100	20	100
المجموع	49	101	32.6	67.3	11	139	7.3	92.6	150	100

المصدر: التحقيق الميداني ماي 2019

من جدول **الشبكات المغطية للحي داخل أحياء التوسع المعنية بالدراسة** نلاحظ ان شبكات الماء والكهرباء تغطي كل الاحياء بنسبة 100 % ، أما بالنسبة لشبكات الغاز الطبيعي لا تغطي حي البراهمية و حي المباركية. أما فيما يخص شبكات الهاتف فهي لا تغطي كامل المساكن على مستوى الأحياء المدروسة إلا تحصيص النور + RHP سجلنا تغطية شبكات الهاتف بنسبة 65 % ، والنسبة الأقل سجلناها على مستوى شبكات الصرف الصحي بمتوسط يقدر ب 32,6 % من المساكن وهي نسبة ضعيفة و 67,3 % تعاني من مشاكل ونقص على مستوى شبكات الصرف الصحي ، أنظر الشكل (15)

الشكل رقم (15) : الشبكات المغطية للحي داخل أحياء التوسع المعنية

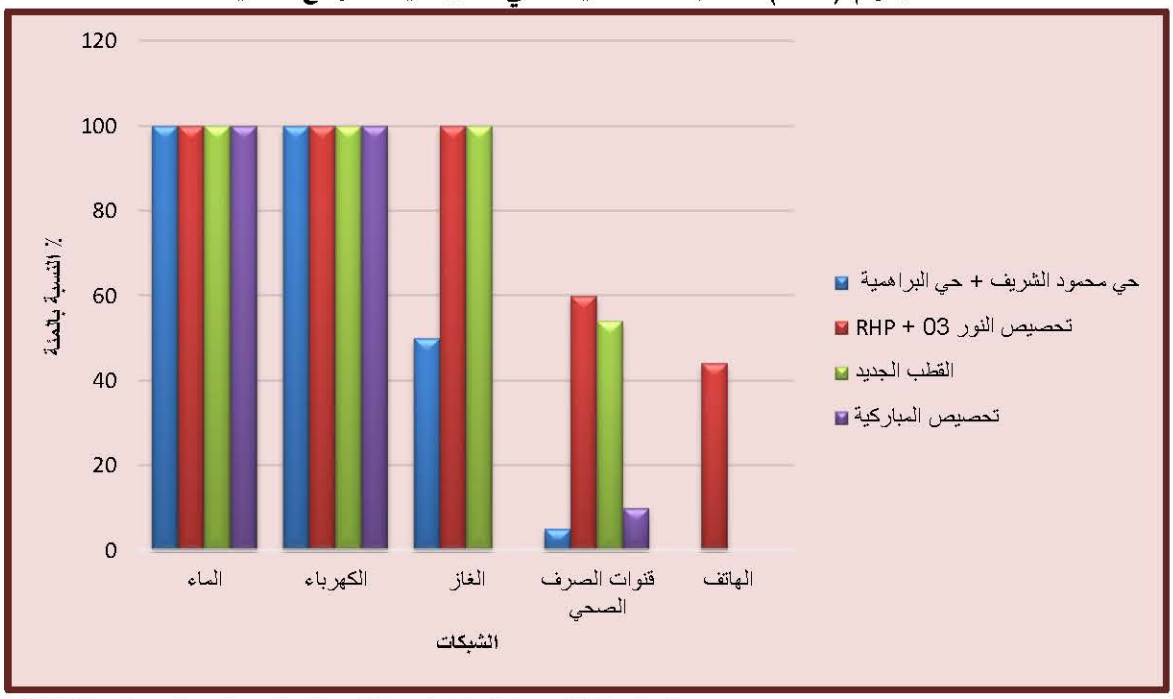

من إنجاز الطالبين إعتماداعلى نتائج التحقيق الميداني ماي 2019

4-10 التأثيث الحضري:

الجدول رقم (15) : التأثيث الحضري داخل أحياء التوسع المعنية بالدراسة

التأثيث الحضري / الحي	نعم		لا		المجموع	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
حي محمود الشريف + حي البراهمية	00	00	40	100	40	100
تحصيص النور 03 + RHP	00	00	25	100	25	100
القطب الجديد	07	10.7	58	89.2	65	100
تحصيص المباركية	00	00	20	100	20	100
المجموع	07	4.6	143	95.3	150	100

المصدر: التحقيق الميداني ماي 2019

من خلال معطيات الجدول و الإستعانة بإستمارة البحث الميداني تبينا لنا أن الحي يعاني من غياب شديد لعناصر التأثيث الحضري بنسبة 95.3 % فبرغم من وجود بعض عناصر التأثيث (أعمدة الإنارة ، حاويات القمامة ...إلخ) إلا أنه بسبب تدهور حالتها مما أدي إلي فقدان وظيفتها وبالتالي أصبحت مشوهة للمظهر العمراني وتحولت من عناصر التأثيث إلي نفايات صلبة غير مناسبة وغير آمنة على صحة وسلامة مستعمليها وخاصة فئة الأطفال ، أنظر الصورة التالية :

الصورة (30) : ملاحظة غياب أعمدة الإنارة في حي النور03

الصورة (31) الرمي العشوائي للنفايات القطب الجديد

المصدر : إلتقاط الطالبين أفريل 2019

4-11 أماكن رمي النفايات :

الجدول رقم (16) : أماكن رمي النفايات داخل أحياء التوسع المعنية بالدراسة

أماكن رمي النفايات / الحي	نعم		لا		المجموع	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
حي محمود الشريف + حي البراهمية	12	30	28	70	40	100
تحصيص النور 03 + RHP	07	28	18	72	25	100
القطب الجديد	15	23	50	77	65	100
تحصيص المباركية	02	10	18	90	20	100
المجموع	36	24	114	76	150	100

المصدر: التحقيق الميداني ماي 2019

من خلال معطيات الجدول و بالاستعانة باستمارة البحث الميداني تبينا لنا الغياب شبه التام للأماكن المخصصة لرمي وجمع النفايات المنزلية بنسبة 90% (أنظر الصورة السابقة -31 -) وعدم توفر حاويات الجمع وإن وجدت فهي غير كافية بنسبة 76% . قبل عملية نقل النفايات إلي المفرغة العمومية أومركز الردم التقني للنفايات مما أدى بالسكان إلي الرمي العشوائي فوق المساحات الشاغرة وعلي حساب الفضاءات الخارجية المجاورة للمسكن .مما صعب من عملية جمعها من قبل عمال النظافة بالنظر إلي الإمكانيات المحدودة وهذا ما جعل سكان الحي يعانون من إنزعاج كبير وإنبعاث للروائح الكريهة إذ أصبحت بذلك تشكل خطر يهدد صحة سكان الحي بيئيا وصحيا .

4-12 أماكن إقتناء السكان لحاجياتهم :

الجدول رقم (17) : أماكن إقتناء السكان لحاجياتهم داخل أحياء التوسع المعنية بالدراسة

أماكن إقتناء السكان لحاجياتهم / الحي	من الحي الذي تسكن فيه		من الأحياء المجاورة		من وسط المدينة		المجموع	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
حي محمود الشريف + حي البراهمية	00	00	05	12.5	35	87.5	40	100
تحصيص النور 03 + RHP	02	08	16	64	07	28	25	100
القطب الجديد	10	15.3	25	38.4	30	46.1	65	100
تحصيص المباركية	00	00	05	25	15	75	20	100
المجموع	12	8	41	27.3	87	58	150	100

المصدر: التحقيق الميداني ماي 2019

_ من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن معظم سكان الأحياء المعنية الدراسة يقتنون حاجياتهم من وسط المدينة بنسبة 58 % من مجموع سكان الأحياء المدروسة ، ثم سجلنا نسبة 27,3 % من السكان يقتنون حاجياتهم من الأحياء المجاورة ، أما فيما يخص السكان الذين يقتنون حاجياتهم من الحي الذي يسكنون فيه نسبة جد ضئيلة 8 % وعليه نستنتج عدم توفر المحلات التجارية و الخدمات اللازمة على مستوى هذه الأحياء، والشكل التالي يوضح أكثر .

الشكل رقم (16) : أماكن إقتناء السكان لحاجياتهم داخل أحياء التوسع المدروسة

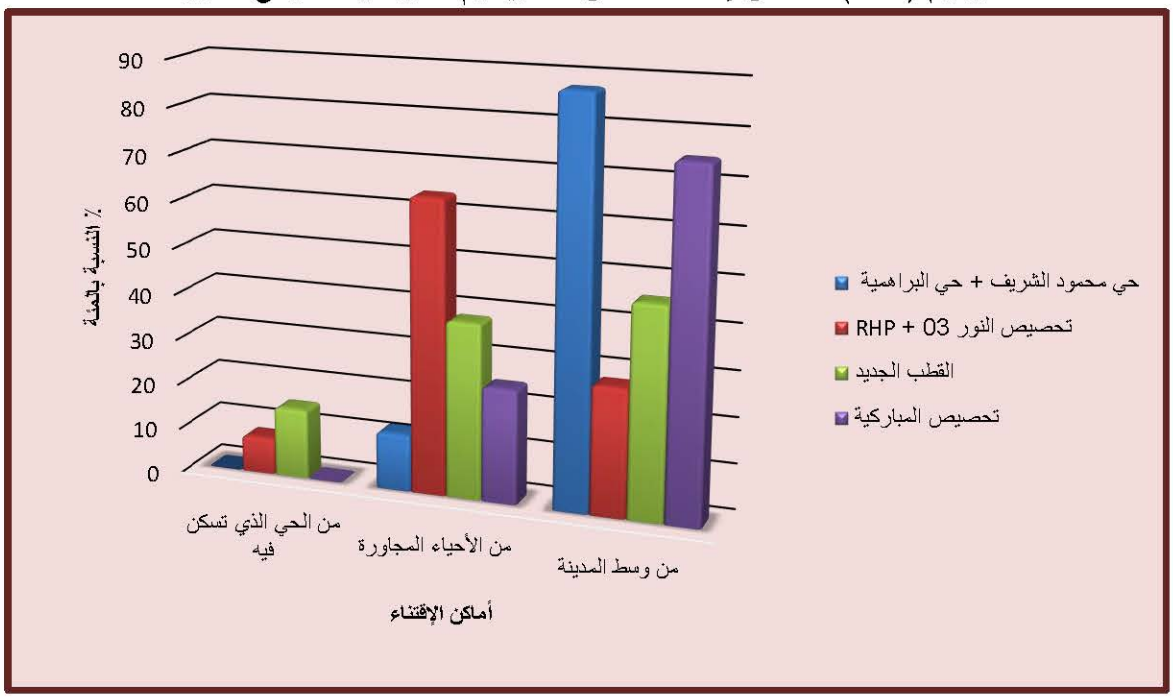

من إنجاز الطالبين إعتمادا على نتائج التحقيق الميداني ماي 2019

رابعا : عراقيل و مشاكل التوسع :

1- عراقيل التوسع العمراني في مدينة الشريعة :

بالنظر خريطة التطور العمراني وخريطة أنماط التوسع و إعتمادا على معلومات من المصالح التقنية للبلدية تبين لنا أن مدينة الشريعة تواجه بعض العراقيل في التوسع مما يتحتم عليها تجنب هذه العراقيل حتى نضمن نمو عمراني منظم و صحيح و تتمثل هذه العراقيل في :

- الأراضي الفلاحية المتواجدة في الشمال الغربي للمدينة و هي عبارة عن أراضي فلاحية خصبة تابعة للخواص الذين لازالو يمارسون نشاطاتهم الفلاحية .
- الأراضي الفلاحية المتواجدة بنسب أقل من سابقتها في الجنوب الغربي من المدينة مع وجود خطر الفيانات بسبب واد الشريعة الكبير في هذه المنطقة الذي يعتبر فاصل بين الأراضي الفلاحية و المحيط العمراني للمدينة كما هو مبين في الصور التالية :

الصورة (32) أراضي زراعية غرب مدينة الشريعة

الصورة (33) واد الشريعة الكبير غرب المدينة

المصدر : إلتقاط الطالبين أفريل 2019

و عليه يكون إتجاه التوسع العمراني في مدينة الشريعة في الجهة الشرقية حسب ما تبين لنا مراحل التطور العمراني بالمدينة و بنسبة كبيرة في الجنوب الشرقي و هو ما يبينه لنا الواقع الحالي للمدينة وكذلك المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الذي يركز كامل المشاريع التنموية في الجنوب الشرقي للمدينة .

2- مشاكل التوسع العمراني بمدينة الشريعة :

من خلال الدراسة التحليلية للإستمارة الإستبيانية داخل أحياء التوسع التي تشهدها المدينة تم إستقراء الواقع داخل هذه الأحياء بمدينة الشريعة ومنه قمنا باستخلاص جملة من المشاكل التي أثرت سلبا على المحيط العمراني بالدرجة الأولي وكذا علي الحياة الاجتماعية للسكان تحت تأثير جملة من الأسباب والعوامل المتمثلة أساسا فيما يلي:

- غياب تصميم هندسي للمباني يتماشي وفق الأبعاد الاجتماعية (الحرمة) والأوضاع الأمنية وكذالك العوامل المناخية .
- سوء التسيير وتنظيم نتيجة غياب المصالح المعنية عن أداء أدوارها الرقابية والتقنية.
- عدم برمجة وانجاز مشاريع إنمائية تكميلية (الصيانة الدورية) في إطار سياسة التحسين الحضري للأحياء .
- غياب وتهميش مشاركة السكان في عملية الإقتراح لمشاريع العمرانية باعتبار الإشراك عنصر أساسي في نجاح عملية التخطيط والبرمجة الحضرية.
- نقص التجهيزات داخل هذه الأحياء و ذلك ما بينه و طالب به سكان هذه الأحياء خاصة التجهيز الأمني بسبب كثرة السرقات والافات الاجتماعية .
- غياب تغطية شبكات الغاز بحي المباركية و حي البراهمية .
- عدم مراعات السكان للمظهر الجمالي للحي حيث تجد ساكن يرمم مسكنه بالطريقة التي يريد .
- غياب المساحات الخضراء و مساحات اللعب و الحدائق و المتنزهات عدم وجود وسائل الترفيه التي توفر للساكن الراحة .
- غياب الأماكن الخاصة برمي النفايات الحضرية و ذلك ما تسبب في الرمي العشوائي للنفايات الذي يكثر إنتشار الأوبئة و الأمراض.
- غياب مواقف السيارات مما يسبب فوضى داخل أوساط هذه الأحياء بسبب الركن العشوائي للسيارات.
- تدهور معظم شبكات الطرق داخل هذه الأحياء بصفة خاصة و المدينة بصفة عامة ، كما توضحه الصورة التالية :

الصورة رقم (34) : تبين حالة طريق شرق مدينة الشريعة يؤدي إلى أحياء البراهمية و محمود الشريف

المصدر : إلتقاط الطالبين مارس 2019

- سوء التخطيط و التسيير داخل الأحياء مما يجعل الأمر معقد في بدأ المشاريع وهذا ما سبب تراكم في المشاريع لدى المسؤولين و بذلك التهاون في إنجازها .

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل إتضح لنا مايلي:

❖ وجود نمطين للتوسع العمراني بالمدينة:

- توسع أفقي بنسبة 88.51 % من المجال المبني للمدينة المقدر ب 740 هكتار غالبيته منظم بنسبة 57.43 % يتمثل في معظم تحاصيص المدينة.
- توسع عمودي بنسبة 11.49 % يتمثل في السكن الجماعي و هو نوع من المساكن الموجودة بشكل قليل بمدينة الشريعة مقارنة بالسكن الفردي.

❖ وجود الواد الكبير و الأراضي الزراعية غرب المدينة فرض عليها أخذ شكل معين للتوسع .

من خلال الدراسة التحليلية للإستمارة الإستبيانية حول أحياء التوسع إتضح لنا مايلي:

❖ يتضح لنا أن متوسط مستويات التعليم داخل هذه الأحياء معظم سكان ربما يقرأون و يكتبون.

❖ معظم أرباب هذه الأسر هي من مركز المدينة و يدخلون في برنامج الإستفادة أو الشراء .

❖ عدد الغرف الغالب F3 مما يوضح وجود راحة ورفاهية داخل المسكن وذلك بالنظر الى معدل شغل المسكن في القطاعات العمرانية التي تحوي هذه الأحياء.

❖ نقص التجهيزات داخل هذه الأحياء و ذلك ما بينه و طالب به سكان هذه الأحياء خاصة التجهيز الأمني بسبب كثرة السرقات والافات الاجتماعية .

❖ غياب الأماكن الخاصة برمي النفايات الحضرية.

❖ غياب المساحات الخضراء و مساحات اللعب و الحدائق و المتنزهات عدم وجود وسائل الترفيه التي توفر للساكن الراحة.

الفصل الرابع :
آفاق التوسع العمراني في مدينة الشريعة

تمهيد :

بعد تطرقنا بإستفاضة حول واقع التوسع العمراني لمدينة الشريعة ، ومحاور التوسع الحالية للمدينة ، وضبط أهم العراقيل و المشاكل التي تحد من التوسع العمراني السليم والمنظم، ثم دراسة الخصائص الإجتماعية ، الإقتصادية و العمرانية للأحياء التي شملها حاليا توسع المدينة ، وكذا موقعها مقارنة مع باقي أحياء مدينة الشريعة ، سنتطرق في هذا الفصل للبحث عن خطة مستقبلية لتوسع المدينة انطلاقا من ما هو مبرمج ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ،مع إشراك السكان في هذا العمل حسب آراءه المعبر عنها ضمن استمارة التحقيق الميداني، ثم تقدير الإحتياجات المستقبلية لمختلف المجالات لنصل في الأخير إلى رؤية لمستقبل المدينة بصفة عامة واقتراحات التهيئة بها .

أولا : إمكانيات التوسع لمدينة الشريعة :

بعد التعرف على واقع التوسع العمراني في مدينة الشريعة من خلال مراحل التطور العمراني و أنماط و محاور التوسع العمراني بالمدينة و التعرف على مناطق التوسع الحديثة التي قمنا بدراسة وضعيتها (اجتماعيا و عمرانيا) ، و من خلال الإطلاع على الدراسات التي قام بها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) مراجعة – المرحلة الثانية و الثالثة – سنة 2015 و الدراسات التي قام بها المختصين والتقنيين و المسيرين للبلدية ، من حيث الواقع و تقدير الإحتياجات المستقبلية تم تحديد منطقتين قابلتين للتعمير مستقبلا و المتمثلة في خيارين أكد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) على واحد منها فقط و هما كالأتي :

1 التوسع نحو الجنوب الشرقي :

تحديدا بالجهة الجنوبية الشرقية ما بين طريق الماء الأبيض و طريق بئر العاتر ، و هي المنطقة التي أكد عليها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير .

2 التوسع نحو الشرق :

تحديدا على طول طريق الماء الأبيض أين يوجد بعض المشاريع المبرمجة من طرف السلطات المعنية الواقعة شمال الطريق .

أما عن إقتراحنا من خلال الدراسة التي قمنا بها يتبين لنا أنهما الخيارين المناسبين لتوسع مدينة الشريعة بحيث نراهما الخيارين المناسبين للتعمير حاليا .

و الصورة الموالية تبين المشاريع المقترحة بين الأمدين القريب و المتوسط داخل خياري التوسع للمدينة بالجهة الشرقية و الجنوبية الشرقية .

الصورة رقم (35): المشاريع المقترحة بين الأمدين القريب و المتوسط لمدينة الشريعة

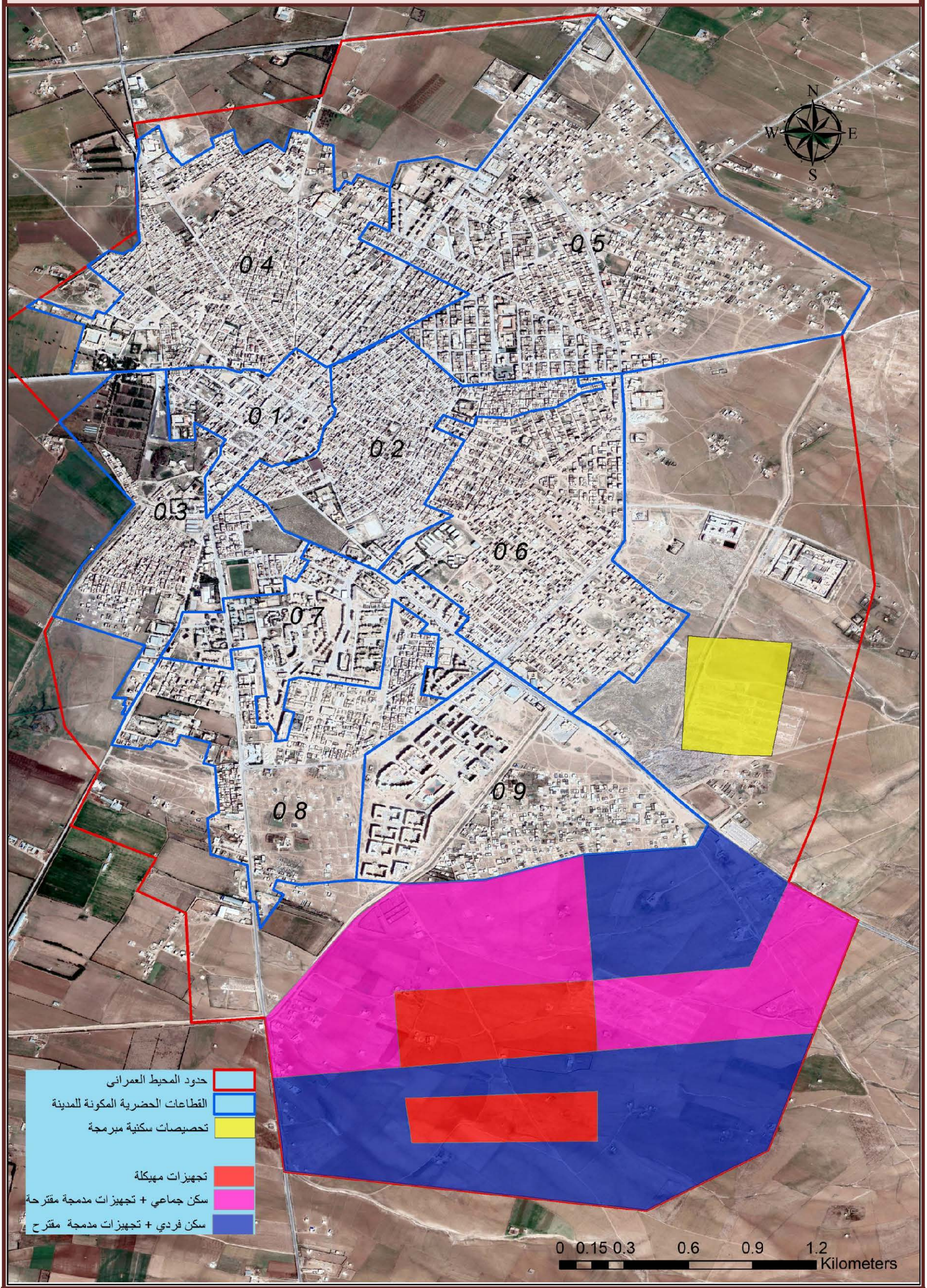

المصدر : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2015+ صورة القمر الصناعي Google Earthe + معالجة الطالبين

ثانيا : التهيئة الحضرية و عمليات التدخل: وتتمثل فيما يلي :

أ- إقتراحات التهيئة و عمليات التدخل الخاصة بمناطق التوسع العمراني الحالي :

تعتبر عملية التدخل المقترحة لمعالجة المشاكل التي رأيناها من واقع مناطق التوسع الحديثة وفق عمليات التهيئة الحضرية وفق المؤشرات المحورية للإستدامة الحضرية ، كآلية للإرتقاء بالأحياء السكنية ، فهي تهدف إلى الوصول إلى تحقيق أهداف وأسس خلق حي مستدام بإعتبار الاستدامة كتوجه جديد لفهم الإنسان وطموحاته والإستجابة لتطلعات السكان في توفير احتياجاتهم من خلال إحداث نسيج عمراني حديث. إضافة إلى بعض الرهانات المحورية في عملية التهيئة الحضرية ، بحيث سنعتمد في إقتراحات التهيئة على ثلاث عمليات داخل أحياء التوسع الحديثة و هي :

- الإطار المبني .
- الإطار غير المبني .
- عناصر التأثيث .

أ-1- التدخل على الإطار المبني :

التركيز في عملية التدخل على البنايات السكنية التي هي في حالة سيئة وتشهد تشوه الواجهة المعمارية من زوال للطلاء وتغير للمظهر الخارجي، لذا قررنا ان يكون التدخل سطحيا ويشمل معالجة تدهور السطوح و الواجهة الخارجية للبنايات وفق الاقتراحات والتدخلات التالية :

- صيانة البنايات الهشة وذلك بإعادة طلائها وإزالة التغييرات العشوائية التي أحدثها السكان .
- زيادة مستوي العزل في سطوح المنازل والجدران وإقتراح إعادة النظر في صيانة التشققات .
- إعادة طلاء وصيانة الأبواب وإضفاء عناصر جمالية وعصرية للواجهات .

أ-2- التدخل على الإطار غير المبني (الفضاءات المجاورة للسكن) :

أ-2-1- شبكات الطرق:

تهيئة وتحسين حالة شبكة الطرق بمختلف أنواعها من خلال الاقتراحات التالية :

- تشجير وصيانة وطلاء الأرصفة الموجدة على مستوى محاور الطرق لما لها من دور في تحسين المنظر الجمالي للطرق.
- الصيانة الدائمة للطرق وهذا بتنظيفها .

الصورة رقم (36) : نموذج طريق متكامل

المصدر: https: www.pinterest.com

- تجديد الإنارة العمومية على مستوى المحاور وذلك بنزع الأعمدة القديمة وإنشاء أخرى جديدة تكون ذات طابع جمالي وباستخدام الطاقة الشمسية في عملية الإنارة .
- خلق وتهيئة الأماكن الخاصة بتوقف حافلات النقل الحضري .
- وضع ممرات للراجلين ، خاصة أن مناطق التوسع الحديثة واقعة محاذة للطريق الإجتنابي .
- وضع لافتات المرور لتنظيم الحركة الميكانيكية .
- تشجير خطي على طول المحاور مع مراعاة المسافة الفاصلة بينها في عملية الغرس.
- تعبيد وصيانة الحفر والتشققات ببعض الطرق الثانوية مع اختيار النوع الجيد للزفت وتجنب النوعية الرديئة وذلك بمراقبة الأشغال .
- معظم الطرق الثالثية داخل هذه الأحياء غير معبدة وتشهد حالة من التدهور لذا من الضروري إعادة النظر في تهيئتها وتعبيدها.

الصورة رقم (37) : نموذج ممر راجلين

الصورة رقم (38) : نموذج تشجير خطي

الصورة رقم (39) : نموذج إنارة

المصدر: https: www.pinterest.com

أ-2-2- مفترقات الطرق والتقاطعات:

- تهيئة مفترقات الطرق الرئيسية وعند مداخل هذه الأحياء لإعطاء واجهة بيئية جيدة تظهر خصائص ومميزات المجال الحضري .
- وضع إشارات المرور في حدود مجال السكني وعلى مفترق الطرق الرئيسية القريبة من هذه الاحياء .

أ-2-3- الأرصفة:

- هيكلة الأرصفة وإعادة إنجازها وفق معايير ومقاييس تقنية دقيقة .
- تجديد الأرصفة وإختيار نوعية مناسبة من البلاط تتلاءم والعوامل المناخية للمنطقة .

أ-2-4- مواقف السيارات:

- بالنسبة لمواقف السيارات، على مستوي هذه الأحياء فهي لا تلبي تغطية السكان، خاصة أحياء البراهمية و محمود الشريف والمباركية ، كما نلاحظ انها في حالة متدهورة بأحياء النور 03 – RHP لهذا نقترح إعادة تهيئتها وتنظيمها والرفع من أعدادها وأنواعها وتوزيعها بصفة منتظمة ومدروسة وفق احتياجات واستعمالات المجال الحضري .

أ-2-5- الشبكات القاعدية :

شبكة الصرف الصحي : تتمثل عملية التدخل على هذه الشبكة وفق الاقتراحات التالية :

- هيكلة الشبكة القديمة، وإنجاز شبكات جديدة وفق معايير ومقاييس تقنية تراعي أبعاد الاستدامة .
- إنشاء قنوات صرف مياه الإمطار والانتقال من النظام الموحد إلى النظام المنفصل .
- تصليح وتنظيف البالوعات واستعمال أنابيب ذات نوعية جديدة .
- إعادة النظر في قطر القنوات لتفادي الانسدادات .
- تنظيف قنوات الصرف الصحي والحرص على إحترام أوقات دورات تنظيفها .

شبكة مياه الصالحة للشرب: من خلال المعاينة الميدانية للأحياء فان التغطية بشبكة بنسبة 100% إلا أنها تشهد بعض حالات التدهور مما يستوجب التدخل عليها وفق الاقتراحات التالية :

- إعادة هيكلة الشبكات القديمة وتعويضها بشبكات جديدة خاصة بمناطق التوسع ذات النمط السكني الفردي .
- الصيانة والمراقبة المستمرة للشبكة والخزانات .
- إصلاح العيوب وصيانة التسريبات المائية.
- استعمال أنابيب مقاومة ذات نوعية جيدة تتماشى مع معايير الإستدامة البيئية ومكونات البنية التحتية .

شبكة الكهرباء والغاز:

من خلال الدراسة التحليلية والمعلومات المقدمة من قبل المصالح المعنية فإن هذه الأحياء قد بلغت نسبة التغطية بشبكة الكهرباء كافة الأحياء أما الغاز فهو غير متواجد في حي المباركية و حي البراهمية ومع ذلك في الأحياء الأخرى نرى أنها تعاني من بعض النقائص لذا لابد من التدخل عليها وفق الاقتراحات التالية :

- تزويد حي المباركية و البراهمية بشبكة الغاز .
- وضع محولات جديدة للطاقة بالقرب من التجمعات السكانية لتجنب الانقطاعات المتكررة في الشبكة.
- صيانة أنابيب شبكة الغاز التي تعاني من بعض التسريبات .

أ-2-6- المساحات الخضراء:

- الرفع من عدد الأشجار وتكثيفها من أجل توفير الظلال للممرات والأرصفة الخاصة بالمشاة مع الأخذ بعين الاعتبار تموضع الأشجار مع اتجاه حركة الشمس والرياح .

- مراعاة اختيار أشجار تتلاءم و تتكيف مع العوامل المناخية المؤثرة (أشجار التوت، السرو...الخ)
- إعادة تهيئة ورد الإعتبار للمساحات الخضراء التي تشهد تدهور كبير وتشوه الحي.
- استغلال المساحات الشاغرة وتحويلها إلى حدائق ومنتزهات خضراء وسط التجمعات السكنية دائمة الإخضرار شتاءا وصيفا.
- استعمال التزيين بالأعشاب بهدف التقليل من الغبار ولإضفاء الصبغة الجمالية للمظهر العام للحي .
- هيكلة وتهيئة مساحات خضراء للتقليل من المساحات الغير معرفة التي تفصل بين الوحدات المبنية ، وتقسيم الفضاءات الخارجية إلى فضاءات صغيرة هذا ما يسمح بالقضاء على العناصر المشوهة للفضاء الحضري .
- المزج والتنسيق بين مختلف النباتات والمساحات الخضراء وتنويعها حسب المساحات المخصصة (العشب ، والأشرطة الخضراء وأحواض زرع الأزهار ...) .

أ-2-7- مساحات اللعب:

- انجاز فضاءات للعب أطفال (الفئة العمرية الأقل) وتهيئة أرضيتها بالرمل لحماية الأطفال وتوفير الأمن لهم مع اختيار العاب تتماشى مع أعمارهم وتكون أمنة وتنمي قدراتهم الجسدية والذهنية.
- إنجاز ملاعب الجوارية في الحي خاصة حي البراهمية و محمود الشريف .

أ-3- التأثيث الحضري: يعتبر الأثاث الحضري أهم العناصر المكملة للفضاءات المجاورة للسكن، لذا يجب تحديد نوعيته ومكان وضعه ومقاييسه وذلك كمايلي :

الصورة رقم (40-41) : نموذج مساحات خضراء و حدائق

المصدر: https: www.pinterest.com

أ-3-1- مقاعد الجلوس :

- اختيار مقاعد تكون مصنوعة من (الجرانيت، الحديد، الخشب. .....الخ) .
- يجب أن يكون ارتفاع المقاعد عن الأرض مناسبا حوالي 45 سم حتى تحقق الراحة لمستخدمها وأن توضع في أماكن بحيث لا تشكل عائقا أمام المشاة .
- إختيار مقاعد يجب أن تكون سهلة التنظيف ومقاومة للغبار ومصنوعة من مواد تتحمل الحرارة المرتفعة والعوامل المناخية في كل الفصول .

أ-3-2- الإنارة العمومية :

- يجب احترام مقدار التباعد بين عمودي الإنارة وذلك حسب المعايير المعتمدة من حيث البعد و توضع في المجال حيث تكون بمسافة من (15-20م) , وارتفاع مابين (4- 6 م) .
- يجب توفير الصيانة الدورية لأعمدة الإنارة لجل قطاعات الحي لتحقيق ديمومتها وأداء دورها في المجال
- استعمال مصادر الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية ، الرياح ....الخ) ودمجها في نظام الإنارة الليلية بتخزين الطاقة واستخدمها .

أ-3-3- النظافة وتسير النفايات داخل الحي:

من خلال الدراسة التحليلية والميدانية للمنطقة وجدنا أنها تعاني من غياب وانعدام النظافة والانتشار العشوائي للمفارغ لذا قررنا التدخل وفق الاقتراحات التالية :

- يجب أن تكون حاويات القمامة في متناول اليد للصغار والكبار بحيث توضع بإ رتفاع مناسب في الموقع الملائم .
- توضع في أماكن محددة في مجال الحي السكني ("مواقف السيارات، مساحات العمومية، الحدائق، المحطات و بالقرب من مداخل المباني و المرافق... الخ) .
- اختيار حاويات تكون ذات نوعية جيدة مقاومة للعوامل الخارجية وحسب طبيعة النفايات الحضرية (صلبة، منزلية ...الخ) .
- وضع مخطط تقني لتسير النفايات الحضرية لرفع من كفاءة عملية معالجة النفايات .

الصورة رقم (42-43) : نموذج مقاعد جلوس

الصورة رقم (44) : نموذج حاويات قمامة

المصدر : https: www.pinterest.com

ب : إقتراحات عامة للتهيئة وعمليات التدخل بمدينة الشريعة حسبما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) :

ب – 1 الصرف الصحي بمدينة الشريعة :

- تهيئة المجاري المائية من أجل الحد من توسعها، كما ننصح بخلق قناة الحماية من الفيضانات على مستوى مدينة الشريعة بسبب خطر الواد الكبير.
- إقتراح نقب يقدر صبيبه المستغل بـ 10 ل/ثا لنقل مياه هذا النقب في قناة للتموين المباشر لحي البراهمية .
- إن شبكة الصرف الصحي في مدينة الشريعة من النوع الأحادي ذات أقطار مختلفة تتراوح مابين (Ø300 و Ø 1000) مم ، مصنوعة من الإسمنت المضغوط تصب مياه الشبكة في المجمع المائي ومن ثم في وادي الشريعة وعليه يقترح المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) مايلي:
  - إنشاء محطة لتصفية المياه المستعملة و ذلك للحد من تلوث وادي الشريعة الكبير حفاظا على البيئة و منع الفلاحين من السقي بهذه المياه الملوثة بما أن المياه المصفاة توجه لسقي الأراضي الفلاحية

ب–2 البيئـة:

- زيادة إمكانيات النقل بـ 16 شاحنة ضاغطة سعة 2.5 طن بدورتين يوميا.
- التقليل من عدد الدورات اليومية لجمع النفايات للحفاظ على إمكانيات النقل والبيئة والتركيز على الفترة الصباحية من 05–08 وإضافة الفترة المسائية في فصل الصيف.
- زيادة عدد عمال النظافة بـ 50 عامل.
- إعادة توزيع حاويات ما قبل الجمع كمايلي: حاويات 1100 لتر في السكن الجماعي، حاويات 240 لتر في السكن الفردي والأحياء التجارية و حاويات 140 لتر في التجهيزات.
- إنشاء مفرغة خاصة لمعالجة النفايات الهامدة.
- توسيع مركز الردم التقني بالبلدية نظرا للكمية الكبيرة المتزايدة للنفايات المنزلية في اليوم التي قدرت سنة 2034 إلى 67.5 طن.
- إعادة تقسيم قطاعات الجمع إلى مناطق متجانسة (سكن جماعي، سكن فردي، تجهيزات).
- استكمال تهيئة واد الشريعة.
- إنشاء مساحات خضراء حسب القانون 06/07 المؤرخ في 2007/05/13 الخاص بتسييرها وتهيئتها وحمايتها لما لها من أهمية بيئية و حضارية في إطار التنمية المستدامة.

ج- إقتراحاتنا من خلال واقع التوسع العمراني في مدينة الشريعة :

جاءت هذه الإقتراحات على ما إرتأينا نحن من خلال واقع مدينة الشريعة و منه قمنا بوضع مجموعة إقتراحات خاصة من أجل الحد من بعض المشاكل التي تهدد المدينة و هي كالأتي :

- تغيير نمط السكن من فردي إلى جماعي و القضاء على السكنات الفوضوية التي ملأت المدينة حيث شوهت مظهرها و جعلت توسعها عشوائي بتشديد الرقابة على استهلاك العقار وتجنب الوقوع مستقبلا في إشكالية السكن الفوضوي وهذا ما لاحظناه في حي البراهمية و حي المباركية .
- بالنظر إلى أن هذه السكنات الفوضوية لا يمكننا إزالتها كليا و بالتالي إقترحنا ترميمها و تنظيمها وفق خطط متماشية مع النسيج الحضري .
- و فيما يخص الأراضي ذات الملكية العقارية التابعة للدولة يجب مراقبتها من مشكل السكن الفوضوي ، أما أراضي الخواص خاصة الفلاحية فيجب تشجيع الاستثمار الفلاحي فيها ودعمها من طرف الدولة .
- الإهتمام بشبكة الموصلات و ذلك لضمان فعالية أكبر لها على المجال بإعتبارها عنصرا مهيكلا وحيويا ولدورها الإيجابي في تحقيق التعاون بين الاحياء العمرانية .
- تجديد شبكة الصرف الصحي وفصلها عن شبكة الصرف مياه الأمطار في بعض الأحياء من المدينة والتي هي بحاجة إلى إعادة النظر فيها لقدمها وامتلائها بالطمي والحصى ، مع مراعاة المقاييس المعمول بها في عملية تركيب وإختيار الأقطار.
- إعادة تهيئة جميع الطرق الرئيسية منها والثانوية بتعبيدها مع إحترام المقاييس التقنية المتعارف عليها.
- تصليح الأرصفة الموجودة والتي أغلبها في حالة رديئة ، مع وضع أرصفة جديدة في الأماكن التي تنعدم بها وترك مساحات لغرس الأشجار بها .
- إحداث تنمية ونشاطات محلية للأحياء السكنية بغية المساهمة في تخفيف الضغط المتزايد الذي يتعرض له وسط المدينة (إنشاء مراكز تجارية بعدد كافي) .
- إنشاء مساحات خضراء وتهيئة الساحات العمومية مع العلم أن المدينة تعرف نقص كبير للمساحات الخضراء والساحات العمومية .
- تجديد الأنسجة القديمة التي نشأت منذ الحقبة الإستعمارية والتي تعاني من رداءة حالة بناياتها، حيث يكون التدخل بها بتجديد البنايات خاصة بوسط المدينة .
- إحياء المجال الحضري بواسطة توفير وتحسين مختلف الفضاءات المجاورة للسكن المهمة في حياة سكان المدينة داخل أحيائها.

ثالثا : تقدير الإحتياجات المستقبلية حسب ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير :

ترتبط عملية التقديرات في مختلف المجالات أساسا بالمستقبل لما لها من أهمية كبيرة في تهيئة المجال وتنظيمه كما تعد المنطلق الرئيسي لأي عملية تهيئة .

1- **التقديرات السكانية:** تعد هذه الأخيرة الركيزة الأساسية لأي عملية تخطيط بما أنها تسمح بتقدير مختلف الحاجيات من تجهيزات إدارية إجتماعية وتعليمية للسكان، حيث إعتمد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الشريعة في تقدير الزيادة السكانية على معدلات النمو المقترحة في مخطط تهيئة الإقليم الخاص بولاية تبسة والمستنبط من الديوان الوطني للإحصاء، وكانت التقديرات كمايلي:

الجدول رقم (18) : التقديرات السكانية لمدينة الشريعة حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

المنطقة	عدد السكان (نسمة) 2019	معدل النمو المقترح	تقديرات المدى القريب 2024	معدل النمو المقترح	تقديرات المدى المتوسط 2034
مدينة الشريعة	**78340**	**1.36**	**83797**	**1.31**	**95445**

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية الشريعة 2015

2- تقدير الإحتياجات السكنية وكذا التجهيزات :

يبين الجدول أعلاه أن عدد السكان يتوقع أن يصل إلى 83797 نسمة على المدى القريب 95445 نسمة على المدى المتوسط .

إعتمد الخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في تقدير الاحتياجات الضرورية لحظيرة السكن في مجال الدراسة خلال المدى القريب، المتوسط وذلك على أساس : اعتماد معدل شغل مسكن بـ 05 أفراد/المسكن .

الجدول رقم (19) : تقديرات المساكن لمدينة الشريعة حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

التعيين	عدد السكان (نسمة)	عدد المساكن	معدل إشغال المسكن
المدى القريب (2024)	83797	16759	5.00
المدى المتوسط (2034)	95445	19089	5.00

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية الشريعة 2015

حسب المادة رقم 04 من القانون 06/06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 من القانون التوجيهي للمدينة، فإن: مدينة الشريعة مدينة متوسطة وهذا عند آفاق (2034) المدى المتوسط في هذه المراجعة، وعليه يمكن تصنيف مدينة الشريعة مدينة متوسطة تسير في اتجاه مدينة كبيرة ، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير إقترح التجهيزات التي نراها ضرورية آخذ بعين الاعتبار جميع التجهيزات المبرمجة والمقترحة في مخططات شغل الأراضي المصادق عليها والتي في طور الدراسة تفاديا لتكرارها، وعليه كانت المرافق المقترحة كمايلي:

الجدول رقم (20) : تقدير التجهيزات لمدينة الشريعة حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

الأمدية	صنف التجهيز	العدد	نوع التجهيز	المساحة بالمتر المربع	مجموع مساحة نوع التجهيز بالمتر مربع	مجموع المساحات بالهكتار
	تعليمية	05	مدارس ابتدائية صنف ج	4000	20000	4
		01	إكمالية قاعدة 5	8000	8000	
		01	ثانوية	12000	12000	
	صحية	01	عيادة متعددة الخدمات	2500	2500	2.45
		01	عيادة توليد	6000	6000	
			فروع إدارية	10000	10000	
		01	أمن حضري	1000	1000	
		01	فندق	5000	5000	
	الرياضية الترفيهية والثقافية	01	مسبح	5000	5000	5.87
		01	قاعة متخصصة نوع 40/20	1200	1200	
		02	مكتبين للبلدية	4000	8000	

		06	ملاعب جواريه	1250	7500	
		03	ملاعب كرة القدم	8000	24000	
		03	قاعات متعددة النشاطات	1000	3000	
		01	ملاكز ثقافي	5000	5000	
		01	ساحة عمومية	5000	5000	
	دينية	02	مسجدين	5000	10000	1
	تجارية	01	مساحات تجارية	40000	40000	4
المتوسط	تعليمية	04	مدارس ابتدائية صنف ج	4000	16000	5.2
		03	إكمالية قاعدة 05	8000	24000	
		01	ثانوية	12000	12000	
	صحية	01	عيادة متعددة الخدمات	2500	2500	0.25
	إدارية		فروع إدارية	10000	10000	2.1
		01	أمن حضري	1000	1000	
		01	محطة نقل حضري	5000	5000	
		01	مضمار تعليم السياقة	5000	5000	
	الرياضية الترفيهية و الثقافية	01	مكتبة بلدية	4000	4000	3.22
		05	ملاعب جواريه	1250	6250	
		02	ملاعب كرة القدم	8000	16000	
		02	قاعة متعددة النشاطات	1000	2000	
		01	دار شباب	1500	1500	
		01	ساحة عمومية	2500	2500	
	دينية	02	ساحة عمومية	2000	4000	0.4

	تجارية	01	سوق مغطى	10000	10000	1
مجموع المساحات						**29.49**

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية الشريعة 2015 + معالجة الطالبين 2019

من خلال المساحات المخصصة للتوسع على المدى القريب و المتوسط ، و التي خصصها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU ضمن القطاعات المبرمجة للتعمير حيث خصص لها مساحة توسع ب 261.34 هكتار متمثلة في سكنات فردية و جماعية حيث قدر عدد السكنات على المدى القريب ب 16759 مسكن و 19089 مسكن على المدى المتوسط ما يبين لنا أن أعداد المساكن التي ستنجز خلال المديين القريب و المتوسط هي 4077 مسكن بالنظر إلى عدد المساكن الحالي المقدر ب 15010 مسكن إضافة إلى تجهيزات متعددة الأنواع بمساحة 29.46 هكتار (الجدول رقم 20) ، و علي ضوء هذه التقديرات يتبين لنا أنا المساحة التي خصصها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هي مساحة كافية لتلبية هذه التقديرات الإحتياجية للسكنات و التجهيزات بما في ذلك الفضاءات المجاورة للسكن من شبكات الطرق و المساحات الخضراء و مساحات اللعب و غيرها .

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم معرفة اتجاه التوسع العمراني الحالي و على المدى المتوسط نجد أن أهم النقائص و السلبيات المسجلة على مستوى المدينة بصفة عامة و على منطقة التوسع الحالي بصفة خاصة ومن هذا المنطلق وضعت مختلف عمليات تدخل التهيئة الحضرية على المجال و تدارك هذه النقائص و من أهم التدخلات:

- التدخل على مستوى الشبكات و هيكلة و تعبيد وتهيئة الطرقات سواء بمنطقة التوسع الحالي و على المدينة ككل.
- تقدير إحتياجات على مستوى السكن و التجهيزات مساحاتيا و كميا (عدديا) على المديين القريب المتوسط و البعيد.
- وضع توصيات لعدم استنزاف المجال من طرف السلطات العمومية و عدم اختراق لما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

إن من أهم المشاكل التي تواجه المدن في الوقت الحاضر التوسع العمراني الغير منظم لما له من انعكاسات سلبية على السكان و المجال في حد ذاته، حيث يعتبر التنظيم المجالي المنطلق الأساسي للدراسة الجغرافية بتدخل الانسان على المجال من أجل التوظيف الأمثل للمجال قصد التحكم في التوسع العمراني.

فمن خلال هذه دراستنا التي مرت بعدة مراحل والمجسدة في أربعة فصول تمكننا من الوقوف على أهم المميزات و المشاكل التي تعاني منها مدينة الشريعة، وهذا فيما يخص كافة جوانب الدراسة ويمكن إدراج ذلك في النقاط التالية:

- موقع استراتيجي مميز و هام ذو شهرة تاريخية.
- موضع منبسط على نسبة إنحدار لا تتعدى 03 ٪.
- توسع عمراني كبير وسيادة السكن الفردي المنظم بحاجة لتكثيف التجهيزات به.
- تم وضع نظرة مستقبلية تتوافق بين التوسع الحالي و ما اقترح لتخطيطه على المديين القريب و المتوسط للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للتقليل من المشاكل و لو بشكل نسبي مناشدين بذلك تحقيق أفضل تنظيم يستند على أساس التهيئة لتلبية العجز، وينطلق من معطيات واقع المدينة و متطلباتها، وكخطوة أولى لإستصلاح هذا المجال وتنظيمه قمنا بمجموعة من التدخلات على مواضع
- مختلفة من المدينة، وفق عمليات التهيئة الحضرية ، وبهذا ينبغي أن تساعد هذه العمليات في تنظيم عمليات التوسع العمراني، وهذا يعني أن المجال الحالي للمدينة بمقدوره أن يستوعب الطلب المتزايد على المساحات المخصصة للتوسع نحو الجهة الشرقية الجنوبية.

وفي الأخير لا نستطيع الجزم بأننا توصلنا إلى حلول نهائية لهذه الإشكالية، لأن أي عمل لا يخلو من عوائق في الإعداد أو النقائص وهو الشيء الذي لا نستثني منه عملنا هذا المتواضع، غير أننا حاولنا الإلمام بمعظم الجوانب التي تخدم الموضوع ، عن طريق توضيح الوضع القائم، تبيان المشاكل و صياغة المقترحات التي نراها بمنظورها هادفة و مناسبة، لتبقى هذه الدراسة ولتطبيقها على أرض الواقع في حاجة إلى دراسات مكملة و معمقة و تضمن التطبيق الجيد لها، ويبقى هدفنا الأول و الأخير هو تحقيق تنظيم جيد لمدننا و الرقي إلى أسمى المراتب وهذا من خلال الدراسة السلمية و التخطيط المحكم.

المراجع

قائمة المراجع :

مراجع باللغة العربية :

1- الكتب باللغة العربية :

- خلف الله بوجمعة ، العمران و المدينة ، دار الهدى ، 2005 .
- د-بشير تيجاني (2000) التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - ص28 .

2- المذكرات و الرسائل الجامعية :

- إبراهيم الخليل بوزيدي، الشيخ بن ديدينة. دور التوسع في تنمية المدينة دراسة حالة مدينة حاسي بحبح،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، المسيلة، جامعة محمد بوضياف، 2017/2016.
- أسماء ،شناح. التوسع العمراني بين التخطيط والتطبيق دراسة حالة مدينة رأس الوادي. مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، المسيلة، جامعة محمد بوضياف، 2017/2016 .
- السعيد، تايب. دور التحسين الحضري في إطار الحياة الحضرية داخل الأحياء السكنية دراسة الحالة حي 200 سكن إجتماعي بالشريعة. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، تبسة، جامعة تبسة ،2016.

- حسينة ،بوشفرة. إشكالية التوسع العمراني بمدينة جيجل وحتمية إعادة الإنتشار إلى التوابع، التوابع ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسنطينة، جامعة منتوري، 2006.
- حمزة وشام ،مريم بغلول. النمو الحضري وإشكالية التوسع العمراني - حالة مدينة سكيكدة. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي، 2015/2014.

- خولة ،بالطيب. الإرتقاء العمراني في المناطق العشوائية لمدينة خنشلة دراسة حالة حي الحسناوي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، أم البواقي ،جامعة العربي بن مهيدي، 2017/2016.

- رابح ،بعوش. التجديد الحضري لمراكز المدن حالة مركز مدينة ميلة. مذكرة لنيل شهادة الماستر ، أم البواقي ،جامعة العربي بن مهيدي، 2017/2016.

- رابح ،بن يحي. أثر النمو الحضري على المحيط العمراني ، دارسة حالة مدينة باتنة - من أجل مدينة مستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،قسنطينة، جامعة منتوري، 2004-2005.

- رضا، ذياب. البعد البيئي للتنمية المستدامة بمدينة الشريعة حالة تسيير المساحات الخضراء. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسنطية، جامعة منتوري، 2015-2016.
- سليم ،براقدي. إشكالية التوسع والمشكلات المتعددة – تشخيص، تحليل ومعالجة. مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسنطينة ،جامعة منتور ي، 2005/2004.
- سليمان ،غويزي. إشكالية التوسع الحضري بمدينة بشار. مذكرة لنيل شهادة ماجستير، وهران، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد ،2016.
- عبد الهادي ساردو، مشري عبد القادر. إشكالية نمو مجمعة حضرية صغيرة وعوائق توسعها حالة مدينة لرجام تيسمسيلت، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة، وهران، جامعة وهران – السانيا ،2006/2005.
- علي مدثر، حسن عكاشة. التوسع العمراني الحضري على الأراضي الزارعية (شمبات)، بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس ،السودان ،جامعة الخرطوم ،2000.
- فاطمة، التوهامي. إشكالية التوسع العمراني في المدن عواصم الولايات – العوائق – الإحتياجات – الخيارات – دراسة حالة مدينة أدرار. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ،المسيلة، جامعة محمد بوضياف، 2016-2017.
- فهمي، تومي. إشكالية تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري دارسة حالة مدينة الشريعة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،قسنطينة، جامعة قسنطينة 03، 2017.
- محمد، حاج بن فطيمة. التوسع العمراني وأثره على إستنزاف المجال دراسة حالة مدينة الجلفة. مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر، المسيلة ،جامعة محمد بوضياف، 2015/2014.
- هاجر ،بلغالم. التوسع العمراني في ظل التوسع الحضري حالة مدينة عين البيضاء. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،أم البواقي ،جامعة العربي بن مهيدي ،2014/2013.
- هدى عبد المالك، ليليا الوافي. البعد البيئي للتنمية المستدامة (تسيير النفايات الحضرية المنزلية في مدينة الشريعة) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تبسة ،جامعة تبسة، 2018.
- وسيلة ،كميش. إشكالية التدخل في النسيج الحضري حالة بلدية وادي قريش. مذكرة مشروع نهاية الدراسة لنيل شهادة مهندس دولة ،الجزائر،جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا ،2010/2009.

3- النصوص القانونية والتنظيمية

- القانون رقم 04-05 المؤرخ في 27 جمادى 1425 الثاني الموافق ل 14 أوت عام سنة 2004 ، يعدل و يتمم ، القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأول عام 1411 الموافق لأول ديسمبر سنة 1990 و المتعلق بالتهيئة و التعمير، الجريدة الرسمية العدد 51 بتاريخ 15 أوت 2004.
- قانون رقم 06/06، المؤرخ في 2006/02/20، المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد15، الصادرة بـ 12-03-2006.

4- المصادر :

- الديوان الوطني للإحصاء، 1998 .
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الشريعة (المرحلة الأولى) أوت 2014 .
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الشريعة 2015 المرحلة الثانية والثالثة.
- *مديرية التجارة لولاية تبسة إحصائية سنة 2016* .
- مديرية التربية لولاية تبسة إحصائيات سنة 2016 .
- مركز التكوين المهني و التمهين قاسمي لمين الشريعة 2019 .
- المصلحة التقنية لبلدية الشريعة ، مكتب الشبكات ، 2019 .

5- مراجع باللغة الأجنبية:

- Les équipements public et la ville : problématique du dialogue entre le projet de l'équipement et le projet urbain page 17.

الملاحق

الملحق رقم 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي تبسة -تبسة-

كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة والحياة

قسم علوم الأرض و الكون

شعبة الجغرافيا وتهيئة الإقليم- تخصص تهيئة حضرية

استمارة البحث الميداني

السلام عليكم :

نحن طلبة تخصص تهيئة حضرية نقوم بإعداد بحث يخص مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، بحاجة لمساهمتكم في إتمام العمل بنجاح ، حيث يتعلق الموضوع بالتوسع العمراني لمدينة الشريعة بين الواقع و الأفاق ، لذا نرجو منكم الإجابة على الأسئلة بجدية وهي لن تأخذ من وقتكم الكثير علما أن هذه المعلومات ستستعمل لأغراض علمية فقط .

ضع علامة (X) في الخانة المناسبة .

❖ **المعلومات الشخصية :**

01/ إسم الحي :.....

02/ السن :.....

الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

المستوى التعليمي : دون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

المهنة :.....

03/ ما اسم مكان ميلادك الأصلي.....

04/ ما هو مكان إقامتك السابقة . مركز المدينة ☐ التجمعات الثانوية ☐ المناطق المهجرة ☐ أخرى ☐ حدد .....

05/ منذ متى وأنت تسكن هنا.....

06/ ما سبب إقامتك (قدومك) في هذا الحي :.....

❖ **المسكن :**

07/ عدد الأفراد الموجودة بالمسكن :.....

08/ عدد الغرف الموجودة بالمسكن: F2 ☐ F3 ☐ F4 ☐ F5 ☐

09/ ماهي الطبيعة القانونية لمسكنكم : ملك☐ إيجار عام☐ إيجار خاص ☐ وراثي☐ أخرى☐ حدد.....

10/ ما هو نمط مسكنك : - سكن فردي حديث ☐ - سكن فردي قديم (حوش) ☐ - سكن جماعي ☐ - سكن نصف جماعي ☐

11/ الحالة الداخلية للمسكن : جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة ☐

12/ أهم النقائص التي تعاني منها البنية السكنية (الدمارة) :

المدخل ☐ السلم ☐ الشرفة ☐ الفتحات ☐

❖ **مشاكل الفضاءات الخارجية المجاورة للسكن**

13/ ما المشاكل التي يعاني منها الحي السكني : المساحات الخضراء ☐ مساحات اللعب ☐ الطرق والشبكات ☐ مواقف سيارات ☐

14/ ما هو مستوى ربط حيكم السكني بشبكة الطرق : منعدم ☐ متوسط ☐ جيد ☐
كيف هي حالة الطرق إذا كانت متوفرة : جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة ☐
كافية ☐ غير كافية ☐
15/ هل الحي مغطي بكافة أنواع الشبكات التالية :
الماء: نعم ☐ لا ☐ في حالة لا ما هي طرق التموين بالمياه لمسكنكم.....
كهرباء : نعم ☐ لا ☐ في حالة لا ما هي الطريقة المستعملة لربط مسكنكم بشبكة الكهرباء .....
غاز : نعم ☐ لا ☐ في حالة لا ما هي الطريقة المستعملة لتموين مسكنكم بالغاز .....
قنوات صرف المياه : نعم ☐ لا ☐ في حالة لا ما هي طريقة التصريف المستعملة .....
هاتف : نعم ☐ لا ☐

❖ التأثيث الحضري

16/ هل يحتوي الحي السكني علي عناصر التأثيث الحضري : نعم ☐ لا ☐

15/ هل يتوفر الحي علي أماكن لرمي النفايات : نعم ☐ لا ☐

و هل هي : كافية ☐ غير كافية ☐

17/ هل يتوفر الحي علي أعمدة الإنارة : نعم ☐ لا ☐
18/ هل يتوفر الحي علي أثاث الإعلام والاتصال : نعم ☐ لا ☐
و هل هي : كافية ☐ غير كافية ☐
19/ من أين تقتنوا حاجياتكم اليومية : من الحي الذي تسكن فيه ☐ من الأحياء المجاورة ☐ من وسط (مركز) المدينة ☐
20/ ماهي التجهيزات التي تنقصكم وتودون وجودها (تجهيزات تعليمية ،صحية ،تجارية، ترفيهية): حدد.....
.....

❖ لجنة الحي ومشاركة السكان

21/ هل توجد لجنة الحي : نعم ☐ لا ☐
22/ هل تشارك في نشاطات التي تقوم بها اللجنة : نعم ☐ لا ☐
ما دورك اتجاهك لجنة الحي : مشاركة بالرأي والاقتراح ☐ مشارك بالتمويل ☐ المشاركة بالإنجاز والصيانة ☐
23/ هل استفاد حيكم من عملية تحسين حضري سابقة : نعم ☐ لا ☐
24/ هل ستشاركون في عملية التحسين الحضري المقترحة لحيكم : نعم ☐ لا ☐
و ما هو إسهامكم في العملية : مشاركة بالرأي والاقتراح ☐ مشارك بالتمويل ☐ المشاركة بالإنجاز والصيانة ☐
- هل أنت مرتاح بالمسكن :.....نعم ☐ لا ☐
في حالة لا لماذا.....
هل أنت مرتاح في الحي: نعم ☐ لا ☐ - في حالة لا لماذا.....
- هل ترحل إن منحت لك الفرصة : نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم لماذا.....
إلى أين .....

❖ إقتراحات السكان حول الحي السكني وفق ما ذكر سابقا:

25 / عناصر الإطار المبني :
.....
.....
.....
26 /عناصر الإطار الغير المبني :
.....
.....
.....

وفي الأخير تقبلو منا فائق التقدير والاحترام وشكرا .

الملحق رقم 02

★

قانون رقم 06 – 06 مؤرخ في 21 محرّم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لاسيما المواد 119 و 120 و122 و 126 و 127 و180 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–58 المؤرخ في20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–74 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري،

– وبمقتضى القانون رقم 84–17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 85–05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 88–02 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتعلق بالتخطيط،

– وبمقتضى القانون رقم 90–08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–25 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

– وبمقتضى القانون رقم 90–31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالجمعيات،

– وبمقتضى القانون رقم 91–11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 98–04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي،

– وبمقتضى القانون رقم 01–03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار،

– وبمقتضى الأمر رقم 01–04 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها،

– وبمقتضى القانون رقم 01–13 المؤرخ في 17جمادى الأولى عام 1422 الموافق 7 غشت سنة 2001 والمتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه،

– وبمقتضى القانون رقم 01–14 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 19 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 01–18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– وبمقتضى القانون رقم 01–19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،

– وبمقتضى القانون رقم 01–20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 02–02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه،

– وبمقتضى القانون رقم 02–08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها،

– وبمقتضى القانون رقم 03–10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 04–20 المؤرخ في 13 ذي القعدة 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

المادة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة، في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

يتم تصميم وإعداد سياسة المدينة وفق مسار تشاوري ومنسق.

ويتم وضعها حيز التنفيذ في إطار اللاتمركز واللامركزية والتسيير الجواري.

الفصل الأول
المبادىء العامة

المادة 2 : المبادئ العامة لسياسة المدينة هي :

التنسيق والتشاور: اللذان بموجبهما، تساهم مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين في تحقيق سياسة المدينة بصفة منظمة ومنسجمة وناجعة، انطلاقا من خيارات محددة من طرف الدولة وبتحكيم مشترك،

اللاتمركز : الذي بموجبه تسند المهام والصلاحيات القطاعية إلى ممثلي الدولة على المستوى المحلي،

اللامركزية : التي بموجبها تكتسب الجماعات الإقليمية سلطة وصلاحيات ومهام بحكم القانون،

التسيير الجواري : الذي بموجبه يتم بحث ووضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن، بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجمعوية، في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطه المعيشي وكذا تقدير الآثار المترتبة على ذلك وتقييمها،

التنمية البشرية : التي بموجبها يعتبر الإنسان المصدر الأساسي للثروة والغاية من كل تنمية،

التنمية المستدامة : التي بموجبها تساهم سياسة المدينة في التنمية التي تلبي الحاجات الآنية دون رهن حاجات الأجيال القادمة،

الحكم الراشد : الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية،

الإعلام : الذي بموجبه يتمكن المواطنون من الحصول بصفة دائمة على معلومات حول وضعية مدينتهم وتطورها وآفاقها،

الثقافة : التي بموجبها تشكل المدينة فضاء للإبداع والتعبير الثقافي، في إطار القيم الوطنية،

المحافظة : التي بموجبها تتم صيانة الأملاك المادية والمعنوية للمدينة والمحافظة عليها وحمايتها وتثمينها،

الإنصاف الاجتماعي : الذي بموجبه يشكل الانسجام والتضامن والتماسك الاجتماعي العناصر الأساسية لسياسة المدينة.

الفصل الثاني
التعاريف والتصنيف

المادة 3 : يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي :

المدينة : كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية،

الاقتصاد الحضري : كل النشاطات المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات المتواجدة في الوسط الحضري أو في المجال الخاضع لتأثيراته،

عقد تطوير المدينة : اتفاق اكتتاب مع جماعة إقليمية أو أكثر و/أو فاعل أو شريك اقتصادي أو أكثر في إطار النشاطات والبرامج التي تنجز بعنوان سياسة المدينة.

المادة 4 : زيادة على الحاضرة الكبرى والمساحة الحضرية والمدينة الكبيرة والمدينة الجديدة والمنطقة الحضرية الحساسة، المحددة طبقا للتشريع المعمول به، يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي :

المدينة المتوسطة : تجمع حضري يشمل ما بين خمسين ألف (50.000) ومائة ألف (100.000) نسمة،

المدينة الصغيرة : تجمع حضري يشمل ما بين عشرين ألف (20.000) وخمسين ألف (50.000) نسمة،

التجمع الحضري : فضاء حضري يشمل على الأقل خمسة آلاف (5.000) نسمة،

الحي : جزء من المدينة يحدد على أساس تركيبة من المعطيات تتعلق بحالة النسيج العمراني وبنيته وتشكيلته وعدد السكان المقيمين به.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادة 5 : زيادة على تصنيفها حسب الحجم السكاني، تصنف المدن حسب وظائفها ومستوى إشعاعها المحلي والجهوي والوطني والدولي، وعلى وجه الخصوص، تراثها التاريخي والثقافي والمعماري.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث
الإطار والأهداف

المادة 6 : تهدف سياسة المدينة إلى توجيه وتنسيق كل التدخلات، لاسيما تلك المتعلقة بالميادين الآتية :

– تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي،

– القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية،

– التحكم في مخططات النقل والتنقل، وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها،

– تدعيم الطرق والشبكات المختلفة،

– ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتربية والتكوين والسياحة والثقافة والرياضة والترفيه،

– حماية البيئة،

– الوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان،

– مكافحة الآفات الاجتماعية والإقصاء والانحرافات والفقر والبطالة،

– ترقية الشراكة والتعاون بين المدن،

– اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والدولية.

المادة 7 : تهدف سياسة المدينة إلى تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف ويتم تجسيدها من خلال عدة مجالات: مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري والمجال الحضري والثقافي والمجال الاجتماعي و مجال التسيير والمجال المؤسساتي.

يحتوي كل مجال من المجالات المذكورة، على أهداف محددة مندمجة ضمن خطة شاملة يتم وضعها حيز التنفيذ.

يتم وضع مجموع هذه المجالات، حيز التنفيذ طبقا للكيفيات المحددة في المادة 13 أدناه.

المادة 8 : يهدف مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري، إلى ما يأتي :

– المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية،

– الحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية،

– ترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة،

– ترقية التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

المادة 9 : يهدف المجال الحضري والثقافي إلى التحكم في توسع المدينة بالحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق الساحلية والمناطق الحمية عن طريق ضمان ما يأتي :

– تصحيح الاختلالات الحضرية،

– إعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه لتفعيل وظيفته،

– المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي والمعماري للمدينة وتثمينه،

– المحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها،

– تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية،

– ترقية وسائل النقل لتسهيل الحركة الحضرية،

– وضع حيز التطبيق نشاطات عقارية تأخذ بعين الاعتبار وظيفية المدينة،

– ترقية المسح العقاري وتطويره.

المادة 10 : يهدف المجال الاجتماعي إلى تحسين ظروف وإطار المعيشة للسكان عن طريق ضمان ما يأتي:

– مكافحة تدهور ظروف المعيشة في الأحياء،

– ترقية التضامن الحضري والتماسك الاجتماعي،

– ترقية وتطوير النشاطات السياحية والثقافية والرياضية والترفيهية،

– المحافظة على النظافة والصحة العمومية وترقيتهما،

– الوقاية من الانحرافات الحضرية،

– تدعيم التجهيزات الاجتماعية والجماعية.

المادة 11 : يهدف مجال التسيير إلى ترقية الحكم الراشد عن طريق ما يأتي :

– تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة،

– توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها،

– تأكيد مسؤولية السلطات العمومية ومساهمة الحركة الجمعوية والمواطن في تسيير المدينة،

– دعم التعاون بين المدن.

المادة 12 : يهدف المجال المؤسساتي إلى ما يأتي :

– وضع إطار وطني للرصد والتحليل والاقتراح في ميدان سياسة المدينة،

– ترقية تمويل سياسة المدينة في إطار مساهمات الميزانية الوطنية والمالية المحلية والآليات المستحدثة كالاستثمار والقرض طبقا للسياسة الاقتصادية الوطنية،

– تدعيم متابعة الهيئات المختصة تنفيذ سياسة المدينة والبرامج والنشاطات المحددة في هذا الإطار، ومراقبتها.

الفصل الرابع
الفاعلون والصلاحيات

المادة 13 : تبادر الدولة بسياسة المدينة وتديرها، كما تحدد الأهداف والإطار والأدوات بالتشاور مع الجماعات الإقليمية.

المادة 14 : طبقا لأحكام المادة 13 أعلاه، تحدد السلطات العمومية سياسة المدينة عن طريق :

– تحديد الاستراتيجية بتسطير الأولويات لتحقيق التنمية المستدامة للمدينة،

– توفير شروط التشاور والنقاش بين مختلف المتدخلين في سياسة المدينة،

– تحديد المواصفات والمؤشرات الحضرية وكذا عناصر التأطير والتقييم والتصحيح للبرامج والنشاطات المحددة،

– إيجاد الحلول لإعادة تأهيل المدينة وإعادة تصنيف المجموعات العقارية وإعادة هيكلة المناطق الحضرية الحساسة،

– تصميم ووضع سياسات تحسيسية وإعلامية موجهة للمواطنين،

– وضع حيز التنفيذ أدوات التدخل والمساعدة على اتخاذ القرار قصد ترقية المدينة،

– تفضيل الشراكة بين الدولة والجماعات الإقليمية والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، قصد وضع حيز التنفيذ برامج سياسة المدينة،

– السهر على تناسق الأدوات المتعلقة بسياسة المدينة وضمان مراقبة وتقييم أدائها.

المادة 15 : توضع حيز التنفيذ البرامج والنشاطات المحددة في إطار سياسة المدينة من طرف الجماعات الإقليمية التي يتعين عليها التكفل بتسيير المدن التابعة لها، في كل مايتعلق بنموها، والمحافظة على أملاكها المبنية ووظائفها ونوعية ظروف معيشة سكانها، ضمن احترام الصلاحيات المخولة لها قانونا.

المادة 16 : يساهم المستثمرون والمتعاملون الاقتصاديون، في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها، في تحقيق الأهداف المندرجة ضمن إطار سياسة المدينة، لاسيما في ميدان الترقية العقارية وتنمية الاقتصاد الحضري وتنافسية المدن.

المادة 17 : يتم إشراك المواطنين في البرامج المتعلقة بتسيير إطارهم المعيشي وخاصة أحيائهم، طبقا للتشريع الساري المفعول.

تسهر الدولة على توفير الشروط والآليات الكفيلة بالإشراك الفعلي للمواطن في البرامج والأنشطة المتعلقة بسياسة المدينة.

الفصل الخامس
الأدوات والهيئات

المادة 18 : أدوات وهيئات سياسة المدينة هي :

– أدوات التخطيط المجالي والحضري،

– أدوات التخطيط والتوجيه القطاعية،

– أدوات الشراكة،

– أدوات الإعلام والمتابعة والتقييم،

– أدوات التمويل،

– الإطار الوطني للرصد والتحليل والاقتراح في ميدان سياسة المدينة.

القسم الأول
أدوات التخطيط المجالي والحضري

المادة 19 : أدوات التخطيط المجالي والحضري هي :

– المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،

– المخطط الجهوي لجهة البرنامج،

– المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى،

– مخطط تهيئة الإقليم الولائي،

– المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران،

– مخطط شغل الأراضي،

– مخطط تهيئة المدينة الجديدة،

– المخطط الدائم لحفظ القطاعات واستصلاحها،

– مخطط الحماية واستصلاح المواقع الأثرية والمنطقة المحمية التابعة لها،

– المخطط العام لتهيئة الحظائر الوطنية.

القسم الثاني
أدوات التخطيط والتوجيه القطاعية

المادة 20 : يوضع إطار للتشاور والتنسيق بغرض ضمان التطبيق المتفق عليه والمتناسق والناجع لأدوات التخطيط والتوجيه القطاعية على مستوى المدينة، لاسيما تلك المتلعقة بحماية البيئة والتراث الثقافي والعمران والنقل والمياه والتجهيزات والمنشآت. ويكلف هذا الإطار باقتراح الإجراءات غير الواردة في أدوات التخطيط والتوجيه القطاعية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

القسم الثالث

أدوات الشراكة

المادة 21 : توضع حيز التنفيذ البرامج والنشاطات المحددة في إطار سياسة المدينة، عند الاقتضاء، طبقا للمادتين 13و14 أعلاه، عن طريق عقود تطوير المدينة التي يتم اكتتابها مع الجماعة الإقليمية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 22 : يمكن أن يبادر بنشاطات الشراكة بين مدينتين أو أكثر لإنجاز تجهيزات ومنشآت حضرية مهيكلة في إطار اتفاقيات تبرم بين الجماعات الإقليمية المسؤولة عن المدن المعنية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

القسم الرابع

أدوات الإعلام والمتابعة والتقييم

المادة 23 : يجب أن تحدد أدوات التقييم والإعلام الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي ووضعها حيز التطبيق في إطار سياسة مكيفة للمدينة.

كما يجب أن تحدد أدوات التدخل والمتابعة ووضعها حيز التطبيق قصد تسهيل التقييم وإدخال التصحيحات الملائمة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 24 : يخصص يوم في كل سنة للمدينة يدعى "اليوم الوطني للمدينة".

وتستحدث جائزة سنوية لأحسن وأجمل مدينة في الجزائر تدعى "جائزة الجمهورية للمدينة".

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

القسم الخامس

أدوات التمويل

المادة 25 : يتم تمويل الدراسات والنشاطات المعتمدة من طرف السلطات العمومية المختصة طبقا لأحكام المادتين 13 و14 أعلاه، عن طريق الموارد العمومية المحلية ومساهمة ميزانية الدولة، في إطار سياسة المدينة.

يمكن اتخاذ إجراءات مالية تحفيزية أو ردعية عن طريق القانون قصد توجيه سياسة المدينة.

القسم السادس

المرصد الوطني للمدينة

المادة 26 : ينشأ مرصد وطني للمدينة يدعى في صلب النص" المرصد الوطني".

يلحق المرصد الوطني بالوزارة المكلفة بالمدينة ويضطلع بالمهام الآتية :

– متابعة تطبيق سياسة المدينة،

– إعداد دراسات حول تطور المدن في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم،

– إعداد مدونة المدن وضبطها وتحيينها،

– اقتراح كل التدابير التي من شأنها ترقية السياسة الوطنية للمدينة على الحكومة،

– المساهمة في ترقية التعاون الدولي في ميدان المدينة،

– اقتراح إطار نشاط يسمح بترقية مشاركة واستشارة المواطن على الحكومة،

– متابعة كل إجراء تقرره الحكومة، في إطار ترقية سياسة وطنية للمدينة.

تحدد تشكيلة المرصد الوطني و تنظيمه وسيره عن طريق التنظيم.

الفصل السادس

أحكام نهائية

المادة 27 : زيادة على الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، تستفيد الحاضرة الكبرى لمدينة الجزائر من تدابير خاصة تحددها الحكومة بالتنسيق مع الجماعات المختصة إقليميا.

المادة 28 : في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، وزيادة على الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، يمكن اتخاذ تدابير تحفيزية خاصة لفائدة المدن، لاسيما تلك المتواجدة في المناطق الواجب ترقيتها وفي مناطق الجنوب والهضاب العليا.

المادة 29 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 21 محرّم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006.

عبد العزيز بوتفليقة

الملخص :

لقد تناول هذا البحث " التوسع العمراني بمدينة الشريعة – الواقع و الآفاق " حيث أن التوسع العمراني المتنامي لمدينة الشريعة أثر سلبا على الوسط الحضري داخلها ، مما أدى إلى ظهور أحياء سكنية مخططة غابت فيها التهيئة ، و أحياء سكنية غير مخططة نشأت بطابع فوضوي شوهت النسيج العمراني للمدينة ، و صعبت في عملية التحكم في توسع المدينة .

و بعد التطرق إلى دراسة المدينة طبيعيا و سوسيو إقتصاديا ، و عمرانيا أمام ما تواجهه المدينة من جملة المشاكل و نظرا لتزايد عدد السكان زاد من حدة الطلب على السكن و التجهيزات و ما آل إليه الوضع من استهلاك عفوي للمجال و توسع بطريقة عشوائية ، و إنطلاقا من دراسة واقع التوسع العمراني لمدينة الشريعة و التعرف على أنماط و محاور و عوائق و عراقيل توسعها قمنا بوضع مجموعة إقتراحات تتمحور حول التهيئة الحضرية بمختلف أرجاء المدينة و خاصة مناطق توسعها الحديثة و محاولة توجيه توسع المدينة مع تقدير إحتياجاتها المستقبلية و التي تساهم في تنظيمها و تخطيطها على آفاق مدينة نموذجية .

الكلمات المفتاحية :

التوسع العمراني – التطور العمراني – الواقع الحالي – الآفاق المستقبلية – مدينة الشريعة .

Abstract:

This study dealt with the "urban expansion in the city of cheria - reality and prospects" as the growing urban expansion of the city of Sharia has negatively impacted the urban environment within it, resulting in the emergence of residential neighborhoods planned absent in the initialization, and neighborhoods of unplanned chaotic construction of a distorted urban fabric Of the city, and was difficult to control the expansion of the city.

After considering the study of the city naturally and Socio economically, and urban facing the city of the problems and because of the increasing number of population has increased the demand for housing and equipment and the status of the situation of spontaneous consumption of the field and expand in a random way, and starting from Study the reality of the urban expansion of the city of Sharia and identify the patterns and axes, obstacles and obstacles to expansion We have developed a set of suggestions focused on the urbanization of various parts of the city, especially areas of modern expansion and try to guide the expansion of the city with the appreciation of the future needs and contribute to the organization and planning on Prospects Typical city.Model.

key words :

Urban expansion - Urban development - Current reality - Future prospects - City of Cheria .

الملخص :

لقد تناول هذا البحث " التوسع العمراني بمدينة الشريعة – الواقع و الآفاق " حيث أن التوسع العمراني المتنامي لمدينة الشريعة أثر سلبا على الوسط الحضري داخلها ، مما أدى إلى ظهور أحياء سكنية مخططة غابت فيها التهيئة ، و أحياء سكنية غير مخططة نشأت بطابع فوضوي شوهت النسيج العمراني للمدينة ، و صعبت في عملية التحكم في توسع المدينة .

و بعد التطرق إلى دراسة المدينة طبيعيا و سوسيو إقتصاديا ، و عمرانيا أمام ما تواجهه المدينة من جملة المشاكل و نظرا لتزايد عدد السكان زاد من حدة الطلب على السكن و التجهيزات و ما آل إليه الوضع من استهلاك عفوي للمجال و توسع بطريقة عشوائية ، و إنطلاقا من دراسة واقع التوسع العمراني لمدينة الشريعة و التعرف على أنماط و محاور و عوائق و عراقيل توسعها قمنا بوضع مجموعة إقتراحات تتمحور حول التهيئة الحضرية بمختلف أرجاء المدينة و خاصة مناطق توسعها الحديثة و محاولة توجيه توسع المدينة مع تقدير إحتياجاتها المستقبلية و التي تساهم في تنظيمها و تخطيطها على آفاق مدينة نموذجية .

الكلمات المفتاحية :

التوسع العمراني – التطور العمراني – الواقع الحالي – الآفاق المستقبلية – مدينة الشريعة .

Abstract:

This study dealt with the "urban expansion in the city of cheria - reality and prospects" as the growing urban expansion of the city of Sharia has negatively impacted the urban environment within it, resulting in the emergence of residential neighborhoods planned absent in the initialization, and neighborhoods of unplanned chaotic construction of a distorted urban fabric Of the city, and was difficult to control the expansion of the city.

After considering the study of the city naturally and Socio economically, and urban facing the city of the problems and because of the increasing number of population has increased the demand for housing and equipment and the status of the situation of spontaneous consumption of the field and expand in a random way, and starting from Study the reality of the urban expansion of the city of Sharia and identify the patterns and axes, obstacles and obstacles to expansion We have developed a set of suggestions focused on the urbanization of various parts of the city, especially areas of modern expansion and try to guide the expansion of the city with the appreciation of the future needs and contribute to the organization and planning on Prospects Typical city.Model.

key words :

Urban expansion - Urban development - Current reality - Future prospects - City of Cheria .